

عامر مصباح

نظريات

# تحليل التكامل الدولي



ديوان المطبوعات الجامعية

تأليف الدكتور عامر مصباح

# نظريات تحليل التكامل الدولي



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

© ديوان المطبوعات الجامعية 2008-02

قيم النشر: 4.05,4930

رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1116.4

رقم الإيداع القانوني: 2007 /4756

## الإهداء

إلى أخي محمد وزوجته وأبنائه أهدي  
هذا الكتاب

## فهرس المحتويات

07	المقدمة
11	جذور نظرية التكامل
15	تعريف التكامل
19	ظاهرة التكامل
23	الصعوبات المنهجية
27	مفهوم الاعتماد المتبادل
33	سياسة التكامل والاعتماد المتبادل
37	مقاربات تحليل التكامل الدولي
37	أولا المقاربة الفيدرالية
39	الجذور والافتراضات
43	اتجاهات تحليل المقاربة الفيدرالية
45	الامتيازات الاستراتيجية للفيدرالية
51	الامتيازات المفترضة للحكومة الفيدرالية
55	مداخل دراسة الفيدرالية
61	تقييم مداخل تحليل المقاربة الفيدرالية
63	ثانيا: المقاربة الوظيفية في التكامل الدولي
65	مفهوم الوظيفية
69	الجذور والافتراضات
73	القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية
77	أسس التحليل الوظيفي
99	سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا: حالة تاريخية
103	ثالثا: مقارنة الوظيفية الجديدة
105	توطئة

107	الجذور والافتراضات
111	وحدات التحليل للوظيفية الجديدة
125	ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه
143	شروط التكامل
153	آثار عملية التكامل
161	دراسة التكامل الجهوي
167	الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي
179	رابعاً: مقارنة الاتصالات
181	مضمون المقاربة وافترضاؤها
183	أبعاد المقاربة الاتصالية
185	المقارنة بين المقاربة الاتصالية والوظيفية الجديدة
187	خامساً: مقارنة المعاملات التجارية
195	قائمة المراجع

## المقدمة

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى واندلاع الحرب العالمية الأولى نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي.

لكن ظاهرة التكامل الدولي لم تجذب انتباه علماء العلاقات الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ولم تعرف رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وكانت انعكاساً لفشل الدولة القومية في تأمين مصالحها الحيوية، وتأكيد لدى السياسيين والأكاديميين أن لا سبيل إلى استمرار السلم الدولي، ورفاهية الشعوب إلا عن طريق بناء أسس جديدة للعلاقات الدولية تقوم على أولوية المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأمنية والسياسية، على اعتبار أن قضايا هذه الأخيرة تشهد خلافاً حاداً بين الدول القومية.

ونتيجة لتطور العلاقات الدولية من العلاقات بين الوحدات القومية إلى نمط ما بين الوحدات فوق قومية، أصبحت نظرية التكامل على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة فيما يتعلق بإقامة علاقات السلم الدولي وتحقيق الرفاهية، وإشباع الحاجات. وتناول نظريات التكامل الدولي يجري في سياق تحليل واقع العلاقات الدولية، وتحليل الخبرة الدولية في مناطق معينة في معالجة قضايا التي تجاوزت الدولة القومية منفردة، كقضايا الاقتصاد والأمن، والسياسة والاجتماع والتكنولوجيا. ويزيد دراسة نظريات التكامل أهمية نجاح العديد من تجارب التكامل في العالم المعاصر وأصبح النمط الأكثر شيوعاً في النظام الدولي، مثل

استمرار التحالف الأطلسي في تطوير الاقتصاد، والحفاظ على الأمن، وتطور واستمرار التجربة الأوربية والمنافع التي جنتها دول المنطقة من التكامل، وذلك منذ تأسيس منظمة الفحم وال فولاذ الأوربية في عام 1952 إلى إقرار الاتحاد الأوربي في عام 1994.

من ناحية أخرى، دراسة التكامل بالنسبة لنا في كلية العلوم السياسية تكتسي طابعا خاصا وأهمية قصوى، وذلك على اعتبار أن تجارب التكامل في المنطقة العربية والإسلامية قد أثبتت فشلها، إذا استثنينا التجربة الوحيدة وهي منظمة دول جنوب شرق آسيا التي معظم أعضائها دول إسلامية. فإذا تمعنا في المنطقة العربية على وجه التحديد، نجد وحدات النظام الإقليمي لم تستطع لحد الآن تجاوز الخطوات الأولى للتكامل، بالإضافة إلى أنها عاشت لفترة طويلة في دوامة الخلافات السياسية بسبب عبء الأزمات الدولية، والصراع العربي الإسرائيلي، والحروب المتلاحقة التي كانت المنطقة مسرحا لها. وكل المبادرات التكاملية فشلت وفي بعض الأحيان ولدت ميتة. وفي مقدمة هذه المبادرات الجامعة العربية وانتهاء بمشروع الشرق الأوسط الذي رافق زخم عمليات السلام في الشرق الأوسط في فترة التسعينيات من القرن العشرين.

لكن من الناحية الموضوعية، نجد أن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف التكامل في المنطقة العربية، هو الأزمات الدولية التي يلعب فيها الطرف الخارجي الدور الأساس، والأسوأ من ذلك أنه يمسك بيده جميع خيوط اللعبة. وأكبر هذه الأزمات هي الصراع العربي-الإسرائيلي والحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الثانية والثالثة، واحتلال البلاد عربية (فلسطين، الجولان، جنوب لبنان، العراق)، وبقايا تصفية الاستعمار في المغرب العربي (مشكلة الصحراء الغربية).

لكن في مقابل ذلك، هناك مشاكل ذاتية نابعة من داخل المنطقة، وعلى رأس هذه المشاكل المعيقة للتكامل الإقليمي الدولي في منطقتنا، الدولة القومية نفسها التي ترتبت عن خروج الاستعمار، والنخب التي تولت قيادة الدولة القومية في هذه المرحلة، بحيث أن نظام الدولة القومية - نتيجة لضعفه - مارس



أقصى أشكال الحكم للحفاظ على بقاء الدولة، مما زاد من انكفاء النخب الحاكمة على مفاهيم السيادة الصارمة. وقد ترتب عن هذه المشكلة، مشكل بنيوي آخر يتعلق بطريقة الحكم أو ما يسمى بأزمة غياب الحكم الرشيد. فالمنطقة العربية كلها عاشت غمطا من الحكم المستبد، وانتهاك حقوق الإنسان، وسيطرة نخبة معينة على السلطة لفترة تتجاوز عقدا أو عقدين من الزمن. فلا وجود لمعنى الانتخابات الحرة أو التداول على السلطة أو الرقابة الدستورية على أعمال الحكومة في الوطن العربي، وبالتالي اختزلت كل خيارات المواطن في المنطقة في إرادة النخبة. وهذه الشروط الغائبة هي البيئة المناسبة لميلاد التكامل وتطوره.

انطلاقا من هذه الاعتبارات الإقليمية التي نشعر بها ونعانيها باستمرار، تبنينا أهمية دراسة التكامل الدولي، وبحث مختلف نظريات وتجارب الأمم في هذا المجال. وعلى عكس نظريات تحليل العلاقات الدولية، فإن الكتابات في مجال نظريات التكامل الدولي قليلة، خاصة في المكتبة العربية والجزائرية على وجه التحديد. وهو الدافع الآخر الحفز على تأليف هذا الكتاب. فالهدف منه جعل طلبة العلاقات الدولية في صورة واضحة نحو نظريات التكامل الدولي، وتوفير أرضية مناسبة للبحث في الموضوع، خاصة التكامل في المنطقة التي ننتهي إليها. إذ نجد الوحدات السياسية العربية لازالت تتعامل مع المشاكل وقضايا التنمية والتعاون من منظور الدولة القومية المترمة. في حين نجد مناطق أخرى في نفس سن دولنا حطت مراحل كثيرة، وأصبحت في مراحل متقدمة من الاندماج والتعاون الاقتصادي والتطوير.

وفي هذا السياق، لا بد من الإدراك أن التكامل الدولي لم يعد اختيارا وإنما أصبح ضرورة وحركة حتمية، بسبب عجز الدولة القومية عن توفير حاجات مواطنيها أو حتى عاجزة حتى عن حماية نفسها. ولا نقول التكامل في المنطقة ينمو وإنما نقول أنه متخلف، لأن العلاقات الدولية المعاصرة متجهة نحو التكامل العالمي وليس التكامل الجهوي. والوحدات غير المبرنة على الخبرة التكاملية

الجهوية لا تستطيع الانخراط في التكامل المعولم، لأنه يصبح بمثابة انتحار أو على الأقل مغامرة، بسبب أنه يعمق علاقات التبعية بدلا من علاقات التعاون والاعتماد المتبادل، وعلاقات اختلال الأرباح بدلا من تناظرها.

ولذلك الخطوة الأولى نحو تكامل المنطقة، تطوير البحوث والدراسات حول التجارب السابقة، وتحديد الأدوات الأكثر مناسبة لمنطقتنا في ظل المعطيات السوسيوثقافية والسوسيوسياسية. إنها الانطلاقة العقلانية الرشيدة الغرضية لربح لعبة التكامل مع الأطراف الأخرى. وبالرغم من أنها تبدو في الظاهر مخالفة لبداية التجربة الأوربية وغيرها، إلا أنه ليس من الضروري ولا العقلانية الرشيدة إعادة نفس التجربة، بل إن السلوك العقلاني يقضي بالانطلاق من حيث انتهى الآخرون، في إطار مفاهيم التراكمية، والتعلم، ومثائل السلوك الإنساني.

باختصار، إنجاز هذا البحث يصب في مثل هذه الاعتبارات، بالإضافة إلى الاعتبارات الأكاديمية.

28 رمضان 1426هـ

الموافق لـ 31 أكتوبر 2005م.

## جذور نظرية التكامل

كما هو شأن العديد من نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، نظرية التكامل هي طريقة جديدة وواضحة نسبيا للبحث في مشكل قديم، والمتمثل في ظهور دولتان أو أكثر ترعان في تشكيل دولة جديدة وكبيرة. وهي ظاهرة نالت لفترة طويلة اهتمام كل من الطلبة والمختصين في حفايا عالم السياسة. وبالرغم من أن معظم محاولات النظر في التكامل فوق قومي هي حديثة إلا أنه سوف يكون مضللا القول بأن نظرية التكامل انبثقت كاملة الشكل من العلوم السياسية المعاصرة. في الواقع، الخلاف يحيط بالبحث في شكل المنظمة المتجاوزة للدولة لقومية، وهو تقريبا قديم قدم النظام الدولي نفسه.

فقد كانت نظرية التكامل مثيرة للخلاف بسبب أولا، هناك اتفاق قليل حول كيفية تحديد المتغير التابع (التكامل) أو حول ما إذا هو عملية أو شرط. وهل التكامل مثل السيادة القانونية كل لا يتجزأ؟ هل بإمكان جماعة من الدول أن تصبح مدغم في إطار تجمع إقليمي بدون فقدان هويتها؟ بالإضافة إلى مشاكل التعريفات والمشاكل المنهجية التي تضيف صعوبة أخرى في التعامل مع إطار النظرية.

انضرة السريعة حول تعريفات التكامل تنسر إلى أن سبب التساؤل لماذا التكامل جهوي كان موضوعا متيرا للجدل شكل كبير؟ هو العصر القانوني القوي الذي كان حاضرا في معظم المحاولات المحتلعة (إن لم يكن في كسها) لتفسير، وشرح، واتسؤ بالتكامل الجهوي. فأحد الآباء المؤسسين لنظرية لتكامل الحديثة وهو كارل دويتش Karl Deutsch الذي يرى أن التكامل هو تحقيق، داخل المنطقة "نقى الجماعة Sense Community" ولمؤسسات والتطبيقات لقوية كفاية والانتشار كفاية لضمان ولفترة طويلة التوقعات

الموثوقة من التعبير السلمي بين شعوبها. ولذلك التأكيد على لتعبير اسلمي أو إعاده توجيه الاتهامات بعكس في طرق مختلفة بواسطة رواد احرى لنظرية التكامل. فأرنست هاس Ernst Haas الذي حدد التكامل 'كميل نحو لإنشاء الطوعي لـوحدات السياسية الكبيرة، كل واحدة واعية بحسب استخدام القوة في العلاقة بين الوحدات المشاركة والجماعات'. أما بالنسبة لجوريف ناي Josrph Nye فقد ذهب بعيدا في تحديد معنى التكامل عندما أكد على أن المنظمات السياسية الجهوية تقوم بمساهمات محتشمة في خلق حزر من السلم في النظام الدولي.

كما سبق ذكره، يضر إلى التكامل الجهوي كأداة لتعزيز التعاون لسلمي وتقيص نزاعات بين الدول في المناطق المختنعة من العالم. لكن، ليد لكية الحديرة بالنشاء تحمل في بعض الأحيان المظنين يحاولون أخذ أنفسهم بحدية كبيرة وليصبحوا غصبين عندما يفشل رجال الدولة في التمسك بالمنطق الثمير لتكامل. هذا الانشغال بالعلاقات السلمية هو متأصل في نظرية التكامل ضاماً أن ححيحها المدوية متأتية من الفدرالية والشاريع طوية المدى المغزرة للسلام العالمي الدائم. ففكرة أن السلم لا يضمن إلا بواسطة وجود دول ضمن إمراطورية واحدة أو فدرالية، طرحت باستمرار بعد نشوب نزاع أوربي كبير وذلك منذ أوائل القرن السابع عشر - من قبل كتاب مختلفين من 'مثار أبي دي سي بيار وهارولد لاسكي Abbé de St Pierre and Harold Laski.

ولسوء الحظ، معظم المشاريع من هذا النوع حمت توافقاً قليلاً مع الحقائق التاريخية للتكامل، لأن خطط الفدرالية الكونية أو الإقليمية كانت نفسها رد فعل عن الجهود القسرية واللاسمية والتي كانت متميزة بولادة اندول والإمراطوريات في الماضي. فكما أشار بيشالا Puchala (1974)، أن حجم الحالات التاريخية المتعلقة "بالتوحيد الوطني National Unification" اشتهرت في أعقاب الأحوال ودرست كحالات دمج بواسطة الإمبريالية وليس كنماذج تكامل إقليمي سلمي.

ورلى عامة فترة إعادة لندء ما بعد الحرب العالمة الثانية لم يبدأ التقارب بين نظرية التكامل والتطبيق الساسي. فمعظم مشاريع التكامل الجهوي بعد عام 1945 أنشئت جماعات سياسة الي وبحث سيادة الدولة وهيمتها على النزاع في انظام الدولي وأرادت تعويض الدولة العمومية بإعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي الأساسي وكلاهما تحت وراء الحدود الوطنية. فقد رأى نورمان أنجل Norman Angell أنه نتبحة لزيادة الاعتماد المتبادل مع مطبع عام 1909 بين الدول الأوربية أصبح النزاع غير مرغوب فيه وغير مربح بالمفهوم المادي. ويرى لئونارد وولف في منتصف الحرب العالمية الأولى أن الاعتماد المتبادل الكامل اليوم هو مجرد حيال قانوني، وإذا أردنا أن نجعله حقيقة يجب علينا تدمير الشكل الدولي للمجتمع الذي عى في هدية القرن التاسع عشر والعودة إلى العزلة الوطنية في العصر السابق.

لكن لم يجد هؤلاء الدين يدافعون عن فكرة الحكومة الدولية تأييدا في فترة م بعد مؤتمر فرساي في عام 1919 بسبب تنامي القومية وأصحت في أوج قوتها.<sup>1</sup>

---

(1) Michael Hodges, «Integration Theory,» in *Approaches an Theory in International Relations*, ed. Trevor Taylor (London: Lowgman Group Limited, 1978), pp. 237-39.

## تعريف التكامل

عرّف كارل دويتش التكامل بأنه: "إنجاز داخل الإقليم لمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتماداً على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم".  
ويعرفه أميتاي ابتزوي بأن: "التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية".<sup>1</sup>

وعرّف هاس التكامل بأنه: "العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون لسياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولائهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير".<sup>2</sup>

وهناك من يرى أن هناك إرباك كبير بين الباحثين في استخدام مصطلح "التكامل"، فبعض الباحثين يعرفه كعملية، وآخرون كحالة نهائية "حالة وجود التكامل". وما زان البعض الآخر يجمع بينهما من الباحية العملية، إذ غالباً ما يستخدم الباحثون كلمة التبادل البيني Interchangeably، أين القارئ يمكن أن يجد صعوبة في معرفة رمن وجوده. وهناك تعريف آخر يحدده في عملية أو حالة من "الأجزاء المشككة داخل الكل Forming Parts Into a Whole". لكن ماذا يعني الكل؟ وفي أي الوحدات يجب أن نقيس عملية التشكيل؟ ويركز من جهته غاتينغ Galting على خلق فواعل جديد. أما دويتش Deutsch فيركز على الأمن الجماعي في تحديد معنى التكامل أما بالنسبة لهاس Haas فإنه يرى التكامل هو 'عملية خلق الجماعات السياسية المعروفة في مصطلحات مؤسسية وموقفية' لكن 'تتمة دراسة التكامل الإقليمي وكيف ولماذا تتنازل الدول عن لسيادة،

(1) Reginald J. Harrison, *Europe in Question. Theories of Regional International Integration*, 2 ed (London: George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975), p. 10

(2) Ibid, p. 22

وكيف ولماذا يجمعون الاندماج والطوعية والامتزاج مع جيرانهم، ودلتناي يفقدون لسيادة واقفيا بينما يدعون تقنيات جديدة لحل النزاع بينهم. التعاون اجهوي، والمنظمة، والأنظمة، والأنظمة الفرعية يمكن أن تسعد في تفسير مراحل طريقها، لكن لا يجب عليهم أن يركبوا مع الحالة الناتجة.

وبعض الباحثين اهتم بمقاربة تحقق الهويات أسس الجهة لها مستوى عال من التكامل تتجنب التحديدات في مصطلحات عملية أو الحالة النهائية، وذلك بوضفة تعريف ثالث: مصمونه أن التكامل هو 'أي مستوى مرافق لتحقيق تحريبا بواسطة اختبارات خاصة'.<sup>1</sup>

وهناك من يعرف التكامل بأنه: "العملية التي تتضمن تحول لولاءات وأنشطة لسياسية لغوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول اقومية القائمة ... وإذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن عني السكامل أن يحدد العممية التي يتم من خلالها زيادة هذا المعامل بهدف لمساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية".

ويرى اميناي اتزوي في مناسبة أخرى، أن المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع 'تمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لاتحاد القرار يقوم بدور توزيع 'الثوب ولعقاب' داخل المجتمع ويمثل لبؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب".

وستناد إلى تعريف هاس لتكامل عرف ليون ليندبرغ في دراسة له عن لسوق الأوروبية المشتركة التكامل بأنه: "

(1) Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration) in *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism*, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-387.

1- العممية التي تحدد الدول نفسها رغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلاله عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة .

2- أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات لسياسية بتحويل نشاطها السياسي إلى مركز جديد".

ويعرفه كارل دويتش في مناسبة أخرى بأنه تلك الحالة التي 'تمثلت فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتمثالا في مؤسستها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة أن تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

ويعرف فييب جاكوب التكامل السياسي بأنه: "يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد، وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يسعون لذاتية خاصة بهم".

ويعرف جون غالنك التكامل بأنه: "العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر صرفا واحدا، ... وعندما تنتهي عملية التشكيل نكون أمام حالة تكامل وانقسام إذ انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإننا عند انتهاء حالة الانقسام نكون أمام حالة تفكك أو انحلال".<sup>1</sup>

ويمكن أن نعرف التكامل من جهتنا بأنه الحالة الناتجة عن تحول من علاقات القوة إلى علاقات السلم بين فواعل النظام الدولي عبر تنشيط الروابط الاقتصادية والمواضع الفنية والتعاون التقني وصولا إلى حالة من التوحيد السياسي.

---

(1) حمس دوري وروبرت بالسرغرف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وريد عبد الخي (بيروت: كاتمة للنشر والتوزيع ومؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والإبلاغ، 1985)، ص ص. 271-72.



## ظاهرة التكامل

جذبت حركة التكامل التي ظهرت في أوروبا منذ أن وصفت الحرب العالمية الثانية أوارها، انباه علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون وكذلك رجال السياسة، ليس في أوروبا فحسب وإنما في مناطق أخرى من العالم التي يمكن أن تصق عليها التجربة الأوروبية. وكان نتيجة ذلك انشاق فكر حاول أن يشرح ويحل كل مرحلة من العملية الأوروبية، وقدم مجموعة من التفسيرات حول أسباب التكامل وسبب التعيرات السريعة الحارزة في العلاقات الدولية وفي معاني ومصامين المفاهيم القديمة كمفهوم الدولة والسيادة والحرافيا والقوة.

وقد تقاطع الباحثون والعلماء في حقل العلاقات الدولية في فكرة واحدة وهي وجود مصلحة موحدة بين فواعل العلاقات الدولية في تصوير اسياسه لدولية بالانتقال من المصالح التقليدية والدبلوماسية لدول انقومية إلى تحقيق لمصالح الأولية للجماعة الدولية. هذه العملية الجديدة هي التي يطلق عليها اسم "التكامل الدولي INTERNATIONAL INTEGRATION". وقد كانت مظهر الاهتمام بموضوع التكامل الدولي متجسدة في عدد من الصيغ. فبعد حرب العالمية اثنائية مباشرة كان اهتمام الباحثين منصبا حول شروط اسلم، والدور المحتمل للمظمات الدولية في الحفاظ على السلم الدولي، وهدف رجال الدولة في الأمم المتحدة وأوروبا كان الرعة في نحب أي عودة إلى أجواء مؤديه إلى الحرب. وقد عرز هذا الدافع في السنوات الخمسة التي أعقبت الحرب بواسطة الدعوة إلى انمسك وتقوية الكتلة الغربية وتنامي دعم الولايات المتحدة لهذه الغاية. فقد كان يعتقد الأوروبيون والأمريكيون، السياسيون وباحثون على حد سواء أن التكامل الأوروبي هو مساهمة محتمة في تقوية الكتلة العربية. وبهذه الطريقة كان الاهتمام الذي طهر في البحث الأكاديمي بظاهرة

السكامل. ومن ذلك الحين أصبحت دراسة التكامل عموماً والسكامل الجهوي على وجه التحديد أحد مظاهر البحث الأكاديمي من خلال معالجة العومل المؤثرة في بقاء الوحدات، والتطور، والتحول الاجتماعي والنظم السياسية. وفي العموم، هذا البحث عدة ما يرافق مع كتابات بعض لعلماء كارسونر وريستوم Parsons & Easton. أما كابلان Kaplan وآخرون فقد ركزوا تنباههم على النظام الدولي. واهتم آخرون من أمثال آسر، وليفي، وبلاك، وريستات وناتل Apter, Levy, Black, Eisenstadt and Nettl بأثر التنمية على احتمعات التقليدية ما قبل الصناعية من منظور مستجدات ظروف منتصف القرن العشرين. وهناك باحثون وعلماء آخرون من أمثال هاس، ليدبرغ، دوتس، سكال، توسكالو، إيتزيوي Haas, Lindberg, Deutsch, Puchala, Toscano, and Etzioni اهتموا بأثار التحول التكاملي الجهوي البنوية والاقتصادية على المواطن والوحدات السياسية.

فهذا النوع من الدراسات كان محل جذب من قبل الباحثين سبب ظروف الحياة الدولية المعاصرة. إذ أصبحت قوة من المجتمعات التي تستطيع أن تنقى غير متأثرة بالثورة التكنولوجية الحاصلة في الدول الصناعية لمقدمة وتأثيره على اسقل والاتصالات، وعلى التوزيع العالمي للرخاء، وعلى القوة العسكرية، وبالتالي على السلطة السياسية. ولإسباع الحاجات المحددة، لابد من أن تقبل الفواعل الدولة بالتحول، ولتحقيق فيم معينة لابد من تغيير لآخري. وفي خضم ذلك يتم ببطء صياغة روابط اجتماعية جديدة، كما يتم لتسييم بالمصادر الجديدة للسلطة. فالمجتمعات الصناعية المتقدمة مثلها من المجتمعات غير الصاعدة عليها أن تواجه تحدي الحداثة. فقد رأت كل المجتمعات لمقدمة بعض علامات دوران التعبير التكنولوجي الكلي. فهي بريطانيا؛ أحد علامات لتحول هي الانقسام في حزب العمال، فقد تخاضعت قاداته في السبعينات من القرن العشرين حول أهمية التحول، وبمس الانقسام وقع في الحزب الديمقراطي في اولايات المتحدة الأمريكية. وفي فرنسا، هناك أزمة ماي حوان من عام

1968، عندما دعا الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول إلى ضرورة استيعاب أهمية الأحداث المعاصرة التي تجري في المجتمع ومن حوله، وذلك من جراء الحاجات الجديدة التي خلقتها الآلة والتطور التكنولوجي الهائل.

وأول ما ظهرت مؤشرات التحول في العلاقات البسيوية والوظيفية كانت في وجود اضطرابات على المستوى الوطني، والتحدي الحدي الذي بدأت تفرضه الحركات فرق قومية المناوئة لتطور النووي؛ والمهاضة للحرب، والسحديت السسية التي تبدو أنها تتح أعراض عدم الأمن الاستفزازية من جراء تصوير الأسلحة، وتنمية لاتصالات الجماهيرية الدولية. فقد عبرت هذه الحركات فوق قومية عن رعتها في تحول السلوك الدولي وحق قيم جديدة. وبالتالي أصبح التكلم الجهوي الدولي مهما وذو فعالية في الاستجابة لتحديات الحديثة.

فقد وضعت الجماعات الإنسانية والمجتمعات بعض الأهداف لفسها عبر التكرار بني منظمة. وذلك تحت وطأة التحديات التي أصبحت تواجه لدول القومية المتقدمة في أوربا من جراء المشاكل الناشئة عن زيادة الاعتماد المتبادل، وعن الواجبات الجديدة غير متكافئة تماما مع القدرة الجديدة. وانسمة البارزة للعملية لصخمة هذه هو أنها أصبحت مفروضة على كل المستويات تقريبا، وعنى عظم النشاط الاقتصادي. والصناعات الرئيسية الجديدة كالصناعة الفضائية؛ والقوة النووية، والالكترونيات تتطلب استثمارا ضخما في البحث والتطوير، وتحتاج إلى سياسات رشيدة لتقويتها تكون فوق مجال نشاط الدول القومية المستقلة. كما أن التطورات في النقل والاتصالات وتقنيات التسويق جعلت من الأسواق الرضية أصغر بكثير من أن تستوعب الحجم الهائل من الإنتاج الواسع للبضائع. وفي ظل هذه الظروف تقترح التقنيات الجديدة في معالجة مشاكل العلاقات الدولية التجاوب الإيجابي مع عملية التكامل الجهوي.

ومع مرور الوقت أصبحت تنمية سياسة الجماعة الإقليمية لها الأولوية الكبرى في محادثات الجماعة الأوروبية؛ وهي النموذج الأكثر تجسدا لظاهرة التحول من اعلية إلى الإقليمية في العلاقات الدولية. وبالرغم من أن التركيز في

هذه تحادثات كان على أخاحات الاقتصادية؛ إلا أن مصامين لحدل لسياسي حول الحدود لإقليمية الدولية والعلاقات المباشرة بين أعضاء المجموعة الإقليمية لم تكن عتمة. بالنسبة لبعض المنظرين، خاصة المدراليين، فإن الإقليمية لوطنيه المحزة هي عممية ملازمة بشكل لا مفر منه للمركزية الإقليمية الدولية، مع الاحتفاظ بالحرية المحلية مقابل بيروقراطية ضئيلة.

بالصع دراسه التغيرات التي تبدو محرضة على التحرك نحو الإقليمية المحلية والتكامل لدولي، هي خلفية أي تخصص في العلوم الاجتماعية. فالعلوم السياسية هي المحرر المسيطر بسبب أن المندرة والتحكم في التكامل يقضب دعم الحكومات الوصية بطريقة ما، والعامل السياسي هو حاسم في العممية التكاملية. لكن في معظم التحديدات لمجالات الدراسة، هناك اعتراف بأن خلق مؤسسات مركزية رسمية حكومية لا يستخدم كمؤشر فريد وكافي في العممية التكاملية الحارة. فالتحد الدولي الإفريقية لم يكن أبدا اتحادا عدا اسمه، مد معدة تأسيسه المتعقدة بين عانا وغينب ومالي في كوناكري عام 1960، ولم يخلق روابط عسكرية؛ واقتصادية، وإدارية أو مسكولوجية، بين الدول الثلاثة.

بالطبع التكامل هو عملية سياسية لكن كذلك هو تحول اجتماعي. فعملية التكامل التي كانت محل اهتمام المنظرين الخدين، ووردت كأحد مضامين معدة روما، ما زالت هلامية، إلا أنه يمكن تحديدها في ذلك الإبحار لمجموعة من الروابط السياسية داخل جماعة معينة في منطقة معينة: يتمثل هذا الإبحار في مؤسسات مركزية، وسطحات صاعدة فرار قوية؛ وشرق مراقبة تحديد التقيم على المستوى الإقليمي وكذلك ميكانيزمات ملائمة لتسكين الإجماع الكامل. وهذا يوقف على متغير التكامل.<sup>1</sup>

(1) Ibid. p. 25.

## الصعوبات المنهجية

كانت الدراسات التي أجريت من قبل العديد الباحثين عمدة لأرضية لصلصة لنظرية التكامل الدولي فيما بعد. ومن ذلك أعمال كابلان ودوتش وهاس Kaplan, Deutsch, and Hass التي ساولت نمادح السلوك الدولي عبر التحليل المقرون. ففرضية كابلان هي حول العوامل التكاملية وغير التكاملية في انظم لدولية، وكانت دراسة هاس حول منظمة العمل الدولية. أما دراسات دوتش فكانت حول تدفق المعاملات التجارية كمؤشر لنمادح لدولي الكبير. يصف إبي ذلك الدراسات التي أجريت حول سوق التكامل من قبل بعض الاقتصاديين كبلالاس وسنوفسكي Balassa and Scitovsky. كل هذه الدراسات تدور حول نظرية التكامل بالرغم من أنها لم تركز على سمية اجماعة السياسية في كل مظاهرها. فالسياسة هي قلب عملية التكامل، وكل لعاصر الأولية في مجتمع هي ضرورية؛ لكن الملاحظ هو أن الكثير من تفنيت لعوم الاجتماعية المنهجية استخدمت في الدراسة. ولذلك ليس من المفاجيء أن توضع في الحسبان بعض امشاكل المنهجية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية عند دراسة ظاهرة التكامل الدولي. والمشكل الجوهرى الذي يصرح في هذا السياق هو التساؤل حول تطبيق المنهج العلمى في دراسة السلوك الإنسانى. ببساطة يمكن حصر لصعوبات المنهجية التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية، في صعوبتين أساسيتين: الأولى تتمش في المصطلحات. فالرغم من أنه يمكن دراسة السوق الإنسانى بحددية أخلاقية، لكنها لا تعنى الحيادية الأخلاقية الحقيقية. ولذلك يجب أن نأخذ لنفسير عن الاعنار عوامل معينة كالمهنية، والولاء، والدين، واشريعة. وتغير مضامين مثل هذه المصطلحات عبر الزمان والمكان بفتح أمطاطا معينة من السوق في الزمان والمكان. بالطبع مثل هذا التفسير لمتعلق بتعبير

المضامين الأخلاقية والعاطفية فيه بعض العيوب. ومع ذلك هناك مشكلة اصطلاحية حدية في العلوم الاجتماعية تكمن في محاولة تطوير لغة سوسبولوجية جديدة. إلا أن العملية بطيئة لأنها عملية متطورة وليس متحكم فيها.

المشكلة الثانية المنهجية العامة هي غياب الوضعية التجريبية، والتي نتج عنها مشكلة لتحيز. لأن التجربة تتطلب أساساً عزل المتغيرات لتحديد مدى تأثيرها. والإجابة في العلوم الاجتماعية تكمن في المنهج المصدري، الذي يمدك نفس الحلفية المنطقية الموجودة في التجربة. إذ تم المقارنة بين مجموعة من المتغيرات لمعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق، وكذا العلاقات لصرفية بينها. فلتصعوبة في العلوم الاجتماعية تكمن في أن هذا التحكم في المتغيرات هو مستحيل واقعياً، لذلك لا بد من اختيار المتغيرات التي تخضع لمقاربة. لكن عند اختيار بعض المتغيرات وإهمال أخرى فإن الحكم يتكون في بداية المقارنة.

ومن ثم بطريقة التكامل الدولي ليست عندي عن هذه الصعوبات المتعلقة بالمصطلحات والتحيز. عملياً، في السياسة الأوروبية تدافع المفاهيم التكميلية يقوم على المصاحبات المتأينة. وعند تحليل هذه التطورات، نجد صعوبة مصطلحية terminological difficulty حاده. فمصطلح 'الجماعة السياسية' يستعمل كثير لمحاولة تعريف المتغير التابع (التكامل). ويستخدم لتعبير عن الاختلاف المفاهيمي الأساسي بين تكامل الدول الأوروبية الستة ونماذج التعاون الجهوي الدولي الأخرى. لكن مصطلح 'الجماعة السياسية' Political Community هو نفسه عامض. فالاستعمال العام له هنا هو أن مصطلح 'جماعة' يتضمن وجود بعض المصالح المشتركة وبعض المعاني الأولية للهوية ولتنمية بين اشتر.

ويعترف كارل دويش Karl Deutsch بالجماعة السياسية بأنها: 'الجماعات معينة تتميز بوجود عميقة اتصالات سياسية، وبعض الآلية التعزيرية، وبعض العادات الشعبية في الطاعة'. وفي مقابل ذلك، عرّف التكامل بأنه: 'إنجاز داخل الإقليم لمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لغات طويل، اعتماداً على توقعات التعبير اسمي بين

مجتمعات 'إقليم'. فعندما يدرس التكامل كاستجابة للتحويلات transformation response كما فام بذلك دوتش فإنه يصح مفهوم الجماعة السياسية كحدده غير ملائم للتحويل. فالروابط بين كندا والولايات المتحدة لا توفر قاعدة للعمل. والتحويلات تتضمن تحكّم في بعض الأشكال الجديدة للمؤسسات المركزية، كالانتقال من حالة القرون الوسطى إلى الحالة الحديثة نطبت غير في لفاعل من الإقطاعي إلى الدولة القومية، وبالتالي الانتقال إلى ما بعد العصر الحديث يتطلب وجود وحده سلوك جديدة. بحتصار التحول يتطلب تعيرا في الحدود.

لذلك نجد في مقاربة إيتزيوني Etzioni كما سيأتي مع أن 'الجماعة' والتكامل' هما بمثابة الموضوع وحاميه. على اعتبار أن 'الجماعة Community' هي وحدة اجتماعية لها كفاية ذاتية في الميكانيزمات التكاملية؛ بمعنى الاحتفاظ بوجودها وتشكلها يكون بواسطة عمياتها الذاتية وليس اعتمادا على الأساق حارجية أو لوحات العضوية. والتكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. من ناحية أخرى نجد مفهوم آخر وهو الجماعة السياسية Political Community، وهي الجماعة المولدة لثلاثة أنواع من التكامل: (أ) التحكم الفعلي في استخدام وسائل العنف (بالرغم من إمكانية نفوذ بعض بعض من الصلاحية للوحدات العضوية)؛ (ب) صناعة قرار مركزيه قدرة على تحديد الموارد والتكاثرات من خلال الجماعة؛ (ج) هوية سياسية موحدة مسيطر على الوعي السياسي لعدد كبير من المواطنين. أما بالنسبة لعملية تحقيق هذه الأنواع، فقد طرح إيتزيوني Etzioni مصطلح 'الوحدة Unification'. أما بالنسبة لاس ولينديرغ Hass & Lindberg ومن يفقون معهم يرون أن العملية هي 'التكامل'، وتحديد الهدف المشترك هو 'الجماعة' لاساسة' التي تستبعد فكرة وسائل العنف التي جاءها إيتزيوني. ويكاد يكون اهتمام شائع بين هذه المجموعة من المفكرين بالنسالة الأوروبية، والدين ررون أن احتكار وسائل العنف غير متصور.

من جهته أكد سيوتيز Siotis على أن الخاصية الأساسية للجماعة هي وجود روابط نصامية معينة بين أعضائها وهي خاصية مميزة لهم-، وشكل الجماعة لم ترتب عن ذلك، وعن الأعضاء المحيطين بالجماعة. ولم يجد هذا العنصر الجوهرى الشائع الاستعمال مقياسا مناسباً للتمييز بين السوق الأوروبية المشتركة وباقي المنظمات الجهوية الدولية الأخرى.

بالإضافة إلى التباين في المصطلحات المستعارة من استعمال العام خاص في هذا المجال التحصيصي، يجب إضافة العدد الضخم من المصطلحات الجديدة مثل وحدة الحبة، وحدة النائب، والقوة الموحدة Identitive power، والدولانية Internationalisation، والاشعار Spillover، والغذية الرجعية Feedback، وعروق قومية Supranational.

المشكلة العامة الثانية هي وجود السحب في اختيار التعبيرات في دراسة المقاربه، والنضع في نظرية التكامل. فقد اهتم دويتش بانتعايش لسلمي بين الدول بدلا من انتقارب التكامل، لذلك اعتبر في تحليله المؤسسات ليست مهمة وإنما المهم هو نموذج الاتصال، والتعامل التجاري، والتجاوب المشترك، الذي يؤدي الدول إلى الاستقرار السنوي للزاعات حول المصالح. فقد وجد أن التكامل يكون من خلال توسيع التجارة، وحركة الأشخاص، وابتدال الثقافي، والاستسرة السياسية، والاستهلاك الإعلامي، ودرجة التواصل بين الدول ولتنام لثقافي. في حين نجد ليديرع وتزويوي وهاس وجهوا اهتمامهم نحو التقارب التكاملي ومركزيته، خاصة المؤسسات التي أنشأها المعاهدات الدولية في بروكسل، كمعاهدة روما.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 09-22.



## مفهوم الاعتماد المتبادل

توطئة:

في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ركز كل من كارل دويتش Karl W. Deutsch ومساعدوه وأرست هاس Farnst W. Haas انتباههم على لشكام لإقليمى كمفهوم مناسب لتفسير العملية التي تحتل مكانة في العلاقات الدولية. فلتفكير حول تطور الاندماج الجهوي عبر السنوات، أدى بالباحثين الازدهار بعيدا عن الافتراضات الواقعية حول سلوك البشر والدول. ولا يمكن تفسير احركة نحو الوحدة الأوروبية كشكل جديد من التحالف فحسب، وإنما تعكس مادئ قدمه لنوازن القوى. إنها تمثل الاستجابة لفرصة والتعبير عن الأمن كما تستجيب للتهديد والتعبير عن الخوف. بالنسبة لصلبة في لعلاقات الدولية، انتصارات الأوربية لا تبدو مساعدة لتحليل اعطت الوجوده حول هديد الحرب التي تفرض النزاع كمفتاح لفهم احواله الإنسانية أو الدوله. على العكس من ذلك، سوف يكون هناك تقدم نحو التعاون أكثر من الحركة نحو النزاع لشديد أو عدم التعاون، وبطء إلى هذا التقدم كحدة تعدد اعوامل. وقد طوّرت البيانات التفصيليه في ظل شروط عملية التكامل الأوروبي اتي سوف تستمر، وتسرع وتطأ أو تعكس نفسها. الأكثر من ذلك، فقد تسورت مفاهيمه التكامل من خلال جهود الباحثين في فهم التكامل الجهوي في أوروبا، والجهود في القسم الآخر المتعلق بالتكامل في مناطق أخرى من العالم كأميركا اللاتينية وإفريقيا.

من ناحية أخرى يمثل تحليل عملية التكامل كذلك نحو اعتبار قاعدة أخرى اعتقادي في التحليل التقنيدي وهي أن: الطلبة في عالم السياسة يجب أن لا يحددوا تركيزهم على الدولة الأمة وفعاليتها وإنما على فواعل أخرى أكثر

## 1- الاعتماد المتبادل والتكامل:

لمقارنة بين "الاعتماد المتبادل" والتكامل تجعلنا نعرف التكامل بأنه أي مستوى مرافق بين لفاعلين، في أحد الأبعاد أو أخرى. عندئذ نكون قادرين ببسبب عبي لكلام فقط على النماذج المختلفة للتكامل. مثل الكمال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكن مختلف مستويات التكامل.

يصنع لتعريف الأخير مصطلح "الكامل" على نفس المستوى التحليلي "كالاعتماد المتبادل" الذي يحدد كمزامل قريب لنظرية اتجاه العمية -Process Oriented Theory. فالاعتماد المتبادل يعرف ببساطة كحالة، بالاعتماد على نموذج النظام، إذ أن من الواضح أن يكون للاعتماد المتبادل نماذج مختلفة كما له مستويات مختلفة كذلك. كما بالنسبة للتكامل، يمكن أن تأخذ العلاقات مكانا في مختلف مجالات القضية Issue-Areas ويمكن أن تكون أكثر شدة أو أقل. ومن ثم فإن التكامل والاعتماد المتبادل كلاهما يحمل أساليب عالية التقسيم والتي تؤثر في طريقة التحليل المستخدمة للمصطلحات، وفي بعض الأحيان يكون هذه التأثيرات مضرة بوضوح المفاهيم.

ومن المهم التذكير في هذا الصدد أن الاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساواة بين الأطراف. لأن علاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية Issue-Areas واتجاهات ومصالح النخب، كما تعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول. ولذلك يستخدم مصطلح "الاعتماد المتبادل" لتصميم بعض درجات التأثير المتبادل؛ إنه أعنى من تحديد الباحث لشدة العلاقة الخاصة ودرجة تلاحمها<sup>1</sup>.

## 2- التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل:

من المهم التوضيح في البداية أن لا التكامل الاقتصادي ولا الاعتماد المتبادل يقاسان بواسطة الشادلات الاقتصادية بين الوحدات التي هي محل اهتمام

(1) Ibid, P: 387-388.



عدم وجود رسم أو اقتطاعات	رسوم خارجية مشتركة	حرية تدفق العملة	تطبيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والأنظمة الاقتصادية
1 منطقة التجارة الحرة	+			
2 الاتحاد الجمركي	+	+		
3 السوق المشتركة	+	+		
4- الاتحاد الاقتصادي	+	+	+	
5- التكامل الاقتصادي الكلي	+	+	+	+

هذا النموذج لا يقيس التوسع، وإنما يقيس التدفقات التجارية الحقيقية التي تتبع تأكيد التمايز الرسمي للسلوك، أو التوسع واكتدافه المشتركة للمبادلات تردد كنتيجة لذلك. ويمكن استخدام هذا النموذج في تفسير السياسات المتبعة من طرف الدول، أو على الأقل على المستوى الرسمي، لكن لا يشير إلى دلالية هذه السياسات في التكامل الاقتصادي أو مستويات التأثير للتكامل الاقتصادي. وينطبق هذا على مستوى التكامل لعالمي كما ينطبق على مستوى التكامل الجهوي.

فهذا الشكل من الاعتماد المبادل نشأ بواسطة اتفاعل داخل الإطار الهيكلي المؤسس من قبل الأطراف المشاركة (مظمة دولة مثلاً)، وله تفويض منها. ويوضح اعتماد الحكومات الأوروبية على سياسة المبادلات المالية الأمتريكية ذلك في ظل نظام نسبة التبادل لثبت في أو آخر الستينيات من القرن العشرين،

وكانت الولايات المتحدة الأميركية تعتمد على القرارات الأوروبية في مواصلة تسييت للدولار بدون طلب مبادلتته بالذهب. والسؤال الأعظم حول الاعتماد المتبادل، والذي تدعو الحاجة إلى طرحه هو أي الفواعل في النظام هي أكثر رغبة في إحداث تغييرات في القواعد (كالقوانين في النظام النقدي) أو تحفيظ مستوى المبادلات في النظام إلى حدما الأدنى؟ ففي إطار مفهوم الإرادية، ليس للضرورة الفاعل الأقل اعتمادا هو الذي يكون أقل حساسية في إحداث تغييرات في المبادلات التي تأخذ مكانا داخل بنية المؤسسة، ولكن الذي سوف يتعرض لأقل خسارة من إنهاء أو تعديل حاد في العلاقة هو الذي يرغب في إحداث التغيير.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp: 389-391

## سياسة التكامل والاعتماد المتبادل

يعتبر علماء السياسة أن التكامل الاجتماعي والاقتصادي وعلاقتهما بالاعتماد لمبادل هما الأكثر اهتماماً، في حين نجد آخرين يركزون انتباههم على تصور نظام صناعة القرار الجماعي عبر الزمن بين الدول أو ما سنده ناي Nyu بـ 'التكامل للسياسي Policy Integration'، وهو البعد الذي يعي المظاهر الأخرى لتكامل السياسي كبناء المؤسسات المشتركة أو تطوير مفهوم الجماعة، كما يركز على التوسع في السياسات التنسيقية بين الوحدة السياسية والأخرى. ومن ناحية أخرى نجد أن سياسة الاعتماد المتبادل تتعلق بتمدد القرارات المتخذة من طرف الفواعل في أحد أجزاء النظام والمتأثرة بقرارات سياسة لفرع لآخر في أي نظام آخر. ويمكن النظر إلى سياسة التكامل كمحاولة تفهيم تكاليف سياسة الاعتماد المتبادل بواسطة مداولة سياسة مشتركة بين الأطراف المنخرطة في حرية تكاملية معينة، بهدف جعل الاعتماد المتبادل أقرب إلى النجاح وبمأى عن الفشل أو الركود.

من ناحية أخرى لابد من الإشارة إلى أنه يمكن أن تكون سياسة الاعتماد المتبادل غير مباشرة، وذلك بأن تؤثر السياسات الحكومية الواحدة في الأخرى لدول اتصال مباشر بين الحكومات نفسها أو محاولات تداولية من طرف الحكومات في التعامل مع سلوك بعضها البعض. فمثلاً التغييرات اليابانية في سياسة الرسوم الموجهة نحو شركائها في صناعة السيارات يمكن أن تؤثر على تصدير لسارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تؤثر في التجارة الأمريكية وسياساتها المالية. كما أن المعايير المضادة للتلوث المسع من لسارات في كاليفورنيا يمكن أن تؤثر على السياسة الاقتصادية في اليابان. كذلك تأثير خطط السياسة الأمريكية الهادفة إلى محاولة إيقاف استخدام الهروين في لسنينيات من القرن العشرين، وإيقاف الريادة في شحن الهروين إلى الولايات

المتحدة الأمريكية خلال هذا العقد؛ أثرت على السياسات الفرنسية نحو موضوع المبادرات، من خلال تقوية القانون الفرنسي الذي يصبط تداول المبادرات. في كل هذه الحالات، يمكن الحد من السبعية السياسية غير المباشرة. ويؤكد هذه الفكرة آثار السياسات الممارسة في دور معينة التي يمكن أن تتمثل عبر لتفاعلات فوق قومية من المجتمعات، كما يمكن أن تتمدد لسياسات الحكومية لتشمل المجتمع العميق والمبادرات فوق قومية المتعددة. فسياسة الاعتماد المتبادل غير المباشرة آخذة في الازدياد، خاصة من الدول المتطورة ذات السوق الاقتصادي الكبير.

كما يمكن أن تكون سياسة الاعتماد المتبادل مباشرة؛ وذلك من خلال تعتمد الحكومات اتخاذ قرارات يهدف التأثير على سياسات الدول الأخرى، سواء كانت تلك قرارات ذات طابع فوري، أو اتخذت الشكل المؤثري. فحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي هما في اعتماد متبادل استراتيجي مباشر. كل منهما يمكن تدمير مجتمع الآخر، والقادة في كلا الحكومتين واعون بهذا الموقف. في مثل ذلك نجد علاقة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية هي علاقة اعتماد متبادل قصدياً. ويظهر ذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 إقناع أو حجب الحكومات الأخرى بإعادة تقييم عملتها، مما يبين الدرجة العالية من التبعية للحكومات الأخرى في القرارات الأمريكية. ومعظم المفاوضات الدولية تتطلب معاملة وإدارة مباشرة لسياسة الاعتماد المتبادل كهدف تحقيق المصالح الوطنية أو المصالح النصف وطنية أو مصالح الجماعات فوق قومية.

وكنتيجة لوعي الحكومات بالعملية في العمل، يمكن أن تؤدي سياسة الاعتماد المتبادل غير المباشرة إلى سياسة الاعتماد المتبادل المباشرة. وذلك عندما تصبح مثلاً سياسات بعض الحكومات أحد مصادر القلق لدول أخرى، فإنه من المحتمل أن تحاول هذه الدول التأثير على هذه السياسات. فإذا أخذنا مثالاً آخر، نجد أن السائح المسكنة للحرب الصغيرة تتضمن سباق التسلح وتجارة

استصلاح، وكذلك الأمر بالنسبة للعدد الضخم من التزاعات الصغيرة، ففي ظل هذا الوضع ومن منظور سياسة الاعتماد المتبادل العالي، يجد أن تهديد كل من استقلال الدولة وتحقيق الرفاهية يؤديان إلى تساعم المحاولات من طرف الجماعات والحكومات في التنسيق السياسي، وإبداع الوسائل لريادة ابرحاء كما هو الحال في تكرار العرض لإعادة الحصول على التحكم في الوضع من قبل لقواعن غير حكومية. ففي الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، وجهت الحكومات مشكلة مضاربة المتعاملين الماليين الخواص التي هددت بية أرباح أسواق المال التي تعبر كل الحكومات مشتركة فيها، فتعاونت جميعها من أجل اتقيص من مضاربة اخواص في أسواق المال وتحقيق سيطرة احكومات على المضاربين.

فقد كانت أحد أكبر كفاحات التعاون الإقليمي في أوروبا حول الطريقة لتي تصبح سياسة لتكامل معززة للتكامل الاقتصادي والاحتماعي، والتي عندئذ توفر إملاءات جديدة سياسة تكاملية أكبر. من ناحية أخرى، وجود عقبات في مناطق معينة، سيزيد من سياسة الاعتماد المتبادل التي توفر استمرارية فرص جديدة لتكامل كما توفر استحداثات عدم التكامل. بالنسبة لصنع القرار السياسي الوطني، تتضمن سياسة الاعتماد المتبادل تفهقر في فعالية السياسات الوطنية الخالصة في حل المشكلات، كمشكلة التنمية الاقتصادية؛ وتوزن ميزان المدفوعات، وحماية الرقابة الوطنية للصناعة، وحماية البيئة، أو جهود التحكم في استخدام المخدرات المؤذية. لكن لابد من الإشارة إلى أن وجود بعض الأهداف غير مشتركة على نطاق واسع في العالم، أو الاحلاف في إجراءات تحقيق الأهداف سيؤدي إلى النزاع السياسي الذي من المحتمل أن يتصاعد. وفي خضم هذا الوضع يمكن أن يعتمد بعض الغادة إلى عزل مجتمعاتهم عن التأثيرات الخارجية، لكن عندما تكون تكاليف تجنب سياسة الاعتماد المتبادل عالية جداً، عندئذ يبعأ إلى تعديلها بدل تغييرها، وهذا يعني تنظيم إجراء صناعة القرار.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 392-394



# مقاربات تحليل التكامل الدولي

FEDERALIST APPROACH أولا المقاربة الفيدرالية  
الجذور والافتراضات  
اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية  
الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية  
الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية  
مداخل دراسة الفدرالية  
تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية

## الجذور والافتراضات

تعد لعدرلية إحدى المقارنات الكلاسيكية في التكامل الجهوي، فمصطلح العدرلية Federalism ينم بعض الصعوبات المهجية في إطار البحث الأكاديمي في مجال التكامل الجهوي. وتكس هذه الصعوبة في أن المصطلح هو سياسي أكثر منه وظيفي، مع إمكانية العرق في فروع ومطالب الشرعة. لقد كانت هناك اتحدات لها حاصية العدرالية. من ذلك أنه قبل 1787 كدت هناك رابطة الإعريق القديمة، ورابطة الهاسيتيث Hanseatic League والاتحاد السويسري تطور عبر القرون، وعدرية جمهورية الألمانية في 1579. كما كانت عدرالية عمية تمهيدية وأولية للدستور الأمريكي. كل هذه المحاولات أدت إلى توفير الإصار النظري، ومافسه، وفي الأخير الكتابة. خاصة أن لأعمار الفكرية الكبيرة لهاميلن وماديس وحاي Hamilton, Madison and Jay أحدثت التأثير لتاريخي الضروري، وبحوثهم حول العدرالية التي تُرجمت إلى لعدر. من اللغات، لا رات تعد المدافع التقليدي عن العدرالية. وتعد امتيازات الاتحاد الممتلة في الاحتفاظ بالتنوع وتحقيق الأمن ضد الحكم الاستبدادي، العناصر المهمة في الحالة العدرالية.

يوجد في التفكير العدرالي عنصران ثانان، إله يعتبر كطريقة لتحقيق الاتحاد الساسي بين الدور المنفصلة. ويظهر إله كذلك كشكل للحكومة مع امتيازات معينة وعبوب خارج النمام الموحد. فهو كطريقة لتحقيق الاتحاد الساسي يقع على طرفي تقيض للمقارنه الوظيفية التي تتحاسى السياسة، حاصه صاعة الدستور، كما تعامل العدرالية أولاً مع المشكلة السياسية- الدستورية على وجه خصوص. وذلك ما أكده مكاي R. W. Mackay عند حديثه عن مستقبل التكامل الأوروبي، بأن اعتبر الأمل في اقتصاد حقيقي وتقديم اجتماعي في أوربا عندما يكون هناك سلطة سياسية معززة بقوة تقوم بتحقيق ذلك. من أجل

مناقشة هذا المطلب، اعتبر مكاي R. W. Mackay الفدرالية بأى طريقة لتوزيع القوى الحكومية بشكل تصح الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية بنسقان ضمن محال محدد لكهما مستقلتان نسبيا.

فبالرغم من وجود الافتراضات العديدة المؤيدة لهذه المقاربة والفكرة، فإن هناك نظرة مشتركة وراء طبيعة المجتمع الإنساني. باختصار، إنه وجود لصراع في اجتماع الذي يسيطر عليه التفكير الفدرالي ويوفر له عقلانيته. إنه انحصار التي تجعل المجتمع متعاير الخواص Heterogeneous. فلنجمعات اللغوية والإثنية، ولاقتصاديات الهوية، والجمعيات، والبلديات، والأسر، تتباين في خصائص والمصالح، وبالتالي هي متعارضة بالرغم من أنها في حالة اعتماد مبادل. ويمكن أن يحدث قمع هذا التباين فقط في حالة اتساع الحرية استخضيه وقوة التأثير المدني، لكن التعبير عن عدم تنسيقها يعد خطرا.

وقد وفرت مناقشة جاي هيرود Guy Héraud لفدرالية الفرنسية الافتراض لعام الذي صاغ النتيجة المؤدية إلى وصف الفدرالية. بحيث أن الجزء المتعلق بفكرته يمكن تلخيصه في أربع فرضيات مع معايير وهي:

1 - اصراع على المصالح في المجتمع هو حقيقي ومعقد، ولذلك لا يمكن احتصره في قضية واحدة كبيرة وهي الجدلية المادية كما يدعي أصحاب النظرية الدركسية.

2 - ليس هناك أرضية قابلة للإدراك في تفضيل أو إلغاء أحد المصالح. على عتار أن المفهوم الاجتماعي للمصالح هو أخلاقي ومحيد وتعددي، وكل لمصالح ها دورها في النهاية، ومن ثم فإن التوافق المنسجم بين المصالح هو فقط لهدف القابل للتبرير.

3 - المصالح غير المتوافق حولها في أحد مستويات لموقف الاجتماعي يمكن أن يتوافق عليها في مستوى عال آخر.

4 - لا يوجد هناك تأكيد ذاتي حول الانسجام الطبيعي الذي يضمن لتوافق والانسجام، كالعنف في عرض السياسة الدولية. لذلك عممية لتوافق تتوقف على المؤسسات المتمتعة بالقوة الضرورية.

يدل يتمتع موقف الفدرالية بوضوح في شكوكية الحد الأقصى حول الطسعة لإسائة وحول الإرادة الخسة والتعاون بين الدول. إنها تقود إلى أكثر أشكها راديكالية، لتعميق عدم الثقة في الحل الكونفدرالي المجرد، وللمطمة الرضيفة الدولة، والاقتصاد التدريجي كوسيلة للتكامل. لا بد أن يرسم تغيير بين اراديكية الفدرالية والاعتدلة التي تحاير بالهدف الفدرالي وتأخذ الصبغة الفدرابية مع شيء من الغرور، لكن تقبل المقارنة التدرجية في تحقيق الوحدة التي حاءت مصممة في معاهدة روما كمتناس براعمي نفعي. كما ترفض النظرية الفدرالية الراديكالية في التكامل المقارنة التدرجية، على أساس أن أحد المنظرين اراديكاليين وهو أكسدر مارك Alexandre Marc قد وحد أن التدرجية تضر بالتكامل في أوربا أكثر مما تنفع.

فالنظرة الراديكالية لا تعي أنه ليس هناك قواعد للمحسن الإنساني اجماعي. في الواقع، لا مفر من النمو المنطقي للاعتماد المتبادل الدولي. والحقيقة السوسبولوجية، وفقا ليرود هي كما رسمها جورج سال Georges Seille هي واسعة، وفي اسهاية هي جزء من المجتمع العالمي. لكنه يرى أن هذه مجرد فدرالية قانونية ولا يمكن أن يكون توافق عملي بدون الفدرالية المؤسساتية. إنه ليس كافيا خلق مؤسسات ما بين الحكومات متعاونة وطيفيا تسمى "متعددة وطيفيا Dédoublment fonctionnel". هذه المؤسسات هي رافة بالسيادة اجماعية التي تعبر سلطاتها، ومن ثم استنتج هيرود سياسيا أنها حطرة وهو قصة مضسمة. وبالرغم من أن عددا قليلا من الفدراليين الذين يقلون بهذه النظرة المتطرفة، إلا أن افرصات لاعتماد المبادل، والتراع وانخاحة إلى الاستقرار المؤسساتي هي عموما مسائل متفق عليها.

خفف هذه المتطلبات البسطة، فإن النموذج المؤسساتي Constitutional Model لا يمكن أن يكون صالحا للتطبيق على مستوى العالم. فلا بد من صاعته بشكل يتفق مع متطلبات احوالات الفردية. إذ يرى كل من جاي هيرود وكوهر Guy Héraud and C. L. Kohr أن الدولة كحدث تاريخي أنط في الطور

الفدرالي العقلاني. ومن ثم ينظر هيروود إلى أوروبا كإثنيات مكونة من مجموعات موحدة طبعياً كاللغة والتقاليد الثقافية الأخرى، وإعادة رسمه لتخريصة الإثنية السياسية لأوروبا هي أكثر مساوية ومقاداة للهويات منها للدول العوميه. ففكرة كوهلر الفدرالية الصوباوية تقوم على مفهوم حجم النقد الموجه للتقيد عند غريكرز أنتيسور ، روسو، ماريوت، Greeks, Althusius, Marriot وفي النظريات المعاصرة للاحتتمالية البيئية Environmental Possibilism. بللسة له، لعدرالية الأميركية مع عدم التساوي الواضح في احجم والغنى بين الولايات يمكن لنظر إليها فقط كوسيط من المستوى الابتدائي.

نكس الفدراليين هم براغماتيون في مقارنتهم عند صياعهم للفكرة، فقد أدركوا أن اختلاف الأوضاع الاجتماعية يضرح مشاكل مختلفة تتصلب حلولاً مختلفة. كما أن المقارنة الفدرالية كما طرحها هاس لا تفترض أن هوية المطلب السياسية معينة بالغاية المشتركة والحاجة المشتركة بين الفواعل بصرف النظر عن مستوى الموقف. وفي هذا السياق، يرى جاي هيروود أن الفدرالية الصحيحة هي تخفيف التصرف وإعادة توزيع للقوى لإعطاء الفعالية للاحتلاف في لمصاح الاقتصادية، والاجتماعية والثقافة في العديد من المستويات. إنها ترفض تسييد الفلاسفة لذي يميلون إلى التقليل من واقعيه أحد الأبعاد.

بذن لافتراضات الفدرالية تسمح بتأين الطم القانونيه مع تبين درجات الاعتماد لمبدل المؤلف للمجموعات، واختلاف التوزيعات الوظيفية. ومهما كـ الاختلاف في الأشكال الفدرالية، فإن الإستراتيجيه الفدرالية في التوحيد واشكل الفدرالي للحكومة يحدد من خلال وجود متارات معية في الإستراتيجيات والأشكال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Reginald J. Harrison, Ibid. pp 44-46.

## اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية

ينقسم المنظرون للفدرالية إلى مجموعتين متميزتين: المجموعة الإيديولوجية المهمة بتطوير نظرية الفعل المصمم لتحقيق الفدرالية الإقليمية (معظمهم من أوروبا الغربية وكذلك من إفريقيا بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها ومن مايرين) كمجموعة معارضة للمجموعة المهمة بتعقب وملاحظة أنماط التكامل الفدرالي. لكن الجماعة الثانية كذلك هتم بتصميم الدساتير للاتحادات الفدرالية المحتملة. لكن المجموعتين تتفقان على العديد من الأشياء، وهما يسركان في الاهتمام بالأهمية الأولية للمؤسسات وبناء المؤسسات؛ بالإضافة إلى جهود المكرسة في كتابة الدساتير والبحث في الدريح المعاصر حول انكياات الفدرالية مثل الولايات المتحدة، الاتحاد السويسري، وألمانيا الغربية. إهما مشغولان بمرات الطرق السافسية الخاصة بالتمثيل والانتخابات؛ إهما ركزا انتباههم على توزيع القوى المناسب بين السلطات الفدرالية، الوطنية، المحلية؛ وكذلك اهتم بالانشقاقات والتوازنات بين أعضاء الحكومة. الأكثر من ذلك، فإن كلاهما متأثر بالخاصية المردوجة للفدرالية: يمكن أن تستخدم لفدرالية لتوحيد سطتين منفصلتين لكن كذلك يمكن أن تطلق في تفكيك حكومات وصية مركزية. فاعدراية باختصار، تبحث بالقرائن عن إسباع حاحه إلى لموقف الحكومي الأكثر فعالية في بعض الحالات (عبر المركزية) ولتسليم الديمقراطية بالرفعة الشعبية والحكم المحلي (عبر اللامركزية).

وأسوب الجماعة الفعالة هو متماسك إيديولوجيا، لأن العصر الأساسي بنظريتها هو الحاجة لمنسوبة إلى الشعوب والدول؛ هذه الحاحات ستشئ في انضباء الفدرالي. باختصار، لا يكون واضحا دائما ما إذا التأكيدات هي قسوية أو وصفية، لكن هي بالطبع ليست نفسيرة. وبوفر التسليم بهذه المجموعات

لبنائية لسطريه مسمات وصفية حول الاستراتيجيات الضرورية وأتماط السلوك  
لأساسية لساء المؤسسات الإقليمية الكافلية. فالجموعات السائية الرئيسة هي  
للتأكدات لقانونية القائمة على ولاء المؤكدين، والباقي هو الشكل لمدي  
لمحتر من التجربة الماريخية للاتحادات الفدرالية.

بالرغم من تأكيد العدرالين على أهمية المسائل المؤسساتية والدستورية  
أكثر من انوطيفيين الجدد؛ إلا أن المنظرين/الملاحطين من لفدرالين يمثلون إلى  
فقدان هويتهم كمفاربة واضحة لمسائل التكامل الإقليمي. أولاً لا يشترك  
لفدراليون في مسلمة الرائد الستط حول الحاجات الشعبية أو الأحداث  
لوشبكة والضرورية. بالرغم من أن المبررات القانونية تحقق بالفدرالية إلا أنه لا  
تدفع نسلعها إلى الميزان الصارم لكل أمراض المجتمع الذي ينسب القوة أو  
بمكرها والذي يسور النموذج الفدرالي كعلاج راق. ولذلك لا يميل الفدراليون  
إلى الحديث عن الحاجات الشعبية أكثر من الحديث عن التوزيع المتفشل للمهم  
بين الوحدات الحكومية في محيط تنامي المشاركة الشعبية.<sup>1</sup>

---

(1) Enst B. Haas, «The Study of Regional Integration . Reflections on the Joy  
and Anguish of Pretheorizing.» *International Organization* 24 (Autumn  
1970): 624-25.

## الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية

يرى ريجالد هاريسون Reginald J. Harrison أن المناقشة النظرية لفدرالية كإستراتيجية لتحقيق الوحدة السياسية تطرح غالبا في سياق التكامل الأوروبي المعاصر. وبسبب أن الفكرة الفدرالية وجدت كحركة أوربية قبل أن توجد كمفكرة نظرية فهي لذلك إستراتيجية بدلا من أنها هدفا تلقى مزيدا من الاهتمام. فحركة كما يطررها ماصروها هي غير معقدة سببيا، إذ أنها تدعو إلى الاتحاد الفدرالي العالمي بدلا من الفدرالية الجهوية في أوروبا. هذه الحركة أقامت مؤتمرا في مونرو في أوت 1947: بالإضافة إلى مؤتمرات لاحقة عبر أوروبا تم خلالها تحديد الأهداف والوسائل لتحقيق الفدرالية. ولو أن الحركة الفدرالية انقسمت حول مسائل الوسائل بدلا من الأهداف؛ إلا أن المسألة الحاسمة هي حول ما إذا يكون التحالف مع المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات مباشر أو العمل مباشرة لتعبئة رأي العام وتجاوز الحكومات. بالنسبة لأولئك المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات، يرون أن التعاون ما بين الحكومات يؤدي بسرعة إلى الفدرالية عن طريق عقد معاهدة، لكن علامات الإخفاق هذه الرؤية عسى الأرض هي الفشل في الوصول إلى قرار بهذا الشأن في اجتماع مجلس أوروبا في ستراسبورغ في عام 1950، ولاحقا الفشل في إقرار الجماعة الأوروبية للدفع في 1954.

لكن الاتحاد الأوروبي للفدراليين European Union of Federalists واصل العمل من أجل تحقيق الأهداف الفدرالية عن طريق وسائل أخرى، برغم من الانقسام الداخلي حول الإستراتيجية الذي أدى إلى الانقسام في تكوين مركز عمل الفدرالية الأوروبية Centre d'action Européenne fédéraliste (AEF) في عام 1956. من الناحية العملية، أنتشطة كلا الفريقين الفدراليين كانت متشابهة كثيرا، وكذلك الأمر بالنسبة للأهداف وطرق العمل. وحلال



قمة لاهي في عام 1970 وفي أجواء الرعدة في إنشاء لفدرالية وتوسيع المفاوضات، كان هناك تعاون كبير بين اللتين في تبادل المعلومات وتشجيع المؤتمرات.

هناك طريقتان أساسيان مطروحتان للنقاس بين الفدراليين بشأن المبادرة القانونية للاتحاد الفدرالي، وكلاهما يقوم على احمدة التحضيرية في تحقيقها. يد أن كلا الأديتين القانونيتين تطرح سؤالاً مفاده هل الاتفاق الفدرالي بين الحكومات وما سماه هيرود 'الطريقة التأسيسية' 'Constituent method' تقوم على استدعاء الجمعية التأسيسية؟

يرى هنري براغمانس Henri Brugmans -وهو رئيس الكلية الأوروبية في برع Bruges ورئيس اللجنة الفدرالية للمجموعة أن اكتمل لأوري لا يمكن أن يكون عملية جذرية؛ وإنما يجب أن يكون عملية تضرورية. كما لا تدرك لعملية من المنظور السياسي فقط، نرغم من أنه يسم بأنه بدون التكامل السياسي لا يكون هناك كمال حقيقي. ويجب أن تمثل الاتحاد لسياسي الشكل المتعدد Pluriform، لكن في نفس الوقت لابد من وجود مجتمع المتلاحم. الأكثر من ذلك يمكن أن تكون أوروبا 'مجتمع المجتمعات Society of Societies'. إذ أن الوجود التاريخي للأمم مسحوظ لها هويتها لسياسية، وتعاقدها فيما بينها على النظام سيحذر قوى الحكومة الفدرالية داخل هذه المجتمعات. في مقابل ذلك، خيارات الفدرالية الجذرية أو ايراديكاسة غير مقبولة بسبب أنها يمكن أن تخدم رد الفعل الشمولي Totalitarian reaction.

إذن الخيار التطوري هو لا وجود للقوة لأي أحد كما صرح براغمانس لكنه يستغل الفرص (اختيار التطوري) كلما طرح نفسه لحسن المؤسسات لسياسية. لأن الفدراليين التطوريين يرفضون فكرة 'وهم اكتمل اتقائي'. لذلك لفرصة المتاحة من خلال توسيع المفاوضات ما بين عامي 1970 و 1971 قد كبرت من خلال حملة دراسة ومؤتمرات (بعضها بالتعاون مع الحركة الأوروبية الفدرالية) حول توسيع السلطات وكيفية انتخاب ايرمان الأوري.

فالطوريون هم كذلك واعون بالأخطار المحيطة بطريقة الجماعة وعاقبة اتأثير السريغ لعصر الفدرالي. وفي عام 1969، أشار براغمانز Brugmans إلى تزايد التعقيد والصعوبة التقنية لمسؤوليات المجموعة، فقد رأى نمو هوة بين الموظف المتعنون سنكل عال بتفاصيل المسؤوليات والمصالح الفدرالي الذي يشعر عسى عكس ما يرغب.

من الواضح أن الخطأ في رفض الفدرالية التطورية كفكرة قانونية هو عمن غير عملي ومثالي، فمثلا براغمانز Brugmans أكد على أن العمية يمكن أن تكون متواصلة وطوية. ولإظهار نفسه كعملي فإنه يرى أن هذه الفكرة تتطلب أنشطة مختلفة التي تترك تغييرا في القطاعات الوطنية للحركة لكن بما أنها موجهة لوصول إلى الشعب ككل؛ فإنها نظم الجماعات السياسية وعترمة، وأعضاء البرلمان وحكومات. ولتحقيق ذلك استخدموا الصحافة، والإداعة، والمؤتمرات الخاصة والعامية؛ والموائد المستديرة، والدراسات من قس اللحن والجماعات، والمؤتمرات الوطنية والدولية، وكذلك بشروا عدد من الدوريات الوطنية والدولية، للإقناع بخيار الفدرالية.

من ناحية أخرى، حيار طريقة وضع الدستور كانت المفضلة إلى عاية بدية الستيبات (من القرن الماضي) من قبل الخهازين الأساسيين والأكثر راديكاليه وهم احركة الفدرالية الأوروبية (MFE)، و الاتحاد الأوروبي للفدرالس المؤسس في عام 1946. وقد قام بدراسة هذه الإستراتيجية كن من أئرو سبينني، ومارك، وهيرود، ونيجول Altiero Sp.nelli, Marc, Héraud and Nigoul من خلال العديد من كتبهم. وهدف هذه الحركة هو الدستور الفدرالي الذي يعصي الحكومة الفدرالية السلطات المناسبة في التنظيم المالي واتسادل. والسياسة الخارجية والدفاع. وفي نظر هؤلاء الفدرالس أن المر حل الأولى لواضحة لتحقيق هذا اهدف هي الحملة الدولية لتحديد اساصرين المؤيدين جمعة وضع اندستور، تتحب من قبل أطراف دولية، وتكون مهمة اجمعية محددة في صياغة المعاهدة الفدرالية. وتكون مهمة جمعة وضع الدستور

المتخة صياغة معاهدة تضمن الحريات الأساسية وتحمي حقوق الأقليات الإثنية. وتتم الموافقة على المعاهدة من خلال المصادقة من قبل البرلمانات الوطنية أو الاستفتاءات العامة.

ويحجز هذه المراحل المهمة مرتبط بحزمة الإقناع الجماهيري، كما يرى الصدايول التطوريون. تريد الحركة الفدرالية الراديكالية أن تكون حركة جماهيرية وحركة دعائية. ومصادر قوتها هي تأييد اندراست، والمؤتمرات، والمنشآت، المصممة في أغلب الحالات للمحذب وإقناع قادة الرأي في إطار لحد الأقصى من الإشهار.

من الناحية العمية؛ تركز الفدرالية حول فكرة أنه يمكن أن تكون أوروبا موحدة فقط بواسطة قوة أمر، وهي القوة الديمقراطية الأوروبية القادرة على إحداث الحكومات للإدعان لها والسماح لأوروبا لأن تصنع بواسطة الأوروبيين أنفسهم. وحينئذ هذه القوة، أكد أنتيرو سينيلى Altiero Spinelli على تبني الميكانيكية، لأنها عملية تتمثل في 'الصعوبة التعهد، وشك في النجاح، وحظوة في الإدارة'. إن اختراع الصعب في المهمة ليس في إقناع الناس بأهمية لوحدة الأوروبية وإنما في إقناعهم أن هم عليهم القيام بها بدلا من الحكومات.

الخطوة الأولى من وجهة النظر هذه، في خلق القوة الديمقراطية لأوروبا، هي كشف الحداغ وشرح رواة الدولة القومية ثم حشد التأييد الكبير لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور. فمؤتمر الشعب الأوروبي انشكل في عام 1956 من طرف سينيلى، وألكسندر مارك Spinelli, Alexandre Marc والأعضاء الآخرين للحركة الفدرالية الأوروبية (MFE) هو أكثر أحيات المروحة للفدرالية. ومبادرة تشكيل المحاد في أنفر، جنيف، ليون، ماستريخت، ميلان، ستراسبورغ، تورين، وفي المدن الأخرى، التي تعاوت مع العديد من لسلطات المحلية، ونظمت انتخاب المنبلين، على قاعدة التصويت العام، حضور مؤتمر في ستراسبورغ في جويلية 1958. فقد صاغ المؤتمر نص المعاهدة من تسعة مواد قصيرة وفرت الإجراءات لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور

والإجراءات الخاصة بالانتخاب اخاص بها، والمصادقة اللاحقة على الدستور بواسطة الاستفتاء.

من ناحية أخرى، طرح هيرود في تحليله أن الإستراتيجية المدجحة هي التي لا تقوم فقط على خلق القوة الشعبية الضرورية ولكن كذلك على وجود أزمة وسرعة استثمارها أو استغلالها. أما بالنسبة لمارك ونيجول Marc & Nigoul، فإنهم يعتبران ثورة ماي 1968 في فرنسا كانت علامة على وجود استمرار أزمة التي يجب أن نستعمل في إنشاء الفدرالية الأوروبية.

فقد وجد هيرود مثل سبينلي أن الامتياز الأساسي لطريقة وضع الدستور هي يجب أو إهمال الدول إذا ما حاولت أن تتدخل في تفاصيل عمل الدستور الفدرالي، وسوف يحقق الدستور هوينها ويقتض من سلطتها. لأن رسم الدستور سوف يعالج كل المشكلات التنظيمية للدول الأوروبية. ولذلك يجب ألا تكون هناك مشكلة في المفاوضات بين الأطراف حول المصالح. لأن هذا يتعلق حسن النية للحكومات، ويصعب توفرها في مثل هذه الظروف.<sup>1</sup>

---

(1) Reginald J. Harrison, *Ibid.*, pp. 46-54.

## الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية

يرى ريجلند هاريس أن الاختلافات بين الفدراليين حول امتيازات نخسف لاستراتيجيات لا تحمل أفكارا تحب مناقشها حول ميزات الشكل اعدراي للحكومة العدرالية. ومهما كان الشكل، لابد من توفر شرطين أساسيين هما الاستقلالية والمشاركة، إنه ينظر إليها من قبل مؤيديها على أنها امتيازات تتفوق بها على الأشكال الأخرى من الحكومات، أما الأشياء الأخرى فهم متساوون فيها.

أولا، الفدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسونقاي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة. إما أحد الطرق لحل مسألة اندماج حكومات، كتكليف مع بعض التحدي البيئي المنجمل، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج. فهذه مزية أكد عليها ماديسون Madison. من جهته وجد لورد برايس Lord Bryce المطالب مررا عمليا، فانقسم المحلة حافظت على بقائها في الولايات المتحدة. وفي أوروبا، يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل، والتنوع الملحق بخصوصيات إقليمية ووطنية محددة والقيمة التي تربطها هم. إنه لا يوجد فقط هويات القومية المرافقة لإقليم الدول التي هي نظريا محمية داخل الاتحاد لعدري ولكن كذلك الهويات الإقليمية التي هي سليفة الحدود الوطنية، أو الإقليمية التي هي غير ممثلة جيدا في البرلمانات الوطنية. وفي كل الأحوال تمص انتخاب البرلمان الفدرالي قادر على تعزيز وجود التنوع.

ثانيا، المطالب الوثيق واللازم للعملية الفدرالية الذي طرح من طرف برايس Bryce في تقييمه للكومولت الأميركي، وهو أن النظام الفدرالي يوفر

## الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية

يرى ريجلند هاريس أن الاختلافات بين الفدراليين حول امتيازات نخسف لاستراتيجيات لا تحمل أفكارا تحب مناقشها حول ميزات الشكل اعدراي للحكومة العدرالية. ومهما كان الشكل، لابد من توفر شرطين أساسيين هما الاستقلالية والمشاركة، إنه ينظر إليها من قبل مؤيديها على أنها امتيازات تتفوق بها على الأشكال الأخرى من الحكومات، أما الأشياء الأخرى فهم متساوون فيها.

أولاً، الفدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسونقاي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة. إنها أحد الطرق لحل مسألة اندماج حكومات، كتكيف مع بعض التحدي البيئي المتخيل، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج. فهذه مزية أكد عليها ماديسون Madison. من جهته وجد لورد برايس Lord Bryce المطالب مرراً عمياً، فانقسم المحلة حافظت على بقائها في الولايات المتحدة. وفي أوروبا، يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل، والتنوع الملحق بخصوصيات إقليمية ووطنية محددة والقيمة التي تربطها هم. إنه لا يوجد فقط هويات القومية المرافقة لإقليم الدول التي هي نظرياً محمية داخل الاتحاد لعدري ولكن كذلك الهويات الإقليمية التي هي سليفة الحدود الوطنية، أو 'الإقيمة الي هي غير ممثلة جيداً في البرلمانات الوطنية. وفي كل الأحوال تمص انتخاب البرلمان الفدرالي قادر على تعزيز وجود التنوع.

ثانياً، المطب الوثيق واللازم للعملية الفدرالية الذي طرح من طرف برايس Bryce في تقييمه للكومولث الأميركي، وهو أن النظام الفدرالي يوفر

حاجرا دون حكم المطلق المركزي من خلال استقلالية سلطات الدول ومشاركتها في الحكومة الفدرالية.

في الحقيقة، التنازلية الوظيفية هي جزء من الفكرة الفدرالية نانسنة ما يتعمق بتحديد السلطات الحكومية في المستويات المختلفة. ففي تصيقها الأوسع خلة افدراليه هي ذلك التحديد للسلطات وتوفير للمصادر المناسبة في ممارستها، فهي ضمانة لاستقلالية الجماعه. وكنتيجه لذلك كما طرح رايان Bryce هي صيغة مقبولة لتوسع العضوية في الجماعة الإقليمية.

مميزاخر لشكل الفدرالي ويتمثل في فعالية التخطيط لاقتصادي والتنظيم في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا التي تتطلب إجراءات عمية، بحيث يصح الشكل الفدرالي للحكومة هو المناسب. فقد رأى نيجول Nigoul، أن هناك عوامل في العمل تؤدي إلى عجز الدول في حل المشاكل الجديدة. وفي مقابل ذلك هناك قوى اجتماعية جديدة غير محددة مهندسة لشايط وحدة الدوله. خاصة في الحياة الفدرالية التي يوجد فيها قوى مشطه لاناعات الاقليمي، وكذلك تنمية التنظيم الدولي، العام والخاص (كما في ذلك التعاون الدولي). فكما رأى نيجول Nigoul، وجود الطبيعة الأوليعارشية للأحزاب اوصبة في حالات المجتمع الجماهيري 'Mass Society'، ونمو قوة النكوقراطيين، كلها عوامل تعقد مشاكل الحكومات المركزية التي لديها كما هائلا من المسؤوليات الوظيفية. من الناحية النظرية، في لبنية لعدرالية يحول بعض من هذه المشاكل إلى الحكومات الإقليمية، وباسالي يريح الحكومة امركرية. سابقا في عهد الحكومة الوطنية في أورنا، كان من السهل لاستجابة لمنطبات معار التخطيط الاقتصادي الحديث، لكن هذا لعب قد تغير اليوم، وأصبح عموما من مسؤولية الحكومة الفدرالية. وفي هذا الصدد، نرى لمقاربات الحديثة لتخطيط الاقتصاد أن لا بد من التماثل مع مبادئ نوزع السلطات على مختلف مستويات المشاركة التي نطليها الفدرالية. كما يتطلب الرأي افدرالي في التخطيط أن يكون حل القضايا أمرا مقترحا وليس مفروضا.

مثل هذا التخطيط يستلزم دراسة مفهوم وتعريف الأهداف ولسياسات، وتصديق تقسة 'المحرّض' Incitative لضمان تحقيقها. إنه يستلزم كذلك مسماه مارك Marc بـ 'المعارضة' Opposing و 'التركيب' Composing بمعنى أن سلسلة حوارات (المعارضة) هي سفاقة بين مراكز صنع القرار التي تنتج نوعاً من التلاحم في الخطوة العممية النهائية (التركيب). هذه العملية محتمة تشير إلى التخطيط وتقنيات الانسجام المطبقة في فرنسا، مع أن المنظمات الإقليمية في فرنسا ضعيفة التصور الاستقلالي لمفاهيم الفدرالية.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 54-58.



## مداخل دراسة الفدرالية

أحد سمات مرحلة ما بعد الحرب العالمية هو انتشار الدساتير التي تعرف نفسها بأنها فدرالية. وليس من المفاجئ أن مثل هذا التطور رافقه زيادة كبيرة في الاهتمام بالدراسة الأكاديمية للفدرالية. لكن بالطبع مفهوم الفدرالية لم يكن له معنى ثانياً.<sup>1</sup>

وقد اختلفت آراء أنصار المقاربة الفدرالية حول المداخل المعالجة لطاهرة الفدرالية، إلا أن يحمل هذه الآراء يدور حول مجموعة من المداخل نوردّها كما يلي:

### 1. المدخل المؤسسي:

يتزعم هذا المدخل الكاتب لبريطاني لذي كان له تأثير كبير على دراسة الفدرالية في بريطانيا وهو وير K. C. Wheare، وقد اعتمد حيل كامل من الطبقة على عمله في ما يخص الفدرالية. فقد كتب كتابه خلال الحرب العالمية الثانية وطبع في عام 1946، ولذي كان تحت عنوان "الحكومة الفدرالية Federal Government"، وهو عبارة عن تحليل مقارنة لبعض الخصائص المتعلقة بأربعة أنظمة حكومية التي ينظرها في الغالب أنها فدرالية. وكان مبهجه قائم على محاولة بناء نوع من النموذج بواسطة عزل السمات المشتركة لهذه الأنظمة التي تؤدي بالملحوظ إلى تفسيرها كفدراليات. هذه السمات تحدد أولاً في مفاهيم القانون الدستوري والعلاقات السياسية التي طوّرت على قاعدة الشروط الدستورية. وقد تضمن القسم الأكبر من الكتاب سبعة من المقارنات

(1) A. H. Birch, «Approaches to The Study of Federalism,» *Political Studies* Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.

والتي بدأت المتطورة في تاريخ حكومات أربع دول، والتحليل بعناية لتوضيح علاقة هذه التطورات بالنموذج الفدرالي كما هو محدد.

ويمكن حصر تحليل هذا المدخل في أن هناك ظروفًا متشابهة في أربع دول أنشأت عقودًا دستورية متشابهة التي بدورها أدت إلى تطور المؤسسات والعلاقات السياسية التي يمكن أن تستخدم في المقارنة. والحكومة المقارنة هي موضوع دقيق ومختلر ولذلك لا بد أن يكون التفكير فيه قويًا بدلًا من أن يكون هناك خلل في التحليل، ويكون ذلك عن طريق ضبط المقارنة بإطار من لقانون لدستوري.

سكن الأساس الحقيقي لمدل نحو الابتعاد عن مقارنة وير K. C. Wheare ليس سبب الاختصار في تحيله ولكن بسبب أنه لا يمكن تطبيق مقارنته على العديد من الفدراليات الموجودة أو بمعنى آخر الساحة أثناء فتره الحرب العالمية الثانية. فقد تضمنت الدراسة الهند، باكستان، الملايا، ماليزيا في آسيا؛ نيجيريا، ليبيا، إثيوبيا، الفدرالية المالديف، أوغندا، فدرالية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكاميرون في إفريقيا؛ الجمهورية الفدرالية الألمانية وبالضبط يوغسلافيا في أوروبا. كل هذه التجارب تنظر لنفسها أنها فدرالية لكن لا توجد أي وحدة منها تطبق بما نموذج وير Wheare. فإذا ما احتفظ الطلبة بمفاهيم مقدرة وير Wheare فإنهم لا يستطيعون اعتبار كل الحكومات الآتية الذكر بأنها فدرالية.

بالضبط النموذج الفدرالي الذي لا يمكن أن ينطبق على جميع الدول سوف يكون نموذجًا جزئيًا جدًا، ومن المحتمل أن المقارنات التي تقدم على أساس هذا لنموذج ستكون كذلك جزئية. فلهذا لها الاختيار (كما في لفروع الحكومية المقارنة الأخرى) بين استخدام نموذج مدروس ومحدد كما ينبغي، والذي يمكنهم من الوصول إلى نتائج حقيقية حول الدول المدروسة أو استخدام نموذج هزيل يمكنهم من القول القليل عن عدد كبير من الدول.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 15-16

## 2- المدخل السوسيولوجي:

يسر من المفاجيء أن يعثر الكاتب حاولاً تعريف الفدرالية من المنظور السوسيولوجي. إذ أننا نجد من الرواد المؤيدين لهذه الفكرة ليفغستون W. S. Livingston الذي نشر مقالاً حول الموضوع في عام 1952 ويمثل هذا المصدر أحد فصول كتابه الذي نشره لاحقاً. يرى ليفغستون W. S. Livingston أن الفدرالية هي في الجوهر تمثل ظاهرة التنوع الاجتماعي بدلاً من اليات دستورية. فمعنى الفدرالية لا يكمن في البنية الدستورية أو المؤسساتية وإنما في المجتمع في حد ذاته. وما دمت كل الدول تتميز ببعض التنوع الاجتماعي، فإن كل الدول هامية نحو الفدرالية. فلا يمكن الإدعاء بأن كل المجتمعات هي أحادية من جانب وكلها من جانب آخر هي فدرالية. ووجود هذه التنوعات واختلاف درجتها في كل المجتمعات تعكس ما سماه ليفغستون W. S. Livingston بـ 'الوسائل الفدرالية' Federal Instrumentalities، وعدد هذه الوسائل لابد أن شق قبل أن تكون فادلاً عقلياً لتفسير النظام السياسي ككل فدرالي، لكن لا توجد تحديدات أو تصنيفات مطلقة للفدرالية وإنما هي نسبية.<sup>1</sup>

## 3- مدخل الفدرالية كعملية:

حاول عدد من الباحثين تصور نموذج من الفدرالية الذي يتحدد في الفدرالية كعملية بدلاً من معطيات من الحكومة. فقد حاول فريدريك C. J. Friedrich تلخيص هذه المقاربة في مذكرة تمثل المؤتمر العالمي السادس للجمعية علم السياسة لدوني، وسيكون من المناسب الاقتباس من خلاصته. فقد فسّر فريدريك C. J. Friedrich الفدرالية كاتحاد مجموعات اتحدت على هدف أو عدة أهداف، لكن مع الاحتفاظ بالخاصية المميزة للجماعة في المجالات الأخرى. فهذا التفسير لا يصبو فقط على الدولة الفدرالية ولكن كذلك على التحالف،

(1) Ibid. pp: 16-17.

والمنظمة الوظيفية للدول، أو اتحاد الجماعات ضمن الدولة (مثل مؤتمر اتحاد التجارة). فهو يرى أن الفدرالية هي عملية فدرلة، بمعنى عملية تحقيق الاتحاد الجماعات التي تحتفظ هويتها. وهذا يعني أن الفدرالية يمكن أن تحقق في كلا الاتجاهين: لتكامل والتمايز. فقد حدث التحول كعمية فدرلة بكل من بريطانيا التي تحولت من إمبراطورية استعمارية إلى إمبراطورية دول الكومنولث ورغبة الدول الأوروبية في التحول إلى الدول الأوروبية المتحدة (كتصور ومبادرة).

توجه انتباهها هذه المقاربة إلى أحد سمات السياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي تطور مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة السياسية والمنظمات أين تنقسم صناعة القرار بين السلطة المركزية وعدد من السلطات الجهوية. فقد جرى الحديث بشكل واسع حول ما هي الفدراليات التي تنطبق مع نموذج وير Wheare ولعدراتيات التي لا تنطبق مع هذا النموذج، وكلاهما يشتر كان في العديد من لأشكال الأخرى من التجمعات السياسية. كما بحث الباحثون لذين اتعوا هذه المقاربة مطابقة عوامل التكامل مع تلك التي تعوق التكامل في بيئات مختلفة، وتبين أن القوى الاجتماعية والاقتصادية في العمل هي نفسها في لعالم، بالرغم من أن في أحد السياقات تساهم في بقاء الوطن وفي سياق آخر تساهم في التكامل الدولي. ومن ثم لابد من النظر إلى الفدرالية كمفهوم واسع، يساعدنا على فهم بعض خصائصها وتركيز انتباهنا على الجوانب السياسية في الفدرالية والخصائص الجوهرية في العملية ككل.

فإذا عُرِّفت الفدرالية في مثل هذه المفاهيم العامة يمكن أن تكون هناك صعوبة في تقرير ما إذا أنظمة سياسية معينة ينظر إليها كفدرالية في وقت ما. نكن عموما يمكن القول أن العوامل المقترحة عامة على أنها مهمة في الفدرالية هي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. والعوامل التي تحقق شروط التكامل الفدرالي هي توقع التقدم الاقتصادي ووجود روابط جماعية وثقافية التي تولد الشعور بالجماعة. فقد أحصى كارل دويتش K. W. Deutsch وزملاؤه تسعة شروط "كشروط جوهرية" Essential Conditions لما سماه

"الجماعة الأممية المدمجة Amalgamated Security-Community" (التي سوف تتضمن جميع أشكال الاتحاد بما فيها الفدرالية).

وتتضمن هذه الشروط 'طريقة حياة مميزة'، و'توقع الأرباح الاقتصادية'، و'دور ط كامنة بالاتصالات الاجتماعية'. لكن ما هو واضح بجلاء هو غياب من القائمة أي إشارة إلى الظروف السياسية أين يستطيع الساسة وحدهم خلق الجماعة الأممية المدمجة. في حين نجد ريكير W. H. Riker يرى - في كتابه 'الفدرالية: الأصل، اعممية، الدلالة. Federalism : Origin, Operation, Significance - أن شروط كارل دوش K. W. Deutsch 'التسعة غير ضرورية وغير كافية لتحقيق التكامل الفدرالي، وفي مقابل ذلك تركز مقارنته مباشرة على المظاهر السياسية للفدرالية.<sup>1</sup>

#### 4- مدخل الفدرالية كمفاوضة

يتزعم هذا المدخل ريكير W. H. Riker الذي حدد الفدرالية في وجود دستور لعدري ادي يوفر مستويين للحكومة، أحدهما محل الفعل المستقل، والآخر وجود بعض الصماتات المتضمنة لاستقلاليتها في محل نشاطها. فقد أسس ريكير W. H. Riker إلى أن هذا النوع من الدساتير هو دئما نتيجة لمفاوضة لسياسية اتي تأخذ مكانا في وضع تاريخي مفرد؛ لكنه واصل دراسة هذه الأوضاع لتي تسمح باكتشاف الشرطين اللذين هما دائما حصرين. فقد استبح أن هذه الشروط يجب أن يظّر لها كشروط ضرورية لتحقيق لمفاوضة افدرالية. فاستشرط الأول هو وجود السياسي الذين يريدون تحديد محال التحكم الإقليمي، سواء لتحقيق التوسع العسكري الخارجي أو التهديد اديموماسي أو لتحصير للاغتداء العسكري أو االديوماسي. والشرط لذي هو الرغبة في موافقه لسياسيين على التنازل عن جزء من 'استقلالية الحكومة، أو

(1) Ibid, pp: 18-20.

سبب رغبتهم في الحماية من التهديد الخارجي أو بسبب رغبتهم في المشاركة في العدوانية المحتملة للفدرالية.

امسألة الأخرى التي طرحها ريكس W. H. Riker هي شروط صيانة نظام لفدرالية. فدراسته للأدلة التاريخية فادته إلى نتيجة واحدة، لكنها مؤقتة: وهي أن النظام الفدرالي يبقى معتمدا على النظام الحزبي المتطور. وهذا لا يعني أنه يقوم على توزيع السلطات الحكومية، وتوسيع السلطات الحكومية، أو على بقاء ولاء المقاطعات والإيمان بحقوق الدول، صحيح أن هذه العوامل تؤثر في طبيعة وعمل واستمرار النظام الفدرالي، لكن نسبة الأطراف هي التي تحدد مدى بقاء النظام الفدرالي.

ويمكن تلخيص أفكار هذا المدخل في القول بأن النموذج لفدرالية يفترض أنه حزبي بما يكفي للسماح تضمين عشرين أو ما يقارب ذلك من الأنظمة المتنوعة. ومن ثم استنتاجات ريكس W. H. Riker هي إنجازات ذات دلالة، وذلك بأن ساعدته على التعامل بطريقة خاصة وعملية مع بعض العوامل الاجتماعية التي كان قد اهتم بها ليفغستون W. S. Livingston لكن لم يوضحها، كطبيعة وآثار الاختلافات الثقافية الإقليمية وتغيير عظم ولاءات المواطنين للمستويات المختلفة للحكومة.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp. 20-21.

## تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية

الملاحظ على هذه المداخل أن أهداف المؤلفين ليست متشابهة على الرغم من تداخلها. فهدف وير K. C. Wheare هو القيام بدراسة مقارنة مفصلة لعدد صغير من الأنظمة الفدرالية المتطابقة مع النموذج. وهدف الكتاب لآخرين من أمثال فردريك ودوينس K. W. Deutsch & C. J. Friedrich هو دراسة القوى والشروط، والتفكير الرئيسي يكون حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية، لي سهل وتدفع عملية الفدرلة. أما هدف ريكير W. H. Riker فهو تأسيس الشروط والإدعاء بأن تكون كليا سياسية، والتي هي ضرورية لصناعة وصالة فدرالية التفاوض كما يحددها.

أما بولسيه للشروط المقترحة من قبل هؤلاء الباحثين كشروط ضرورية لخلق الفدرالية يمكن تلخيصها كما يلي: فقد حدد وير K. C. Wheare ستة شروط يجب أن تتوفر لتحقيق الفدرالية وهي:

- 1- إدراك عدم الأمن العسكري وإدراك الحالة التالية للدفاع المشترك.
- 2- الرغبة في الاستقلالية عن القوى الخارجية مع ضرورة الاتحاد.
- 3- الأمل في الامتياز الاقتصادي من الاتحاد.
- 4- بعض من المرافقة السياسية.
- 5- المجاورة الجغرافية.
- 6- التشابه في المؤسسات السياسية.

أما كارل دويتش K. W. Deutsch ورملاؤه فقد حددوا تسعة شروط لتحقيق الفدرالية هي:

- 1- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.
- 2- تميز في طريقة الحياة.

3 توقعات روابط اقتصادية قوية أو أرباح قوية.

4- زيادة بروزة في القدرات السياسية والإدارية الممارسة على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

5- نمو اقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

6 روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية، في كل من الروابط الجغرافية بين المناطق وفي الروابط المسؤولية بين الصبقات الاجتماعية المختلفة.

7- توسيع النخبة السياسية.

8 حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية.

9- سلاسل متعددة من الاتصالات والمعاملات التجارية.

10-

أم دالسة لريكر W. H. Riker فقد رأى أنه لابد من توفر شرطين أساسيين هما:

1- رغبة من جانب السياسيين الذين يدخلون في المفاوضات من أجل توسيع مجال نفوذهم بواسطة الوسائل السلمية، أو أن تكون عن طريق المواجهة العسكرية الخارجية أو التهديد الدبلوماسي أو التحضير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي والتوسع.

2 الإرادة من جانب السياسيين الذين يقعون بالمفاوضة في إعطاء بعض الاستقلالية لغرض الاتحاد سواء بسبب الرغبة في الحماية من التهديد العسكري أو الدبلوماسي أو بسبب الرغبة في المشاركة في الاعتداء المحتمل للعدلية.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 21-22



## ثانيا - المقاربة الوظيفية في التكامل الدولي FUNCTIONALISM APPROACH

مفهوم الوظيفية

الجدور والافتراضات

القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

أسس التحليل الوظيفي

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا: حالة تاريخية

## مفهوم الوظيفة

تعددت تعاريف العلماء لمصطلح "الوظيفة" كمصطلح مجرد أو كمعنى لساء نظري معين. كما يرجع تباين تعريفات مصطلح الوظيفة إلى استخدام هذه لنظرية في تخصصات علمية مختلفة، من علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى. وبالتالي يتدخل نوع الاهتمام العلمي في المحتوى الذي يعطى لمصطلح. ومع ذلك فإننا نورد هذه التعريفات على تباينها لصنع الطالب في صورة حول مصطلح لوظيفة على اعتبار أن المصطلحات أو المفاهيم هي المفاتيح للمساعدة على فهم أي نظرية. وفيما يلي إليك هذه التعاريف:

يرى هورس كانن Kallen Horace أن: "المعاني المحددة للوظيفية هي: لاتنقل والأنماط الديناميكية والعمليات والنمو والامتداد والانشقاق".

ويحدد كس من جوفر روبرت و أليستار إدوارد معاني الوظيفة في أنها: أثر تحدثه الظاهرة حيث لا يكون الأثر مقصوداً بالضرورة من فهم علاقة، وعلى سبيل المثال قد يفسر امتلاك الرفافة رقية طويلة تمككها من التعدية من أوراق لأسجار، ومن ثم فانزقة تؤدي وظيفة مهمة لقاء الكائن الحي... كانت لوصفيه في علم الاجتماع في الأصل تعني التراما قويا بالتفسير لاجتماعي في لشكل الوظيفي. وفي السنوات الأربعين الأخيرة أصبح المصطلح يعني على نحو أكثر حرية أي فتح بحث المؤسسات والممارسات من حيث نتائجها على النظام لاجتماعي سواء تستعمل أم لا تستعمل تلك النتائج لتفسير مؤسسة أو مدرسة. إن لوظائف التي يعرف بها أعضاء النظام في الأقل توصف أحيان بأنها وظائف واضحة وتوصف الوظائف غير المبررة أو غير المقصودة بأنها كامنة وتوصف لوظائف التي تساعد على المتابعة أو التكيف بأنها وظيفية.<sup>1</sup>

(1) جومر روبرت وأليستار إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، بر. سمير عبد الرحيم الحلبي، ص. 11 (نيوز الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 179.

وهناك من يعرفها بأنها: "طريقة تحليل نظامية حيث السى التي يتكون منها لنظام واصوائف التي تؤديها تلك السى .. يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة يسعى تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام. ثم تجدد السى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها. ثم تؤسس صلات بين أسوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع".<sup>1</sup>

وهناك من يرى أن: "مصطنع وظيفة ووظيفي Function & Functional له معان متعددة. ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال سوركين. وهذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لتغير ما، هو الذي يقدمه احزاء إلى الكل. وهذا المعنى الذي استخدمه الكثير من الأثروبولوجيين مثل رادكليف براون R. Brown ورالف لنتون R. Linton وماليوفسكي Malinowski بل وإميل دروكايم. ونحن نستخدم كلمة وظيفة بهذا المعنى فنقول: 'إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع'".

ويرى ألفن جولدبر Alven Gouldner أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تنصّر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية. فإذا كانت الأحررة (العلاقة السببية) نجيب عن "لماذا؟"، فإن الأول (الاتجاه لوظيفي) نجيب عن "ما الداعي". وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكيلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أحله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقائها.<sup>2</sup>

(1) نفس المرجع السابق، ص. 435.

(2) بيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة واحرون ( لاسكندرية:

دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 320 - 38.

وبعرفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في سياق معين".<sup>1</sup>

من ناحية أخرى، هناك من يرى أن السؤال الأول الذي يحتاج إلى الإجابة هو:

ما هي الوظيفة؟ والإجابة الأولية على مثل هذا لسؤال الديهي هي أنه برنامج للفعل. إنه يقصد به أن نكون فكرة مفروضة وسياسة توجيهية. بالطبع، فرص الوظيفية لم يسجد مكاناً من فراغ، وإنما لاند دالماً أن يكون مرتبطاً بالإدراكات للظروف القائمة وإمكانات التطور في ظل هذه الظروف. وبيان أكثر، يمكن القول أن الوظيفة مرتبطة بالظروف القائمة وإلى وصفية وتشخيصية. والطبيب يجب أن يحدد ويشخص الأعراض قبل أن يكتب الوصفة الطبية. الأكثر من ذلك، يجب أن يكون واعياً بإمكانات التحسن في جسم الإنسان قبل أن يقوم بتقديم الدواء أو القيام بالجراحة. ففي الحالة الوظيفية الجسم هو المجتمع الدولي، والمرضى هو كثرته أحزاب والمفاسدة الدولية، والأمر هو قطع الطريق عما سماه أنجل Angell: 'الخداع الإنسان أحادي الجانب' بالغموض فيما يتعلق بإدراكاته حاجات أرفاهيمية. والإمكانات 'للمأمولة' في جسم السياسة هي تجارب الحياة اليومية التي تحتوي دروساً جيدة نتعلم: نسمع بعناية، ونوحد إلى قلب من قبل أغلبية الأفراد.

الوظيفية هي مقاربه براغماتية تتطلب الاستفادة من الأحداث المعاصرة وقصدا الاهتمام المباشر والتورط الواضح في المشاكل الكبرى للمجتمع الدولي. إنها تنصب خطوة بعد خطوة ضبط وتضویر العناصر ثأمولة في بقاء العالم. يعتقد الوظيفيون أن مبادئ معينة من الفعل يمكن أن نفهم الآن، وبالتالي حتى إذا لم يعرف المستقر، في النهاية تحسن توقعات درجة مستقل النظم في المجتمع لدولي<sup>2</sup>

(1) لسيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 288.

(2) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), pp. 395-97.

فالنظرية الوظيفية هي مفهوم يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية. وهي تدرس الطواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائفه السقية. وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي. وتؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية لحفاظ على النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكمي عبر عملية المنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

## الجدور والافتراضات

يعد دافيد ميثراي David Mitrany أهم رائد للنظرية الوظيفية وذلك من خلال كتابه المشهور "عمل نظام السلم A Working Peace System". في هذا الكتاب يرى أن المقاربة الوظيفية تبحت العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين، وفصلها عن ارتباط التقليدي بين السلطة وإقليم معين. فهو يرى أن الاتحادات الجبهوية عموم والاتحاد الأوربي خصوصا هو أحد أكثر الدروس ثباتا في التجربة السياسية والتي تقترح أن مثل هذه التجمعات سوف تكون متوهجة معاني جديدة للسلطة، كما سوف توفر قدرة كبيرة لاستخدامها. وعموما اهتم دافيد ميثراي David Mitrany بشروط تحقيق السلم العام وتجنب الحرب في العلاقات الدولية، انسجاما مع الاتجاه العام لموظيفية التقليدية التي ركزت اهتمامها على أسباب النزاع. إذ يرى الموظفيون أن العالم مغمس في الهوية الذاتية، والجماعات المطوية على ذاتها، ولغيرة التنافسية التي في بعض الأحيان تفجر العنف. واحكمة في ض هذا الوضع هو خلق عناصر الجماعة الدولية.

وبناء على هذه القاعدة الطيعية تبنى الرفاهية في الحاجات الإنسانية الكونية على الإلغاء التدريجي لما سماه نورمان أنجل Norman Angell "الوهم الأحادي Unilateral Illusion" للقومية. فلا مكان للمنظمات الجبهوية في هذا المشروع ابرهمي، باستثناء التفويض الإقليمي للإدارة الوظيفية.

فبالرغم من آراء دافيد ميثراي حول الاتحاد الأوربي واهتمامه بالدولانية بدلا من بناء الجماعة الإقليمية، فإن نظرة الوظيفية التقليدية توسعت في نظرية التكامل الجبهوي. فقد كان العدو الأساسي لدافيد ميثراي David Mitrany -بمجازيا- لسيادة الوطنية والعقوبات القسرية للدولة القومية. وباء على ذلك، حاول صيغة إستراتيجية تؤدي إلى نظام أو جماعة اجتماعية فوق قومية. كما

أر المحاولات على مستوى التكامل اجهوي كذلك كانت تهدف إلى خلق نظم اجتماعي متعدد القوميات، ويمكن ان تكون الإستراتيجية الوظيفية أحد الوسائل في احراز هذا الهدف.

فالمقاربة الوظيفية هي في الأساس غير سياسية. إنها تعمل على تلافي مواقف النزاع وتركز على 'الحاجات المشتركة الواضحة' وعلى العمل على استمرار تصوير التسامات المستركة والمصالح. فمصلحه الجماعة هي قاعدة الشعور الجماعي، والهوية السوسيو-سيكولوجية.

من جهته يرى نورمان أنجل Norman Angell أن النظم الدولي للدول القومية أعمى الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية. فقد أعطاهم مجموعات من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء للوطنية وتتطلب اندفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية؛ والأخرى مستقة من الحاجات الإنسانية السبسة كالصحة، والسكن والنفس. وتركيز الوظيفية يكون على المجموعة اثنائية التي يقوم عليها التكامل.

يفترض أن الناس يتمتعون بعملائية كافية في حساب مصالحهم والاستجابة بإيجابية إلى الإشارات التي تحمل بعض مظاهر ما يرغبون فيه. ولذلك لابد من تحول انتباههم من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي توجد نفساها عمودي في المجتمع إلى المشاكل فوق قومية وفوائد الحلول فوق قومية. ولا مسار الواضح للوظيفية إنما نتعامل مع المكافآت بدلا من الحرمان. إنها تطرح نتائج التعاون بدلا من المعاناة المتتلفة للمهمة السلبية لإعادة النزاع حول المصالح. إذ يرى دافيد مبنراي David Mitrany أن المجتمع الدولي 'الأمّن هو الذي يسمو عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان انعمل وللسوق عوضا عن التوقيع على المعاهدات في السفارات.

والسيادة في نظره لا تتحول بواسطة الصيغة الدبلوماسية وإنما بواسطة الرضيفة. بواسطة تفويض السلطة مع مهمة معينة. تحمل معها التحكم

الضروري من القوة والوسائل، أي يُحول جزء من السيادة من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة؛ والتراكم الجزئي لهذا التحويل، يترجم الوضع الصحيح للسلطة. مثل هذا التحويل سوف يغطي الانقسامات السياسية والانتشار الكبير لشبكة انشازات الدولية والوكالات، والتي عبرها تصبح تدريجيا لمصاح وحيدة كلها للدول تتجه نحو التكامل.

ويرى دافيد ميطراني David Mitrany أن أي عملية تنظيمية في العلاقات الدولية كالمؤسسات الدولية تُحدد عبر المتطلبات الوظيفية. فالمبدأ الأساسي هو أن الأنشطة سوف يتم انتقاءها علميا وتنظم بشكل منفصل، ووفقا لطبيعتها، ووفقا لشروط التي تعمل تحتها، ووفقا للحاجات الجارية. ولذلك، فسوف نسمح كل الحرية للتباينات العملية للعديد من الوظائف في المنظمة وكذلك حرية عمل وظيفة معينة وحرية تعديل الحاجات والشروط.

فإذا أخذنا الاتصالات كمثال، فإن منظمة أنظمة سكة الحديد سوف تكون قارية؛ كذلك النقل البحري، وما بين القارات، والطيران؛ والثلث الإذاعي. عموما، سوف ينظم الإنتاج والتجارة والتوزيع وفق منظور مر. إذ أننا لا نحتاج إلى قاعدة ثابتة ولا إلى نمط صارم في تنظيم مستوى معين من الوظائف، لأن الأبعاد الوظيفية تُحدد نفسها نفسها، تُحدد الوظيفة بطريقة ما أعضاءها المنسبين. إنها تبين عبر التطبيق طبيعة الموقف المطلوب في ظل شروط معينة، وفي هذه الطريقة يحتاج إلى قوة السلطة. والتنسيق بهذا المعنى سوف يكون حول الوظيفية.

لأكثر من ذلك، يرى دافيد ميطراني David Mitrany أنه بالرغم من أن المنهج الوظيفي لا يعوق الهيكل المؤسساتي العام، إلا أن الحقيقة هي أنه لا يوجد رأي واضح، ولا يحتمل بلورة روابط مؤسسية مشتركة في سنوات معينة.<sup>1</sup>

(1) Reginald J. Harrison, Ibid. pp. 27-31.



## القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

نشرت مجموعة من الأعمال حول المقارنة الوظيفية منها كتاب إرنست هاس Ernst Haas بعنوان 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' في عام 1964 وأعيد نشره في عام 1966، وكذلك العمل الأساسي لـ دافيد ميثراني David Mitrany بعنوان 'عمل بظام السلم' Working Peace System' الذي كتب مقدمته هانس مورغنثاو Hans Morgenthau (أول ستر له كان في عام 1943). أثار هذه البحوث نشاطا جديدا داخل النقاشات القائمة حول المقارنة الوظيفية في تحليل مشاكل المجتمع الدولي. ففي كتاب 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' طور إرنست هاس وتفتح أفكار الوظيفية في ضوء كل من الوظيفية السوسولوجية والتطورات الحديثة في نظرية النظم. بالطبع لم تكن الانتقادات صامتة، وحتى الآن لا يستطيع أن تقول أن انتعرات وصلت إلى أبعاد النقاش الكبير. لكن تجدر الإشارة، إلى أن هؤلاء الأكاديميين والموضوعين المدنيين الدوليين الذين انجذبوا لفترة طويلة إلى المقارنة الوظيفية تنقوا تشجيعا جديدا. وبناء على ذلك، كانت فرصة مناسبة لمحاولة تقسيم بعض القضايا الكبرى ذات العلاقة بهذا الحوار والتحمين في بعض مشاكل الوظيفية. وقبل بدء المناقشة، هناك سؤال مركزي لابد أن يطرح وهو أين نجد الأفكار الأساسية حول الوظيفية؟ هذا السؤال مهم مادامت الانتقادات في بعض الأحيان لا توجه إلى الأفكار الأساسية وإنما إلى التفسيرات الخاطئة لها. هناك أربع قصصا كبرى تعكس التراث الوظيفي في الوقت الحاضر. الأولى هي لأفكار الأساسية نفسها الموجودة في أعمال دافيد ميثراني David Mitrany، ليونارد وولف Leonard Woolf، سير نورمان أنجل Sir Norman Angell، فير كونت سيسل Viscount Cecil، كول Cole، وفلائل آخريين أقل أهمية. فقد صحح إرنست هاس فكرة أن دافيد ميثراني David Mitrany هو الزعيم

أوحيد لمثل للوصيفية، لكنه لم يصحح في تأكيده أن جميعهم رعماء الوظيفية. وقد أعد لكتاب الوظيفيون مخططاً لعالم الجديد المتحدي الذي يظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كانوا مهتمين بالعالم الجديد المتحدي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى. فقد سر ليونارد وولف Leonard Woolf مشاريعه المسحية حول عصبة الأمم في عام 1917 ونُشر بعنوان 'طريق الرجل الذكي إلى منع الحرب في 1933 The Intelligent Man's Way to Prevent War 1933'. كذلك نشر نورمان أنجل Norman Angell، روبرت سيسيل Robert Cecil وكونول G. D. H. Cole في بداية الثلاثينيات أعمالاً من هذا القبيل. أم دلوسة لدافيد ميتراي فهو بالطبع أقرؤهم، إذ أنه نشر أعمالاً حول الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة كتيب 'الطريق إلى الأمن' (1944) وكتب 'عمل نظام السلام' (1943)، كما ساهم قبل ذلك في الثلاثينات في الكتابة مثل 'المراجعة الإقليمية والمادة 19 من لميثاق Territorial Revision and Article 19 of the Covenant'.

تمثل القضية الثانية في تلك الكتابات المفسرة للأفكار الأصلية، سواء كانت متحاسة معها أو قامت بتعديلها؛ أو تمثلت هذه الأعمال في تطبيقات دراسات حالة معينة. مثل هذه الكتابات صممها بول هوفمان Paul Hoffman في كتابه 'هل يعود السلم' 'Peace Can Be Won' الذي نشر في عام 1951 ونُحِدت أيضاً عن ذلك وليام رالسمان William Relsman في مقالة له حول 'دور الوكالات الاقتصادية في تعزيز انقضاء والأحكام الدولية' The Role of Economic Agencies in the Enforcement of International Judgements and Awards الذي نشر في حولية International Organization في خريف 1956. بالطبع حركة التكامل نحو الوحدة الأوروبية لمي قامت به الدول الأوروبية الستة في البداية جلست انتباه الوظيفيين أيضاً.

العضوية الثالثة هي الموحدة في كل الأعمال التي كُتبت في شكل انتقادات حادة لموضوعة، مثل تلك التي قام بها إينيس كلود Inis Claude.

والأعمى التي استخدم فيها النقد كخطوة أولى نحو تطوير الأفكار الوظيفية ونحو وضعهم في خط مع ما يعتقد الكتاب أنها أفكار أكثر عمقاً لعلم السياسة المعاصر. فكتاب 'ما وراء الدولة القومية' لهاس استخدم النقد في معالجة تفسيرات معسة للأفكار الوظيفية كقطة انطلاق لتطوير مفهوم جديد للوظيفية. كما كان اهتمام كنيث تومبسون Kenneth W. Thompson بذلك أكثر من لتطوير من خلال كتابه 'الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية' **Political Realism and the Crisis of World Politics**. ووفقاً لارنست هاس، هناك كذلك بعض التحليل الرائدة لمضمون الوظيفية في المذكرات العممية غير المنشورة في أميركا.

أخيراً، القضية الرابعة هي الموحدة في البحوث التي أجريت حول لوظيفية كصور سوسيولوجي. فلاند من التذكر أن أهداف رواد الوظيفية السوسيولوجية وأفكار الوظيفيين تختلف تماماً؛ لكن كانت المحاولة في كتاب 'ما وراء الدولة لقومية' في سبيل ربط الاثنين، إذ لا بد أن يكون الطاب الذي يدرس لوظيفية واعياً على الأقل باخطوط انكسرى للوظيفية السوسيولوجية. إذ يعود الفضل في استخدام النقد من أجل تطوير وإعادة تنظيم لأفكار الوظيفية الأصبية لذي جاء في عمل هاس إلى الوظيفية السوسيولوجية، بالرغم من أن بعض الحديث السائنة الوظيفية المحددة، كالتي طرحها مالينوفسكي Malinowski لم تستخدم في تطوير الوظيفية. فقد اهتم الوظيفيون بعملية التكامل بين الدول ورأوا التغيرات التي نأخذ مكاناً داخل الدولة بأنها ديناميكية أساسية لتلك العملية. وما احتاجوا إليه هو النظرية التي تستطيع أن تفسر التحول الذاتي لنظم الدولة وتعويضها بالنظام التكاملية الجديد.

من ناحية ثانية عندما طرحت النظرية البنائية الوظيفية أن كل نية من المجتمع ترافق وظيفة وكل وظيفة ترافق بنية، رُكز الانتباه على بقاء و توازن المجتمع. فالتغيرات الأساسية في المجتمع كالي وحدت في عممية لكاس لم تكن مفسرة لإمكانية مبادأة الفرد بتعديل نظام الدولة، بالنسبة لفرد كان معاق

بواسطة معادلة السائة- الوظيفية المحددة داخل نظامه الخاص. ومع ذلك، شعر  
هاس أن لتحليل الوظيفي يستطيع المساعدة في ربط كل من الحاجات الظاهرة  
ولساطية للفرد مع عملية التكامل وأن هذه الحاجات ستنتج من الأفكار  
الوظيفية النظامية Systematization. فقد رأى هاس أن إمكانية دياميكية  
النظام ربط الوظيفية بدراسات التكامل هو أمر ملموس، ونوجه الفاعل المحدد  
لتكرار العلاقات يمكن أن يعسر تحوله الخاص إلى مجموعة العلاقات الجديدة  
داخل النظام الجديد. وذلك بسبب أنهم يسمحون للمبادرة الفردية والنحول  
اندائي لمنظم. وفي هذا الإطار، يميل هاس Haas إلى تفضيل النظرية الوظيفية لـ  
دوروثي إمام Dorothy Emmet ونظرية نظم توجه الفاعل Actor-  
Oriented Systems Theory، بدلا من نظرية التوازن لـ مالينوفسكي  
Malinowski أو تانكوب نارسونز Talcott Parsons أو نظرية النظم مورتن  
كابلان Morton Kaplan. إنه من الواضح أن الرصد بين الوظيفية  
السوسولوجية والأفكار الوظيفية يمثل مشاكل مخوفة للمحلل. ومع ذلك،  
فانوظيفية السوسولوجية لها الكثير ما تقدمه في الأفكار الضمنية لدافيد ميتري  
Mitrany، وولف Woolf وآخرين وتشكل أحد الموضوعات في التراث الحالي  
الذي يجب على الطالب الذي يدرس الوظيفية أن يستوعبه.<sup>1</sup>

---

(1) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), 393-95.

## أسس التحليل الوظيفي

### 1- فهم الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها:

م يكن الوظيفيون متعائلين بإفراط حول طبيعة الإنسان، كالقبول بأن هناك عناصر معينة غير معقولة في طبيعة الإنسان مثل إمكانية الإصابة بداء حب احرب والعنف. من ناحية أخرى، لم يهتموا كثيرا بطبيعة الإنسان كاهتمامهم بسوكه؛ وادعوا أن الأخير مفتوح على التعديل وال ضبط. فقد رأى أيجل Angell بأنه ليس هناك تعبير في طبيعة الإنسان ولكن هناك تغيير في السوك الإنساني: وأن السوك الإنساني يمكن أن يتغير كنتيجة للأحداث الخارجية مثل عمل المؤسسات، الأديان، السياسة، التقاليد الاجتماعية أو السياسية، قانون لمص، العادة، القبيلة أو الخرمات الأخرى؛ الأفكار الجديدة، الاقتراحات، لتربيته، الأمور لمعرضة الملاحظة يوميا، حقائق التاريخ.

ورهان لوظيفيين هو أعلى من افتراض أن سلوك الإنسان يمكن أن يعدل بواسطة عممية لتعلم من بيئته الاجتماعية. فهو يمكن أن يكون محبا للحرب، لكن أفعاله الحرة وسوكه، يمكن أن يكونا مضبوطين ويحمدان إذا عدلت بيئته لاجتماعية. إن الإنسان يذهب إلى الحرب لأن بيئته الاجتماعية تشجعه على أنه يجب أن يحارب وبالطبع هو جزء من طبيعنا؛ وما نحارب من أجله هو جزء من صيغتنا؛ ويمكن لبيئة الإنسان الاجتماعية في المقابل أن تكسحه عن اندهب إلى الحرب.

لكن المسألة ليست بسيطة بالنسبة إلى عالم الاجتماع أن يربط جيدا البيئة ويترك المقامين يكافحون بدون جدوى في شبكهم. في كل يوم من الحياة

تكثر نماذج لاس الذي يفرضون إرادتهم على يئئهم وئعلمون من هذه الئئئئ. فئئئئ كل القواعد فئ المئمع ئءاء لأن ئكون معززة من قبل لاس المسئأسءن عءء ملاحظئهم. إئء على العكس من ذلك؛ سنءء أن الءرءة الئئ ئطاع فئها القواعد لا ئعبر ئاسئيا مع ءرءة ئطبق العقوبة بالقرة أو لا. فعص القواعد ئءاء أن ئكون القوة ورائئها؛ وأءرى ئءلق بواسطة الإنسان لأن ئءءربة ئئئ أئها ئمل مصلئءه، وئعلم قبلئها كئءء ناء من ئئئئ. فقء ءءء مصلئئئ فئ مفاهئم ئئئئ؛ ولم فقرر ما هئ ءقوقه الئئ ئءب أن ئكون؛ ولم ففكر فئ لئصرف كءكم فئ ءائئء الءاءة كما فءعل الءول فئ لمئمع الءولئ. فئ أئ مئمع هئاك قبول معئن مشرك فعم الأءءاف الئئ ئساعد على ءوفئر شرعية الأشكار المؤسساءة للمئمع وأنماط العقاب للسلوك. هءا ءعمئم للأءءاف هو الءئ فئهم به الوظففئون.

هئاك بعض الءروس المشءعة على ءعمء من سلوك الإنسان فئ المئمع، ووفقا لموطئئئئ؛ إئء الأعراض الرئئئئة لمرض السلوك الإنسائ قد اكئشفئ. إئء فعمم مباءئ السلوك المئءضر وئئئ أن القءرة على الععم هئ مشءعة. فقء رأى ءفئء مئءرائئ فئ عام 1944 أن لاس إءا أعطا ما فئءاءون فئئ باءءال وئءصلوا عئ ما فئرءون، فإئهم سئءمون السلام وهءا ما ئاكء فئ الكئئر من الءالاء الوظئئة لكئ لم فءرب ءولئاء لءء الآن، أو كما أوضء نورمان أنجل Norman Angell أن ظئئة ما فئءاءه لاس فءب أن فءصوا عئئ. ءئئصار، فئر ءافئء مئءرائئ أنه بسبب أن الأفراء فسكون فئ نئء من الءولة انقومية فأن لءئهم ءقئئة مءموعئئ من الءاءاء المئصارعة. من ءئة هءك الءاءاء المئبئئة من ولائهم لموطن كالأءة للءفاع عئ الشرف الوظئ وئأئء قوة الموطئ، ومن ءئة أءرى هئاك ئلك الءاءاء المئأئئة مباءرة من وءوءهم كأفراء كالأءة فئ الأمس الاءقصادئ والئرئئاء الصءئئة المئاسبة، والسكن اءسئ، والقل وما فئ ذلك، بمعئ آءر، ءاءاء الرفاءة. والمشكل هو أن المءموعة الأولى من الءاءاء هئ ءائما ئأئ بئرئئة ما فئ المرئبة الأولى. فولاء الإنسان لموطن فقوءه



الرجل الذي جرحه جرحا كبيرا. فذهب إلى سلاحه وقرر إطلاق النار عليه، برغم من نصيحة صديق له بالتراجع وعدم الإقدام على مثل هذا السلوك المشهور، لكنه لم يتراجع. فقام صديقه بطرح ورطته على معارفه وأسرتة، وأكد لهم على سحافة فعله؛ لكن دون فائدة. إلا أن أحد الأشياء التي توقفت إطلاق النار هو أن تسيه الرجل المسلح أن الإنسان الذي في الطريق لا يشبه الإنسان المعتدي عليه، وبعد التحقق من هذا الإنسان أنه ليس العدو الحقيقي، فإنه يضع سلاحه.

يمكن الإشارة إلى أن هناك ضعف في المثال التنطري الوظيفي لأجل Angell. فعند الإنسان الحقيقي يفترض أنه إنسان آخر ما زل موجودا. لكن العدو في الوضع الدولي في نظر الوظيفيين ليس دولة أخرى وإنما عوامل خارجية، متمثلة في فقدان التعاون الوظيفي الفعال في خدمة أهداف الرفاهية وتدحل الحكومات الوطنية. وتناظر أبل سوف يكون أكثر دقة إذا أعطى إنسان مثله المعلومات المرتبطة بسبب عداوته. (العدو الحقيقي يجب أن يكون مجردا وليس ملموسا). ومع ذلك، فالتناظر الوظيفي بين الاعتقاد الوظيفي أن سوء لفهم يظهر من الإدراكات المشوهة للواقع كنتيجة للجهل المؤدي إلى العنف والحرب. كذلك بين التناظر المقارنة الدرجية للوظيفيين. فنقطة بدايتهم هي وجود الوضع، والوضع الجديد ينجز أوليا خطوة بعد خطوة. إذ يرى رايزمان Reisman أن هناك إمكانيات للعمل في منظمات الوكالات الاقتصادية الدولية الحالية. ويجب أن ننقدم إلى الأمام؛ يجب أن نعمل؛ لكن يجب أن نعمل عندما تكون إمكانيات التقدم موجودة.<sup>1</sup>

### 3- دور المعلومات:

مظهر آخر للأفكار الوظيفية، متضمن في التناظر الوظيفي لأجل Angell، وهو نظرتة أن المعلومات الجديدة قادرة على تعديل الأحكام المسبقة

(1) Ibid pp. 399-400.



والافتراضات الأولية حول ما هو صحيح من الفعل الذي يجب أن يكون. يفكر الإنسان في المنظر الوظيفي أن هناك حق للقتل؛ ويبتني عن ذلك بواسطة المعلومات الحديثة. كذلك الأمر بالنسبة للدولة، فالمعلومات الحديثة تؤديها إلى بند أوامر غير القانونية والإجراءات القديمة. فقد طرح دافيد ميتراي فكرة من الدول الحديثة إلى استظيم وفق أهداف ووسائل معينة ووفق شروط الزمان والمكان، وبالرجوع إلى المجتمع الدولي يكون السؤال لماذا لا يجب أن نطبق نفس الدروس هناك. من ناحية أخرى، الافتراض المهم في مقال رايزمان Reisman هو اعتقاده الواضح أنه محتاج فقط إلى تفسير كيف تستطيع البنوك الدولية تغيير تفاعلاتها والإجراءات المساعدة على تقوية القانون يبدو أن أساس هذه الآراء يكمن في وجود افتراضين مهمين بوصحان كل الفكر الوظيفي: الأول، الإنسان هو عقلائي نسبي كاف للتجاوب مع المعلومات الحديثة؛ الثاني، يملك الإنسان طريقه لمعرفة الطبيعية المتجاوزة لأهمية بعض الأهداف وسيحتار بعض الأهداف الإضافية المساعدة على إنجازها. وفي الأخير لا يفصل الإنسان القتل، وإنما يفصل السلام ودعم القانون. يفصل التعاون إذا عاد عليه بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية. وسرى المعقولة بالطبع في الفعل المصمم على إنجاز هذه الأهداف. هذه الافتراضات موجودة في قلب الوظيفة.<sup>1</sup>

#### 4- المنهج العلمي في التحليل:

فقد احس اوطيبيون الصعوبات التي تواجه البحث، ويعود الفضل في ذلك إلى تسمي أهمية المنهج العلمي في دراسة السياسة. وبواسطة المنهج العلمي يأتي العقل العلمي، وعادة التفكير المسلمم للتحليل، وتحليل الوحدات الكبيرة، ومحاولة فهم العلاقات بين الأطراف كلها. فالميل الفكري نحو التفاصيل الدقيقة هو أمر جوهري. ومعبّر الحكم على نجاح العملية هو المدى الذي يمكن أن تكون عليه لقضية مصورة في علاقة مع بعضها البعض ضمن إطار عقلائي

(1) Ibid. p. 400 .

للك. ففي كذب 'م وراء الدولة القومية' تم تمييز هذا المصيح. هذا المصيح  
مكون من الوحدة الكبيرة التي هي النظام الذي يحدد أولا، أما الأجراء، فهي  
الأفكار الوظيفية التي تكون مترابطة ومعدلة إذا اقتضى الأمر لتطابق مع محص  
العملانية المضممة في الوحدة الكبيرة. لكن المقاربة الوظيفية هي تقريبا معارضة  
لهذا، فمصيح الوظيفية يشبه نظيره عند الفنان. فالوظيفية يتحدون من  
الاستعارات أو مجازات Metaphors الموجودة في بيئتهم أمثلة للتحليل،  
وبشئون سلسلة من الإدراك والمطرات المترابطة مع بعضها البعض بواسطة  
اشعور بالعناصر الجماعية أكثر منها بواسطة الربط المنطقي الضروري. إنهم  
ينتقلون في المناقشة من المقياس الصغير إلى المقياس الكبير.

ولدعم هذه النظرة يمكن فقط اختبار المجازات Metaphors المستخدمة  
شكل مكرر من قبل الكتاب الوظيفيين. فعلى مستوى المقياس الصغير؛  
استخدم وولف Woolf مجاز أو استعارة Metaphor شرطي القرية كثيرا.  
كذلك استخدم دافيد ميتراي الشرطي البريطاني الصادق. وبالرغم من أن  
رايزمان Reisman كتب عن البيئة بشكل مختلف عن الوظيفيين اقدمي، وكان  
ذلك حول أميركا في عام 1965، إلا أنه استخدم نفس المجاز وامتثل في شريف  
المدينة The Sheriff. وقد انتقل النقاش من وحدات القياس الصغيرة هذه إلى  
شؤون الدولة وإلى شؤون المجتمع الدولي. ومن الواضح أن الوظيفيين استخدموا  
مقاربة مختلفة جدا عن مشاكل المجتمع الدولي، وعن الكتاب العميين في  
علاقات الدولية.

من جهة أخرى، المحاولة المتخذة من قبل هاس هي ذات قيمة. فقد حاول  
مساعدة بعض الباحثين تنظيم الأفكار الوظيفية بطريقة منظمة ووضعها في إطار  
منظم له عبارة عميقة وفي بعض الحالات يضيف أحدث الآراء إلى الآراء  
الأصلية. وتحذر الإشارة إلى أن محاولة الحصول على تماسك صلب وعلاقات  
أكبر منطقة من الأفكار، يمكن أن تفقد قيمة بعض الآراء الأصلية.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp. 401-02.

## 5- تحويل الولاء:

يرى الوظيفيون أنه إذا كانت حاجات الرفاهية هي أكثر أهمية، فإن الإنسان احدي يمكن أن يقتنع بواسطة التربية والتجربة ليحوّل ولاءاته من حكومة اوصية لي عسى المدى الطويل لا تعطيه سوى التانوي الأفضل، ويعيد توجيهها نحو لوكالات الدولية التي هي المدير الأفضل لتلك الحاجات. فعلى المدى الطويل سيكون الناس موالين لتلك المؤسسات التي تكون أكثر نجاحا في إشباع حاجتهم، وعكس إشباع الحاجات بشكل أفضل في تلك المنطقة الأكثر ملاءمة لأداء العمال لمهام المطلوبة؛ تلك المناطق التي ليست لديها حدود مشتركة مع حدود الدولة التي تقسمها اصطناعيا وتسبب إدارة غير فعالة لمتطلبات الرفاهية. لذلك ما يحاح إليه هو مجموعة من المؤسسات امدافعه عن إشباع حاجات الرفاهية للإنسان واستقراره، عبر حدود الدولة. فإذا استطعنا تنظيم مثل هذه المؤسسات، يرى الوظيفيون أن الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي، وسيكونون مقادين بواسطة النجاح في إرادة التعاون إلى أن تضعف الحكومات الوطنية وتقوى مؤسسات التعاون والشكامل الدوليين. عندئذ سيبدأ الإنسان بتحقيق الطبيعة الصحيحة والأهمية الحقيقية حاجات الرفاهية. ولتأيد هذا الفكرة طرح دافيد ميثراي أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأميركية من أجل خلق المجتمع الكبير الذي هو أميركا الآن. فهو يرى أن هذا يبين كيف أن الناس يتعلمون اكتساب الولاء لمؤسسات التي تشبع حاجات الرفاهية. وأن نمو السلطة من التوافق والرفاهية هي أكثر الاحتسالات إحداثا للتوافق. فمثلا فشلت عصبة الأمم في الحصول على السلطة بسبب فشلها في تقدير هذا الدرس ونفس الشيء ينطبق على الأمم المتحدة أيضا.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 398-99

ولذلك يرى دافيد ميطراني David Mitrany أنه نتيجة لتطور المنظمات الدولية لابد من تحقيق مهام الرخاء الإنساني وبالتالي تأكل التأييد الشعبي للدولة القومية وبالتالي تقلص تهديد السلام العالمي المفروض من قبل القومية. لكن لم يؤيد ميطراني David Mitrany الهجوم المباشر على القومية؛ وعوضاً عن ذلك أدرك أن في الدول الحديثة هناك انتشار للنقبة، والحياد السياسي، والوظائف التي تتوقع شعوب هذه الدول أن تشكل حكوماتها المحترمة.

فالعديد من هذه المهام مثل مراقبة الملاحة البحرية، أو البريد الدولي، أو تحديد اموجات الإذاعة لا يمكن أن تحقق بفعالية على المستوى الوطني، في حين التعاون الدولي يكون حيوي إذا دخل فيه الجميع. ولذلك اقترح دافيد ميطراني David Mitrany والوظيفيون الآخرون أنه يجب أن تشجع الحكومات على أن يمشوا في إحراز هذه المهام خبراء تقنيون غير سياسيين يعملون ضمن إطار لمنظمات دولية، من أجل انتفاع الجماعة العالمية. وما دام أن نظام الدولة القومية ثابت واسب العف، والانقسام يقوض الحاجات الحقيقية ومصالح الجنس البشري، فإن المقاربة الوظيفية سوف تنبئ على الوجود القبلي للاعتماد المتبادل بواسطة البناء على مهام وظيفية معينة لتعاون الاقتصادي والرفاهية. وهذا سوف يجنب الحوار السياسي المسبب للحلاف لكن في نفس الوقت يخلق مجموعة المصلحة التي سوف تذيب في النهاية الجبهات الوطنية التي لا معنى لها.

الأكثر من ذلك، مثل هذه الإستراتيجية سوف تجنب التنارع مع مبدأ سيادة الدولة أو أي نقاش قانوني عقيم؛ ووفقاً لدافيد ميطراني David Mitrany، فإن الفعالية الكبيرة للمنهج الوظيفي هي في 'حرية الإرادة التقنية' Technical Self-Determination، التي تحدد الاهتمام لوظيفي لمؤسسات، والسلطة الضرورية لإيجازه، وأن حرية الإرادة التقنية هذه، يمكن أن تتغير بشكل واسع من وظيفة إلى وظيفة. كما لم ينف دافيد ميطراني David Mitrany إمكانية أن البداية الوظيفية يمكن أن تتطور إلى نظام سياسي شامل عبر الفدرالية بواسطة التعيينات. هذه الفدرالية سوف تقوم على شبكة من

الأنظمة المتبادلة التعاون وتعزيز الرخاء. وبالتالي سوف تعرض القومية بالولاء إلى الجماعة لعالمية، نتيجة لعلم الناس من يفتهم الاجتماعية أن التعاون الدولي سوف يشبع الحاحات التي لم تعد الدولية القومية باستطاعتها تحقيقها.<sup>1</sup>

## 6- القوة والرفاهية:

من الخطأ الاعتقاد أن الموظفين يفصلون بين القوة والرفاهية. بل إن بعضهم يعتبره تصليلاً حسيماً، وقلة دراية بالأفكار الوظيفية. ويستشهد على ذلك برأي هاس الذي يرى أن هذا الفصل في حكم المستحيل، وأن تحديد المكافآت النادرة بين جماعات المصالح المنافسة يجب أن يستلزم استخدام القوة والرقابة لسياسية. ويؤكد أن يكون هذا الرأي محل اتفاق بين الموظفين. إذ لم يقل الموظفون أن القوة والرفاهية منفصلان، لكنهم اهتموا بالطريقة التي يرتبطان بها. في الواقع، قلوا من الأحسن التركيز على الرفاهية، وتستخدم لقوة لغرض إنشاء وضط المنظمات القائمة على حاجات الرفاهية أكثر من لتركيز على مساهمة الرفاهية في متطلبات القوة في الدولة القومية. إنها ليست مسألة فصل الاثنين ولكن بدلاً من ذلك التركيز الذي لا بد منه على ما هو أحسن بالنسبة للمنظمة. فقد ض الموظفون على المدى الطويل أن القوة ستكسب كلا من العرص الحديد والهدف الجديد. لكن هذان الاثنان، -القوة والرفاهية مرتبطان مع بعضهما البعض.

من ناحية أخرى طرح نورمان أنجل Norman Angell فكرة أن المؤسسات هي ضرورية بسبب العناصر غير المعقولة في الطبيعة الإنسانية. وطرح دافيد ميتراني David Mitrany مرة أخرى أنه يجب أن تلعب الحكومات لوطنية دوراً في المنظمة وتمويل المجالات الوظيفية. إنه يعتقد أن القوة الثالثة من الأحسن استخدامها في إشباع متطلبات مهام الرفاهية التي

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 239-42.

تقترح بواسطة متطلب القومية. إذ يمكن أن يضّر للترتيبات الوظيفية كعاصر عضوية لفدرالية بواسطة التركيب. إنه لا يستخدم تصيب احكومات قبل المضمات لوظيفية التي لها فرصة استخدام الشعب في إنساعة روح التعاون وإنشاء قاعدة موصولوجية مطلوبة من قبل الحكومة.

م يرهن لوظيفون على كل شيء، كما اقترح هاس، وإنما رهوا على مهارات وحكم الخبراء. صحيح أنهم ظنوا أن الخبراء لهم جزء حيوي وضروري في لعب إذا كان لديهم المعلومات المناسبة وإذا المجالات الوظيفية كانت مسؤولة عن استخدام حرائق الخاصة. بالإضافة إلى دور احكومات — كما يرى ديفيد ميتراي — في قيام التعاون والتكامل، ففي رأيه لا بد أن تحتفظ الحكومات الوضعية بالقوة العائد العليا والافيتو. فقد أيد استخدام قوة الحكومات لوطنية لزيادة التعاون الدولي. وما يختلف به الوظيفيون عن أولئك الذين يؤيدون الأفكار الليبرالية المتطرفة في التعاون الدولي هو اعتقادهم أن تجربة نجاح التعاون ستجذب ولاءات الناس بعيدا عن الحكومات الوضعية وفي الأخير تصبح الحكومات بدون حدود. وكذلك يؤكدون على مشروع الرفاهية المعالج ضمن الحدود الوطنية.<sup>1</sup>

## 7- دور الخبراء:

يُظهر لوظيفيون وعيهم العميق وتفهمهم استبداد الحاصرين بالامتيازات والصعوبات المتعلقة بدور الخير في المنظمة الدولية. في نفس الوقت لا يسلمون تسيما مطلقا لمسؤولية للخبراء: كما جاء ذلك مصمم في كتاب هاس Haas 'ما وراء الدولة القومية'. فأحد المؤهلات المهمة التي وضعها مثلا، هي 'فرصة الخير في لعب الدور المأمول يمكن أن أحدها فقط إذا كان لديه المعلومات المناسبة، وبدونها فإن مجاله يبقى محدودا. ووقف لذلك فإن الوظيفيين

(1) Paul Taylor, Ibid. pp. 402-04.

يدافعون عن إخراج البحوث المعمقة لتحديد أي طرق الخاصة بمهام الرفاهية هي أكثر ضرورة للحصول على المعلومات المتعلقة بأداء هذه المهام. ففي محاولته بيان كيف أن الرفاهية والقوة غير منفصلين، تطرق هاس هذه القضية. فقد شرح كيف أن الخبراء في القرن التاسع عشر لم يوافقوا على ما إذا كان انتشار الكوليرا يكون بسبب العدوى أو بواسطة العوامل البيئية فقط. فقد رأى أن الموضوعات الخاصة بالخبراء كانت في الحقيقة انعكاساً للمصالح السياسية والاقتصادية الخاصة بدولهم، ومن هذه الفكرة رأى هاس أن متطلبات لقوة تسيطر حتى على المحالات المفترض أنها غير سياسية. ومع ذلك، يستطيع الموظفون بسهولة الإدعاء أن هذا لا يكر إمكانية وضع تركيز كبير على الرفاهية أكثر من القوة. والعامل المانع هنا لا يكمن في الصعوبة السياسية ولكن في عباب المعلومات الوافية حول كيف انتشرت الكوليرا.

مرة أخرى التأكيد هو على استخدام الخبر في وضعية معسة وليس على الخبر أن يستخدم كحاجز لدواء النعام. فإذا استطاع أن يقوم بالجزء العائم على المعلومات الوافية، فإن فرصة العمل في المصلحة العامة ستردد. من ناحية أخرى، إذا معلوماته غير واقعية فإن دوره في المنظمة يبقى محدوداً ويحب التركيز على جمع المعلومات. فدور الخبر إذن هو أحد الديناميكيات في المشروع الوظيفي.

## 8- المجتمع الدولي:

بحث لوظيفية في الخطوط الكبرى لإستراتيجية بناء الجماعة الدولية. فقد اهتم دفيد ميتراي David Mitrany بالشروط البيئية التي تؤيد أو لا تؤيد بحج الإستراتيجية الوظيفية. فهو لم يدرس الأولويات البيئية ولكن لفت الانتباه عموماً إلى عدد من الشروط المؤيدة للعلاقات الشرطية في بناء المجتمع

(1) Ibid. pp. 404-05.

الدولي. فالتوجه نحو الاعتماد المتبادل الدولي نتج عن تراكمية تجارته الدولية وريادة تحسين الاتصالات، وبالتالي لاحظ أن هناك حركة غير محصورة في توجه المجتمع الدولي، وهي الحركة التي سوف تعجل من التعاون الوظيفي. إلا أن الحركات نحو الوحدة الجهوية أو القارية؛ أو الاتحادات الإيديولوجية، كانت معرصة للتوجه الدولي Internationalist، لكن في حضم كل هذا كان مترابي متفائل 'بِسَوَاقِ الطُّرُوفِ Background Conditions'. فأغمره كانت يانعة بأسسة تصور الإستراتيجية الوظيفية. ففي عام 1943، ظهر عالم الاعتماد المتبادل، الذي يستطوع الإنسان أن يتسا فيه بإمكانية رد فعل ضد الحرب؛ وانتهاء الحرب سوف يوفر بيئة سيكولوجية مؤيدة للنحارب المقسة من محاطر الحرب والتمثلة أساسا في الاعتماد المتبادل. فإذ، أحدى منظمه عصبه الأمم تحد البقة قد صمعت في طريقة عملها؛ سبب ألها كانت منظمة قنوية بدلا من أن تكون منظمة براغماتية، ولم تكن فادرة على تأمين التعبير اسلمي. ومن ثم تحول التفكير العام من التأكيد على الحقوق إلى التأكيد على الخدمات؛ التأكيد على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بدلا من القوانين. أما بأسسة لمشكلة عدم المساواة بين الدور في النظام الدولي؛ فإن دافيد مترابي يرفضها، فهو يعتقد أن مكفآت الخدمات سوف تتنصر على الضية، والدول الصغيرة سوف تقبل بقيادة الدول الكبرى من أجل الأهداف الوظيفية، كما فعت في التحالفات أثناء فترة الحرب.

فالتحديد الدقيق للتصور المهادف للمجتمع الدولي عبر زيادة التبادل والتفاعل يمكن أن يقود مترابي أكثر إلى أخذ البقرة التساومية حول التوقعات الوظيفية. فدراسة مظاهر النظرية الوظيفية؛ من خلال مرعية مؤشرات الاعتماد المتبادل التي اعتمد عليها مترابي، تبين أن نمط التغير لم يكن موحد دوليا. أولا، يمكن ملاحظة التطور واستخدام الاتصالات الحديثة بشكل غير اعتيادي، الذي يعكس الاختلافات بين الدول المتطورة والمتحلقة، وبين لاقتصاديات المحططة واقتصادات السوق. والاعتماد المتبادل الإقليمي هو



الأكثر شوعاً من الاعتماد المتبادل المحلي، وزيادة التفاوت مع سرعة التقدم التكنولوجي.

والحاجة إلى قبول درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بواسطة استخدام التكنولوجيا لمقدمة كطريقة لتقوية القدرات الاقتصادية والدفاعية، هي كذلك شعور متفاوت وصريقة سببية في تحقيق نتائجها المرجوة. فبالنسبة للمجتمعات المتقدمة في أوروبا الغربية، فإن المصادر المحددة لجهود اجماعة التكنولوجيا يمكن أن تثقي مع ما يسمى باختلال الأميركي حول نقل التكنولوجيا. أما بالنسبة للدول النامية فإن درجة التوليد الذاتي للتكنولوجيا المتقدمة المنطبقة في مثل هذا هدف ليست سياسة مهمة ذات دلالة، وبالتالي لابد أن تعتمد بشكل كبير على نقل التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة. وبالرغم من أن المفصل لدى المجتمعات النامية هو أن يكون الاعتماد على مصادر متعددة في نقل التكنولوجيا، لكن من الناحية العملية نجد النشاط الثنائي هو لعالب بين الدول في هذا المجال، غير استخدام أدوات المدفوعة في النفوذ والامتياز الاقتصادي بين الدول المتنافسة. وبالتالي نقل النشاط والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى إثارة خلاف في الجماعة الدولية. ففي قطاع الدفاع مثلاً يلاحظ تأثير التكنولوجيا في موضوع الصور، التاريخ البانستية المتطورة العارة لمقارن والأسلحة لدرية التي نقل من قيمة الجغرافيا واتساع المكان كعوامل أمنية تحلق مجال لإستراتيجية الكونية. بها تنتج تبعية العلاقة بين القوى النووية وغير النووية.<sup>1</sup>

## 9- دور البيئة الدولية في التكامل:

رى رجندل هاريس أن البيئة السياسية الدولية التي تنمو فيها اجماعة الإقليمية التي أخذت مكانة في أحداث التكامل، لم يتجدها معظم المدين كتبوا عن التكامل، لكن الوصفيين أفرطوا في تبسيطها ولم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل لوظيفية حدد والغدراليين الذين ركزوا انتباههم على لوظائف،

(1) Reginald J. Harrison, pp. 97-98.

والعمليات، أو حتى التجميع الإقليمي. فمواقف الأفراد والدول؛ وكذلك أهدافهم الإقليمية، والاتفاقات التي يتوصلون إليها، والعمليات التي يزمون بها أنفسهم، هي عوامل مهمة في تفسير التكامل، إذ أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحديد الأعضاء الفواعل، المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية. فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية، والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل.

وبرغم من أن لأوروبا أشياء أكبر من الاعتبارات الجغرافية، بحيث أن هناك انصلاص انتقافية وكذلك هناك نوع بين دوحا، وبرغم من أن هناك تاريخ طويل للاقترحات حول التكامل، إلا أن حركة التكامل لا يمكن النظر إليها كمرحلة حتمية في عملية متطورة. فالدول الأوروبية الستة التي بادرت بتجربة التكامل، ليست هي أوروبا التاريخية، وإنما هي جزء صغير منها. إلا أن هذه الجماعة الأوروبية وعرب قوة دافعة للتكامل وساعدت في تحديد تكوينها الأصلي كمحدد لتوسعها اللاحق، بأن أنشأت الجماعة الأوروبية للمحرم والفولاذ ثم انتقلت إلى منظمات أخرى.

لا تغير الجماعة بساطة من أحد أنواع النظم الإقليمية إلى آخر. فإذا نظرنا في أولوية شؤون الدولة في التوحيد (حصة ضرورية لتقييم لتقدم)، نجد أن الدور الستة كانت مهتمة بالنظام الدولي لكن لم تكن الفواعل الأساسيين اوحيددين. لكن خلق أوروبا وتوقع استمرارية التقدم نحو الوحدة قد تأثر بانتوقف لهذا النظام القديم وانبثاق نماذج من الأنظمة الجديدة مع امتلاكها مصطلحها الخاص. بمعنى آخر، عملية التكامل في أوروبا أخذت مكانا ضمن بيئة التي هي في ذاتها تعبرت وكلاهما أثر وتأثر بالبحرية الأوروبية. فالتكامل هو نتيجة مصفية للتغيرات التي تحدث في عالم السياسة، وهو ذاته يغير مجرى الأحداث. والتغيرات وارتداداتها يمكن تحليلها بواسطة الرجوع إلى تأثير الأنظمة Systems Action على مستوى الدول.

فقد اعتبر مورتن كابلان Mororton Kaplan أن تأثير النظام يتجسد في مجموعة المتغيرات المرصدة في مواجهة بيئتها، وأن قابلية الانظمة سلوكية لتفسير تحدد خاصية العلاقات الداخلية وارتباطها ببعضها البعض وخاصية العلاقات الخارجية وارتباطها بالمتغيرات الخارجية.

فالانظمة هي وظيفة للمتغيرات المستقلة المختلفة، كطبيعة وحدات النظام، بيئتها وقيمها، عدد الوحدات، تماثل أو عدم تماثل الموارد الاقتصادية والعسكرية والسكانية. رائد المتغيرات المستقلة والتابعة لتكامل كالتجارة والاتصال. ويحدث تحول النظام جبراً كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة عبر عمية قوى التغير التكنولوجي، والحرب والأزمة التي تؤثر في توزيع القوى.

فالنظام لدولي لدي كانت الدول الأوربية الستة جزءاً منه قبل 1939 كان يسمى بنظام توازن القوى Balance of power. والجدير بالذكر أن في القرن الثامن عشر، كتب دافيد هيوم David Hume حول جذور هذا المفهوم، وحدد معاه ونصيقاه الحالية. وقد انتقلنا إلى القرن العشرين، من نظام توازن القوى إلى ما أصبح يسمى بـ 'نظام ثنائي القطب Loose bipolar system'

وفي ايداية، كان توحيد أوروبا بطيئاً يعكس الموقف صد لكاليك المفروضة لنظام توازن القوى. وبعد ذلك تبين أنه كان استجابة مناسبة لمطلب فواعل أوروبا الغربية في سياق هيمنة القوى العظمى. وبدوره يمكن أن يكون عاملاً عدم تكامل لمصامير نظام ثنائي القطبية الذي في بعض الأحيان يكون موضوع حوار.

فالنظام توازن القوى كان قد انهار في فترة مهمة في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه قبل القرن السابع عشر والثامن عشر كانت هناك فترة تقليدية توازن القوى، نحث أن التحالعات التي قاتلت في حرب الثلاثين عاماً تحت قيادة فرنسا واسويد من جانب والمسا والأمراء الألمان من جانب آخر، كانت تبحث عن تقوية الطموحات التوسعية وفي نفس الوقت لاحتفاظ بطموحات الجانب الآخر مكبوحة أو مقيدة. فالكديد من المعاهدات المثبتة

للسيرون الأوربية بعد حرب الثلاثين عاما كان لها هذا الخداف. وكذلك العديد من حروب التحالف بين معاهدة النمسا Treaty of Utrecht في 1713 ومعاهدة تقسيم بولندا في 1772 كلها حاولت إقامة نوارن بيت النمسا ويخفص من قوة السويد، وإطهار القوة الروسية والروسية والبريطانية. فالنمسا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا، وروسيا والسويد كلها تنامت كقوى عظمى. كذلك الأمر بالنسبة لإسبانيا والأراضي المنخفضة التي كانت كذلك مهمة. لكن أهداف الكبير لنعز عن الرئيسين والقوى الصغرى والكبرى هو الحفاظ على توارن النظام، وذلك بتحاشي إلغاء الفواعل الأساسيين. من الناحية العملية، بسبب أن لدول كانت تعترف بالمطالب القديمة لبعض الدول في ضم مقاطعات معينة وسبب أنها كانت تعرف بالحلفاء المحتملين في المستقبل في إلحاق الهزيمة بالدول، فقد كانت الحروب محدودة النجلى والمهدف، وهزيمة الفواعل كانت تسمح باستعادة مكانها في النظام للممارسة دورها كشركاء مقبولين لأعداء سابقين. نذلك يقوم لنظام على اتجاوب امرن مع القوة المقبولة. وقد شرح شرشل Churchill ذلك بـ 'السيارية الضخمة Immense cantilever' عندما نحسب الكلمات ولو همسا، لأن الإيماء بالرأس يمكن أن يكون كلاما.

وبعد عام 1870 تقلصت مرونة ضام نوازن القوى بواسطة حقيقة أن ألمانيا وفرنسا كانتا غير قابيتين للبقاء كشريكين لمدة ضوية، خاصة بعد هزيمة وإذلال فرنسا في سيدن Sedan وبقت الأتراس واللوران مقاضعة فاصلة بينهما. لكن انعامل الحديد في عمية التفاعل الأوربي هو تطور الأسلحة السريع الذي زاد من مجال وكلفة الحرب، في مقابل تطور موارد في التربة ووسائل الإعلام، والرقابة الديمقراطية، نحت أصبحت كل الشعوب معينة بالحرب. يضاف إلى ذلك سيطرة النوحدة الألمانية على القارة الأوربية مباشرة بعد 1870 كانت مصدر قلق حدي آخر لعدم الاستقرار في النظام الذي يقوم على درجة المساواة بين الفواعل. فبريطانيا ظهرت كقوة منذ منتصف القرن، وبحجت في لعب دور الرابع لمقام الأعلى: وذلك بلعب دور الموازن.

وبانتهاى القرن التاسع عشر، فإن مفهوم بريطانيا لدورها كموازى كن  
ميؤسا منه وقديما. وتستطيع بريطانيا الاختيار بين إما الاشتراك مع ألمانيا أو  
تمارس دور المراقب السافس في النظام. تعترف مذكرة أير كرو Eyre Crowe  
بسيطرة ألمانيا على انقارة الأوربية وتبين ما يسمى بسياسة الاحتواء  
Containment policy وما يسميها الألمان بالتطويق Encirclement. لكن  
باستثناء تطوير حذف مع فرنسا وروسيا وماهضة تسريع المصالح الألمانية في  
المغرب وأرمة أغدير، لم تكن بريطانيا عازمة على قيادة الاحتواء. وبرغم من أن  
البلقان كنت برميل بارود بعد القلاقل التي أنارتها النمسا المجر في البوسنة في  
البوسنة في عام 1908، إلا أن بريطانيا بقيت متمسكة بفكرة عقد مؤتمر وري.  
فقد ثارت في بدل محاولات لتحقيق استقرار في الاختلافات بين بريطانيا وألمانيا  
(كمعطاء ألمانيا المستعمرات البرتغالية، وبناء سكة الحديد ببغداد)، لكن هذه  
المحاولات كانت في ضوء تعقيدات مشكلة البلقان. وحتى بدايه الحرب في  
1914، كن هناك فسل في طرح الموقف واضحا جليا أمام ألمانيا أن بريطانيا لا  
تستطيع أن تبقى محايدة إذا ذهبت فرنسا وروسيا إلى الحرب ضد قوى المركز  
حول ابلقان.

في ضوء هذه التراكمية التقنية من النزاعات والحروب والصراعات رأى  
لأوربيون - في نهاية الحرب العالمية الثانية - في السكامل طريقه لتسوية مشاكل  
لهيمنة الألمانية، في إطار نظام ثنائي القطبية المرن الجديد. فالقوة الوحيدة لقادرة  
على الوقوف في وجه التوسع الروسي في أوروبا هي الولايات المتحدة، بحيث  
أصبح الدور الأمريكي في أوروبا لا مفر منه. فأمركا كانت قد تورطت في أوروبا  
مع روسيا كمستصرين وقوى احتلال. لذلك، خطوط النظام الجديد تطورت  
بسرعة. والعمودان رسما داخل مجال القوى النابوة التابعة لهما، وبالتالي سكلتا  
كنل متنافسة، يحسمان تنظيميا، لكنهما متماسكان تماما. ومصطلح 'مرن' مناسب  
لأن هناك دول غير منضمة وفي النهاية أحد الكتلتين ذات بنية غير هرمية. علاوة  
على ذلك، الأمم المتحدة كماعل كوني مارست دور الوسيط بين المنفسير

ووفرت مجالا لمنفستهم. أما الدور الألماني في هذا النظام - الموحدة أو المقسمة فكان دور القوة النووية، وإصافي إلى قوة الكتلتين وإن كان مهم. فاستمرار الانقسام كان مرغوبا لكل كلة من وحدة ألمانيا الملتزمة بمعارضة الكتلة. الوحدة مقابل من الحيد سوف يعثر الترتيبات الدفاعية ويخلق مشكلة صعوبة التنفيذ. من ناحية أخرى، أنه بالرغم من انقسامها، إلا أن بقاء الحوف من ألمانيا كان دافعا مهماً لبلدكم الأوروبي. فقد بقي في معنى أن رصف ألمانيا لغربية مع القوى الديمقراطية في خمسينيات من القرن العشرين يجب أن يدد أي مخاوف من أن ألمانيا سوف تكون خطر عسكريا في المستقبل البعيد. وفي عهد توارن القوى، يقلل الفواعل بعضهم البعض كشركاء بدون التدخل في الإيدولوجيا، والأسلوب السياسي، أو تحيز العناصر السابقة، لكن في نظام ثنائي لقطبية هذه القضايا يصبح تحديد انحيازاتها مهما، كما يرى كابلان Kaplan.

ففي الوقت الذي كان الحوف من معامرة عسكرية ألمانية سائدا، فإن قانونية نظام توازن القوى استمرت في القيام بجزء مهم من حركة التكامل حتى بعد الاعتراف بنظام ثنائي القطبية. وفي هذا الصدد يرى شومان Schumann أن الرقابة فوق قومية على المصادر العسكرية الأكثر حيوية كصناعات الفحم والفولاذ في ألمانيا وفرنسا سوف يجعل الحرب بين الدولتين في حكم المستحيل. وبالتالي أصبحت النظرة المصادرة لألمانيا أقل إثارة للجدل من نظيرتها المضادة لروسيا خصوصا في فرنسا.

لكن نظام ثنائي القطبية ذاته يوفر دافعا نحو السكامل. لأن المحافظة على نظام ثنائي انقطعية المرن يتطلب من الفواعل زيادة قدرتهم في علاقتهم مع أولئك في الكتلة المعارضة. ومن ثم يحتاجون إلى حماية موقعهم في مواجهة الزيادة في القوة لدى الكتلة الأخرى وبالتالي يجب أن يكونوا مستعدين للقتل بدلا من السماح للكتلة المنافسة من إحراز موقع متفوق. فكلما اتقاعتين نخدمان زيادة الميل إلى التكامل داخل الكتلتين أكثر أو أقل في النسبة بالنظر إلى اتنافر وعدم الانسجام بينهم. هذه العمية بدأت بواسطة المنظمة الأوروبية

بلفحم والعوّاد ECSC التي كان ينظر لها كخطوة اقتصادية مهمة إلى الأمام، خطوة الأولى نحو إعطاء أوروبا امتيازات التي تعود على الولايات المتحدة بالرفاهية. من خلال الوحدة السياسية المرافقة لحرية التجارة والاتحاد الجمركي عبر منطقة غسة وواسعة في الموارد المادية والبشرية. فقد قبلت -الولايات المتحدة- تبنيها المفروضة وراء شروط مساعدة مارشال، التي اعتبرت أن التعاون الاقتصادي بين الدول كان أحسن من الحماية التنافسية. فمضت البداية كان ينظر لـ ECSC كخطوة نحو الاتحاد السياسي مع امتيازات اقتصادية مرافقة في المستقبل المنظور.

كذلك ظهور تهديد الكتلة السوفياتية في الخمسينيات من القرن العشرين كان باعثا على جعل أهداف الكتلة الغربية متماسكة وقائمة على الأولويات الواسعة للفواعل الأعضاء. فقد بدا من الضروري تقديم جبهة موحدة أمام الاتحاد السوفياتي وإضافة قوة ألمانيا العسكرية إلى التحالف الأطلسي. وقد توقع صناع القرار في أوروبا أن إعادة تسليح ألمانيا لا يثير قلقا إذا ما تم دعمها في أوروبا الغربية. ووفقا لهذا الاعتبار كان التوقيع على معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للدفاع في عام 1952، مما أدى إلى ظهور قوى وطنية تنادي بإنشاء جيش الأوربي، و طرح ذلك على مجلس أوروبا والبرلمان الأوربي. لذلك، كان ينظر للتكامل في كل مظاهره كعازل لقوة العرب ضد الاتحاد السوفياتي.

وقد شرح هاينستين Hallstein أهمية التكامل السياسي النهائي الذي يصحح لا يهتم بالسياسات الداخلية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وإنما يهتم بعلاقات الجماعة ككل مع شركائها في بقية العالم. على اعتبار أن تحوّل هذه العلاقات كان أحد الأهداف الأساسية في بناء الجماعة الأوروبية، كعملاق حديد وكبر بشكل يكفي للاعتناء بنفسه في عالم القوى العملاقة.

كما هناك عوامل حادة على التكامل في أوروبا، كذلك للنظام الدول دور كبير في تكوّن الجماعة الأوروبية. فقد رأى أمانى إيتزيوني Amitai Etzioni أن تطور المؤسسات الأوروبية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1956 كان

مسؤولاً للنحول التدريجي في مجال التكامل الاقتصادي بواسطة تقارب القوى المتكاملة الموجودة.

ويمكن تخصيص تطورات النظام في القرن التاسع عشر في ثلاث نقاط كبرى، التي أثرت في جوهر التكامل الدولي وهي:

1 - نظام توازن القوى كان قد عدّ للاحتفاظ بسيادة الدول ومقاومة اميلول لاندمجحة، وفي حالة الضرورة يمكن استخدام الحرب.

2 - نظم ثنائي القطبية المرن، في صيغته الأولى من عام 1945 إلى عام 1956، أيد بقوة التكامل بين فواعل الكتنتين لكن كانت نتائجها مسببة لتحلاف في تعهدات الفواعل.

3 - بروز فواعل في نظام ثنائي القطبية المرن من الصين، تلك الأمور الكامنة، والمهارات والسكان لساء قوة مهيمنة تفوق القوى الثانية الموجودة التي تلي القوة الأولى؛ من جانب آخر فإن ميل القوى الكبرى نحو الانفرج، وسياسة التفارب، والاتفاق، ومناج النفوذ، زائد المشاكل الجوهرية لقوة العظمى التي تفود نظام التحالف، هي بطريقة غير مباشرة عوامل تكاملية لتجمعات قوى المرتمة الثانية.<sup>1</sup>

#### 10- الفواعل الخارجية والتكامل الجهوي :

يرى ريجالند هاريسن أن النظام الدولي يشكل مجموعة من الشروط للتكامل الجهوي. على اعتبار أن التطور السياسي للجماعة الجهوية الذي أخذ مكانة في السياسة الخارجية ووظيفة الدفاع، استقت عنه إجراءات لعملية لصناعة القرار المشترك، في إطار ما أصبح يسمى بنموذج 'النظم الفرعي الجهوي Regional sub-system' في النظام الدولي. بمعنى آخر، لابد يأخذ أي تفسير لتصور الجماعة الجهوية بعين الاعتبار تغير أدوار الأعضاء كفواعل دولية مستقلة، متأثرة بواسطة لتطورات الدولية العامة، وفي نفس مستوى التحيل، يجب أخذ

(1) Ibid, pp. 132-48.



بغير الاعتبار العلاقة الخاصة التي يمكن أن توجد بين الفواعل الجهريين والفواعل حارج المنطقة. إنما محاولة للتعميم حول الدور الفعال للفواعل حارج المنطقة. واهتمامنا متركز على الفواعل الحارجيين الذين لهم علاقة بالمنطقة بالرغم من أنهم ليسوا جزءاً منها، وقادرين على لعب دور مهم وفعال بواسطة قوة منافع الكامل وعدم التكامل التي يتحكمون بها.

فقد قدم إيتزيوني Etzioni مطابقة تقريبية في تحليل لمصلحة عدد استخدام مصطلح 'الخبطة الحارجية external elite'. فهذا يعني أن الفاعل الحارجي مع مصادر القوة المستمرة في الكامل الإقليمي يعملان على توجيه العملية التكاملية وقيادة الفواعل الأخرى لتأييدها. فقد طُبق مفهوم 'الصفوة' ليس على الفواعل الحارجية وحسب وإنما أي فاعل قادر على التأثير ويريد أن يععب دور لقيادة لتأييد عملية التكامل في المنطقة. يفترض المفهوم كما طرح إيتزيوني اتحاذ التندغم الإيجابي نحو التكامل على مستوى الصفوة، وفي العلاقة مع الخبطة الحارجية، مما قاده ذلك إلى صياغة فرصيتين أساسيتين هما: مساهمة مثل هذه لخدمة سيكون أكثر فاعلية إذا استثمار أموالها مسجحة مع انشاء بنية سلطة اجماعية، ولافتراض الثاني هو أن مؤشر التقدم للاتحاد ونجاح الخبطة يتمثل في أن دور النخبة الحارجي هو 'الدوائية أو التذوت Internalised'. أي تبني استراتيجيات الطرف الحارجي في عملية التكامل.

المشارك عن افتراض الاتحاذ الإيجابي لتكامل من ناحية الفاعل الحارجي هو توفير نظرة حد ضيقة لتعقد الفواعل التي يمكن أن تكون مدفوعة بتدخل من حارج المنطقة. الأكثر من ذلك، الارتباط يكون بواسطة تحديد مفاهيم 'الدواء' (السياسي الداخلي أو الوطني لدور الطرف الحارجي) و'الانطلاق' (النقطة المتوصّل إليها عندما يصبح الدور المزيد للخبطة الحارجية ليس بالضرورة طويلاً) إنه يفترض قبل (أ) عدم القدرة الأصلية للمنطقة على المبادرة بالنكامل اعتماد على مواردها الذاتية، و(ب) النية الحسنة والنجاح في مواصلة زيادة التكامل، و(ج) ناحية النخبة الحارجية.

عندئذ تحب هذه الافتراضات القليلة يوجب علينا الاهتمام عموماً بالدور الشكلي/الانكساري للطرف الدولي خارج المنطقة مع النفوذ الإقليمي والأهداف الإقليمية. وفي سياق تطوير نظام الثنائية القطبية الدولي، فإن القوى العظمى لها قدرة وأهداف في كل من العلاقة مع الكتل الإقليمية للدول اسامية في أوروبا المحددة بواسطة نمط الاحتلال في عام 1945، وفي العلاقة بالمناطق النامية المدركة إما بمحالات نفوذ أو مناطق صراع. فالدول الاستعمارية الأوروبية والمصين لها نفس القدرات في أجزاء من جنوب شرق آسيا وأفريقيا. إلا أن الثمن المستمر إقليمياً للطرف ما وراء إقليمي يمكن أن يكون امساز اقتصادي مباشر أو متيار استراتيجي، أو يمكن أن يكون أكثر نعد؛ يتضح في المنفس الدولي من خلال إدراكه لمصحة الإستراتيجية الحيوية. من هذا اوضح يمكن أن يعني تحب منظر استعراض العضلات كتلك التي قام بها الاتحاد السوفياتي في أزمة الصواريخ في كوبا.

فدعمل داخل المصقة عبر المنظمة الإقليمية، أو من أجل المصحة يجب صهور عبء قوي من قبل الطرف الخارجي الرئيسي على طرف واحد ثانوي، وبالذات تلامي بعض مشاعر الامتعاض من عدم التساوي في لعلاقة. بها كذلك تقلص حتمال الاستياء في المنطقة حول العلاقات الخاصة مع بعض الأطراف، وفي نفس الوقت تسهل الاتصال مع الأطراف الأخرى في المنطقة لأن المنظمة هي الإصار الدبلوماسي القابولي لكل من الاتصال الرسمي وغير ارسمي الممكن. لكن الانتفاع الأكثر تشككا فيه هو إمكانية أن المنظمة الإقليمية ستعمل إذا كان ضروريا كشكل من التدخل الشرعي من قبل الطرف الخارجي في شؤون إحدى دول المنطقة، ليس عبر موافقة الدولة المعنية، وإنما بواسطة موافقة المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 152-54.

## سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا حالة تاريخية

يرى ريجلد هيريسن أن عمليات التكامل الإقليمي تتأثر بواسطة نشاط الأطراف الخارجية القوية. فدور الولايات المتحدة في أوروبا خلال الحرب وقرحلة تاريخية تحيب عن بعض التساؤلات. وبعد استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، يجد أن التأثير الأكثر فعالية في تأمير أهداف السياسية لأولية خلال الفترة التي أصبح هناك إدراك عام لتهديد الاتحاد السوفياتي لأوروبا الغربية، هو النكامل واتحالف مع الولايات المتحدة. فقد بدأت هذه المرحلة بخطاب مارشال في 05 جوان 1947 الذي أعلن فيه المساعدة الأميركية المقدمة من أجل إنعاش اقتصاد أوروبا وذلك عبر إيجاد اتفاق بين الدول الأوروبية كما هي متطلبات الموقف. في هذا الوقت كانت مازالت هناك كواش ضد الاعتراف المفتوح بوجود الستار الحديدي ولذلك وسعت الولايات المتحدة عرضها لأوروبا ككل.

وكانت الإستراتيجية الضرورية لوقف السيطرة على أوروبا ككل من قبل قوة واحدة هي الدافع الأول للدور الأميركي المشترك في أوروبا الغربية. بحيث أن الخطوة العملية الأولى لم تكن بواسطة الضغوط من أجل النكامل، وإنما بواسطة مبدأ نرومان المعلن في رسالة الرئيس الأميركي نرومان التي بعث ها إلى الكونغرس في 12 مارس 1947 التي طلب فيها تقديم 400 مليون دولار كمساعدة لكل من اليونان وتركيا من أجل الدفاع عن الديمقراطية ضد الاعتداء المباشر أو غير المباشر المناسب من قبل الأقليات العسكرية أو من قبل الضغوط الخارجية.

مساعدة مارشان نفسها كانت بالكاد مرضا لتوجيه عقول الأوربيين نحو مبركة الأسلوب "الأميركي في الوحدة بنارية. فالمصباح الفدرالي قد أضاء هناك. وسمحت أميركا لمبادرة بيفن Bevin's Initiative أن تحدد شكل التعاون الذي تقوم به المنظمة. وبالتالي تكامل أوروبا الغربية الاقتصادي كان اسداء تعبيرا عن الخدع الرسمي لسياسة الولايات المتحدة التي أعلن عنها في خطاب هوفمان في باريس في 31 أكتوبر 1949. وإنشاء اتحاد المدفوعات الأوربي في 1950، وفي عام 1951 جماعة الأوربية للمحجم والعزلة رجب بهما في الولايات المتحدة الأميركية على افراض أن قوة أوروبا سوف تعزز بواسطة التكامل الاقتصادي وبوسطة إعادة لتوفيق بين فرنسا وألمانا. فلم تكن الولايات المتحدة مشاركة رسميا في مفاوضات ECSC ولكن لعبت دورا كبيرا وراء هذه المفاوضات، وضغطت من أجل المشاركة البريطانية، والمساعدة في رسم المعاهدة. فالمجموعة لأوربية كانت جاهزة تماما لمبحث بصفة الولايات المتحدة حول المسائل لقصة المرتبطة بأسيس سوق شبه فدرالي كبير، ومن الجانب المؤسساتي، فقد أجريت دراسة حول اللجبة التجارية السنبة أثناء فترة التحديد التنظيمي سلطات السلطه العليا في منظمه المحجم والمولاذ الأوربية. وفي عام 1954 مبحث لولايات المتحدة الأميركية قرضا بفسه 100 مليون دولار لـ ECSC عبر بنك الاستيراد والتصدير لإقامه لجنة جديدة على قواعد عممية جيدة.

وفي المحرر العسكري، لم تختل مهام الوحدة الأوربية الأولوية في لسياسه الأميركية الرسمية. فقد كانت متدعة معاهدة بروكسل موازية عسكريا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي، وإيجاد قناة للمساعدة العسكرية الأميركية. فقد حل محلها إنشاء منظمة الناتو التي شكلت عام 1949 كتحالف دفاعي الذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور اللجبة الداخلية العليا المساهمة في الجزء الأكبر من التمويل، والتجهيز والقوات، وكذلك القيادة العليا. كما وقّر التحالف إطارا ضمن الإستراتيجية الأميركية نحو أوروبا التي يمكن الإعلان عنها وتحظى بالشرعية من خلال الدول الأعضاء الأوربيين عليها. إنها أسست روح

النظام ذا الإجماع المشترك الذي تستطيع أسطمة الولايات المتحدة إقناع  
الأوربيين بقبول زيادة حصة عبء الدفاع المشترك على أوروبا.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 154-57.

## ثالثاً: مقارنة الوظيفية الجديدة NEWFUNCTIONALISM APPROACH

توطئة  
الجدور والافتراضات  
وحدات التحليل للوظيفية الجديدة  
ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه  
شروط التكامل  
آثار عملية التكامل  
دراسة التكامل الجهوي  
الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي

## توطئة:

تعد الوظيفة الجديدة انعكاسا لحركة النقد الذاتي للوظيفية الكلاسيكية، ومحاولة لتكيف مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية النكامية، واستدراك مواضع الضعف والفشل في الوظيفية الكلاسيكية. وعلى هذا الأساس تؤكد الوظيفة الجديدة على الدوافع الأدائية لفواعل؛ إنها تحث في تكيفية لحب في خط واحد مع الأدوار المتخصصة؛ بأن تأخذ في الاعتبار المصلحة الذاتية والتسليم بها والاعتماد عليها في إدراكات الفاعل المحطط. الأكثر من ذلك، تقوم الوظيفة الجديدة على أولوية صناعة القرار التدريجي وفق استراتيجيات كبرى. إذ ترى أن معظم الفواعل السياسية عاجزين على المدى البعيد عن السوق القسدي بسبب أهم يتخذون مجموعة القرارات اللاحقة كنتيجة لعدم قدرتهم على استبصار العديد من مضامين ونتائج القرارات الأولى. ومع ظهور الكثير من السياسات المتناقضة، فإن الانطلاق يكون من الاهتمام الأولي المشترك الضيق جدا بالقضايا المطروحة بحدة. ويمكن أن تظهر سلطة مركزية جديدة كنتيجة غير مقصودة للخطوات التدريجية الأولى. من ناحية أخرى، لم يعترف ظاهريا معظم الموظفين الجدد بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالأسلوب التدريجي بأنه ليس تبؤيا والتأثر بواسطة فواعل قوية معينة (جين مونات Jean Monnet، سيكو مانشولت Sizzo Mansholt، ولتر هلسستاين Walter Hallsstein، رول برييس Raul Prebisch).

من ناحية أخرى، النظرية الوظيفية الجديدة هي أحد النظريات الشرطية، من حراء وجود أحد القيود المنصص في مصدر المقاربة والتمثل في توفر السياسة للديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة كشرط للتكامل. هذا المصدر يقدم عقلانية لربط المتغيرات المنفصلة الموجودة في نموذج الوظيفية الجديدة في أوروبا الغربية؛ لكن تطبيقه على العالم الثالث هو عديم الجدوى، وعلى وجه التحديد يتوقع مواجهة الصعوبات والفشل في التكامل الإقليمي

بينما في الحالة الأوروبية هناك تنبؤ ببعض النجاح الإيجابي الذي سيحجز. وسبب  
الفشل في العالم الثالث هو غياب العامل الديمقراطي والعلاقات المفتوحة في  
المجتمع.<sup>1</sup>

---

(1) Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing, » *International Organization* 24 (Autumn 1970): 627-28.



## الجذور والافتراضات

النقل الشائع في تطور العلوم الاجتماعية أن لكل ساء نظري ستدراكات وتصحيحات، تصاغ في توب جديد، وتكون بمثابة نفس جديد للنظرية الأم، أملا في الاستمرار والمصادقية في تحليل العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار تأتي دراسة ليون لنديبرج Leon Lindberg للمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الأربع السوات الأولى من إنشائها. فالتعريفات والفرضيات التي طرحها قريبة جدا من تلك التي طرحها قبله هاس Haas. إلا أن هناك بعض التعديلات، وبالرغم من أن البعض منها مهم، لكن في الحقيقة لم يخلق أي تغيير أساسي في هذا لتفسير الجديد، وذلك مقارنة بالمعطيات الإمريقية. من ناحية أخرى، نجد كلا من لنديبرج وهاس ساهما لاحقا في إجراء دراسة عميقة بإدخال تعديلات في مضمون أفكارهما لكنهما لم يتحصلا من الفرضيات لمركزية لأصية. هذه الفرضيات وردت في التحليل النظامي لأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni من خلال الدراسة المقارنة التي قام بها حول أربع محاولات تكملية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين (الجمهورية العربية المتحدة، فدراية غرب الهند، والمجموعة الأوروبية الاقتصادية The United Arab Republic, The Federation of the West Indies, and the European Economic Community).

م تكن الغاية من تفسير هاس لتجربة توحيد أوروبا تقييم ميزات وعوائق أوروبا لموحدة من خلال معاهيم: الأوروبية، الدولية، حرية التجارة، قيم رخاء الدولة. ولا تحليل إيجابيات الفدرالية على التعاون م بين الحكومات، أو الإيجابيات الاقتصادية على الوحدة العسكرية، وإنما كان هدفه محدد شرح وتحليل واقع العملية التكاملية من أجل الوصول إلى الاقتراحات حول طبيعتها.

فالوظيفية الجديدة تعني: وجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، وتنعزز هذه اعممية عندما تسنوي في شكل حركة أين تصبح منظمات جماعات الضغط والأحزاب السياسية ميالة إلى أن تكون مدججة فيها. ولإقحام الجماعات والأحزاب لابد أن يكون القطاع المختار مهما ومثيرا للاهتمام، لكن لا يكون مثيرا للجدل بشكل حاد بحيث تتأثر المصالح الحيوية للدول، ولا تشعر النخب السياسية أن قوتها ومصالحها الواسعة مهددة بشكل جدي. فالمرحلة التكاملية نفسها يجب أن تكون ثمينة في جوهرها. وهذا يعني أن النشاط المرافق يجب أن يكون أكبر من مجموع الأنشطة الانفرادية لكل طرف إن أمكن. يمكن أن تقتضي وربما يجب أن تقتضي بعض المعاناة وبعض التمزيق للأنشطة الموجودة، ويمكن أن تشعر قطاعات أخرى ببعض التوترات والإجهاد والتشويه، هذه النتائج نفسها ستوجد الحاجة، وبالتالي طلب العلاج. ومن ثم يمكن أن تكون العلاجات مقاييس للتكامل الذي يتوسع إلى مجال صناعة القرار المركزي.

في ظل هذه العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب. إنها توشح على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الإيديولوجيا فوق قومية. ابتداءً، يعد تأثير جماعات الضغط عاملاً جديداً في السياسة الوطنية. لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مثل هذه المؤسسات. فمحتوى النظرية هو أن المطالب، والتوقعات وولاءات الجماعات والأحزاب ستتغير تدريجياً إلى مركز صنع قرار جديد. وستحارب المؤسسات المركزية وتصبح قوة دافعة أو محركاً للجماعة.

هذا هو المنطق الموسع للتكامل، ويسمى بطريقة أخرى 'تأثير الانتشار Spillover effect'، أين السياسات لا تنجز إلا في حالة توسيع نطاقها، وتكون انعكاساً للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفية. فقول كل مرحلة من مراحل

عمية التكامل يُفسر بشكل أفضل بواسطة تقارب مطالب الداخل مع مطالب الدور المعنية، وليس بواسطة تخط المطالب المقاربة والآمال.

من ناحية الجوهر، يتوقع أن تتعاضد الوظائف والسلطات في المؤسسات المركزية عبر عملية الانتشار، ويتجاوز التكامل تدريجياً منطقة السياسة الحساسة، عندما تكون المصالح الحيوية هي الرهان. وعندئذ سننق وتتمو الجماعة السياسية الحزبية. وعد إسقاط هذه الأفكار على الخبرة الأوروبية، يمكن لزعم أن تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والنفوذ حمل صاعات الفحم والنفوذ لدول الأوروبية الست الأعضاء على التكامل، وتقبل بأن تراقب من قبل مؤسسات مركزية، وخصوصاً من قبل سلطة عليا مهمة توجد من بين هذه لصناعات تلك سلطات فوق قومية *Supra-national powers*. عندئذ تصبح السطاب المنظمة لهيئة العدا مركز ضغط من قبل الشركات الصنعة والمنظمات المالية، وتصبح بإمكان المنظمات العمالية الاتصال مباشرة أو غير مباشر برجال الصناعة في القطاعين (الفحم والنفوذ). وهذا سيعزز مكانة الهيئة العليا *High Authority*. في نفس الوقت، سوف تتلاحم الجماعات عبر الحدود الوطنية لتحقيق مصالح جماعها الواسعة. فقد بدؤوا بتحرير السوق المشترك الخاص بمنتجات الصنعتين، مما وفر إجراءات التكامل التي يمكن بنيتها في القطاعات الأخرى. ولذلك بدؤوا يضعون بمساعدة الأحزاب التي تمثلهم من أجل توسيع التكامل وإعطاء سلطات أكثر إلى السلطة المركزية العليا. وتفسير الوظيفة الجديدة لتصور عملية التكامل في أوروبا هو أن الصعوبات وانصالح أنتجت التقارب في الرأي المؤيد لتكامل بين الحكومات الوطنية، برغم من وجود أهداف متباينة وتوقعات متباينة.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp.77-79.

## وحدات التحليل للوظيفية الجديدة

### 1- الجماعة أساس السياسة :

معظم الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأُصُوحَة أصبحت تدريجياً سائجة الآن بين كتاب الوظيفة الجديدة. فجوهر الفكرة هو أن مبدرة مناقشة شكل التوحيد السياسي يكون مقبولا من الجماعات الأساسية المشكلة للمجتمع المتعدد، ولا تتطلب تأييدا من الأغلبية الساحقة، ولا تحتاج إلى الإنقاء على انتطابق في الأهداف بين جميع المشاركين. فجماعة الفحم والفولاذ الأوروبية قبلت تداء لأها قدمت امتيازات مختلفة لجماعات متعددة.

فالأُكيد ها على عكس الفكرة الوظيفية، لا عموض فيه. إنها الجماعات الأساسية في المجتمع المتعدد التي قوها هو مفتاح بقاء الجماعة. فالعملية لا تقوم على التأييد الجماهيري، إذ يمكن أن تكون المصالح مخفية دلسبة لجماعات المختلفة. وإحالة المؤيدة للقبول والنجاح النهائي مثل هذا الشكل من التكامن أن يتم عبر مرحل، لأن الدول المشاركة مقسمة إيديولوجيا واجتماعيا. الأكثر من ذلك، قبول مثل هذا الشكل من الكامل يكون مربحا بشكل كبير إذا كان بين الجماعات المشاركة الصناعية، والسياسية، وتعطي مثل هذه الجماعات قيمة كبيرة للتشارك الأولي.

فنظرية الجماعة التي تقوم عليها هذه التوقعات والشروط قد تمت مناقشتها في كتاب 'ما وراء الدولة القومية Beyond the Nation State' الذي ألفه هاس Hass. إذ يرى أن فهم الجماعات ككي اجتماعية، والمصالح الواضحة ولميزة وترجمتها إلى سياسة؛ ودورها التنظيمي الكلي (الجماعات) مقصور على احوائب الوظيفية والسياسية، وحياتها تساهم في النظام المسيطر وثقافة النظام.

لكن مفهوم نشاط الجماعة هذا لا يقتضي افتراض الخير العام أو المصلحة العامة، وإنما تعمل بشكل جماعي على القضايا الأساسية. فبدأ بطرحنا إلى لتعهد العام حول الإجراءات الخاصة بحل النزاع، نحدد أن العهد هو نتيجة استمرار تفاعل الجماعات. كما أن هناك اتفاق حول وسائل إنجار الرفاهية، وليس حول محتوى القوانين والسياسات، ولا حول الوظائف اللاحقة. فافتراض تناغم الجماعات المتعددة المتنافسة في المجتمع القومي، مع الاتفاق حول وسائل حل النزاع انداحي بانصرق السلمية، كانا سببا لتوجيه هاس الانتقادات إلى ميتрани Mitrany. فقد رأى هاس أن دافيد ميتрани أهمل دور القديون في توفير الإجراءات القانونية لسطم الاحتلافات بين مفاهيم الرفاهية المتنافسة. هذا الدور ودور المؤسسات المصدرة للقوانين تفرض ساء على حلفية افتراض محدودية طبيعة نشاط الجماعة. لذلك، والطريقة الوظيفية الجديدة تعترف أن المؤسسات المركزية مع صناعة سياسة القوى لها دور حاسم لا بد من القيام به. ولابد أن تلعب مجرد دور انفعول به أو المتأثر ولكن دور ترقية عملية التكامل، وإيجاد الحلول التي تحل لتراعات. سوف تؤثر فقط المؤسسة المركزية في التكامل السياسي إذا اتبعت السياسات التي تقدم تصعيذا في التوقعات والمطالب الخاصة بإجراءات لتكامل. إنما سياسة لا تجعل نشاط المؤسسات معززا للعناصر الأخرى، كعمله التكامل الأساسية، وبعيريات في سنوك العمل والعمل والجماعات الأساسية الأخرى، وإنما تميل نحو التوحيد على حلفية الساعات لوطيه اسابقة من أجل وضع سياسة مشتركة وتحقيق مكاسب مشتركة. فجماعات الضغط ستشارك في الجو العدرالي وبالتالي تضيف دفعا للتكامل.

بالطبع النتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها هي أن جماعات الضغط مثلها مثل الجماعات السياسية ستقوم بتأييد المؤسسات المركزية الجديدة والسياسات أو معارضتها ساء على حساب الريح. ليس "الصالحون لأوروبيون Good Europeans" هم المشئون الأساسيون لجماعة الإقليمية التي تتنامى فيما بعد؛ وإنما عملية تكوين الجماعة يتحكم فيها من قبل جماعات التي لها

مجموعة من المصالح والأهداف، وراغبة وقادرة على تحقيق طموحاتها عبر الطرق فوق قومية عندما تبلو هذه الطرق ناحية.

عند تحديد الموظفين احدد للدور المهم للمؤسسات المركزية للجماعة اتكمليه، كانوا من اوضح واعين الحاجة إلى مبادرات حكومية أو شبه حكومية، وقيادة من أجل توفير توجيهات سياسية التي تحقق التكامل وتخل النزاع. لكن بتعدين نظره الجماعة الأساسية للسياسة، يصبح دور 'حكومة هو خلق الاستجابة بدلا من القوة والاستقلالية. ولذلك ستتجاوب الحكومات اوصية مع نفس الصغوط العامة المؤيدة للكامل مثل المؤسسات المركزية نفسها. لأكثر من ذلك، التحب الحكومية سوف تدمج في عمية صدعة القرار اركزية وتريد من درجة التماثل معها. وإدراك المصالح الوضعية يمكن ألا يتطابق دائما مع لسياسيات المطروحة من قبل الجماعة ككل، وفي مثل هذه لأوضاع، هناك اعتراف أنه يمكن توقع السلوك الوطني الذي سوف يحاول أن يتملص من التزامات المعاهدة. ووفقا للدراسة التي أجراها عام 1957، يرفض هاس Haas إمكانية مقاومة من قبل الحكومات لتوسيع السلطة المركزية.

من ناحية أخرى، يعترف هاس أن هذه الافتراضات حول علاقة بين مصالح الجماعات الاقتصادية، والحكومات والمؤسسات اركزية هي محدودة في تطبيقها. فقد وضع تحليه في السياق الشرطي للاقتصاديات الصناعية، ووقع في شرك التعقيدات النجارة الدولية والمال، إذ أن المجتمعات التي تكون فيها المصالح الاقتصادية معبته لمرقف السياسي والقنوات الضخمة بطموحاتها عبر الأحزاب السياسية؛ هي مجتمعات تتماشى مع المحب في المنافسة وفقر القيم الأساسية، لكن هذه المنافسة تكون محكومة بعبول المعايير البرلمانية أو الديمقراطية الرئاسية. لذلك كان هاس مترددا قليلا في تطبيق تقنيات التحليل هنا في دراسة الكامل في ظل لباتو و المنظمة الأوروبية للعاور الاقتصادي أو العلاقات الأميركية-الكندية.

وبناء على ذلك، يرى أنصار الوظيفة الجديدة أن لا المقارنة الوظيفية أو لفدرالية تصبح لشكل 'الإقليمي كالوظيفية الجديدة، وسواء كانت الوظيفية

الحديدة إستراتيجية أو نظرية تفسيرية: فإن مفعولها محدد بحالات وجود الشروط الخلفية الضرورية للتكامل الإقليمي.

فالقطة الحيوية في الوظيفة المحددة هي أن المجتمعات المرشحة للتكامل هي اجتماعات المركبة، المتعددة أين تكون الحكومة هي مركز صراع جماعة، وتوفر إجراءات توفير حلول هذه الصراعات، وبناء على ذلك إيجاد الإجماع حول قيمة هذه الإجراءات. فالمجتمعات هي في الحقيقة نظام كمي System Dominant وليس نظاما سياسيا فرعيا كليا Political-sub-system dominant. فالعملية التكاملية بين مثل هذه المجتمعات احدة في اتقدم سبب أن الخطوة التكاملية الأولية تقوي مستوى جديدا من حساب المصلحة من قبل مثل هذه اجتماعات. إنما تبحث عن العلاجات التكاملية، المنظمة على قاعدة اتعدد الوصفي لهذه الاعاية. فالمؤسسات الإقليمية تستجيب بنسبة مثل هذه المتصالب، وتقوي الخصوات التكاملية الحديدة. بمعنى خلق داخل الجماعة الحاجة إلى عملية التكامل الإقليمي.<sup>1</sup>

## 2- الانتشار: Spillover

مجموعة الافتراضات حول ديناميكيات التكامل المرتبطة بسوك لجماعات، والحكومات، والمؤسسات المركزية المطروحة عموما في الوظيفة الحديدة لخصت في مصطلح 'الانتشار Spillover'. بالنسبة لخاص يحدث الانتشار سبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذا المهمة نفسها توسعت. وأعاد ليندبيرغ Lindberg صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنها العملية التي يصح الفعل فيها مرتبط بهدف معين، ويخلق وضعية التي يصبح فيها الهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتحاد مزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا. فالعملية يمكن تصورها تعمل

(1) Ibid. pp.79-82.

بعده ضرق. فالخطوة المفترضة في التكامل يمكن أن تعدّ شروط المنفعة بالطريقة التي تطالب بالقرارات السياسية المركزية الجديدة، سواء لتقويم ميزن لمصاح استجابة للضغوط أو بسبب تصور اخذ عند اتخاذ الخطوة، والأهداف لاقتصادية لأخرى متأثرة بالشروط التنافسية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أن لإجراء التكامل يمتثل أن يكون على درجات، وفي شكل إعادة توزيع الفوائد، كما أن بعض الدول أو الجماعات يمكن تكون أوفر حضا من غيرها. ونظ إعادة التوزيع، يمكن أن يكون صعب السبب، وقل بعض الدول الأعضاء يمكن أن يشكل صعوبة في الاتفاق وبالتالي يؤدي إلى تفويض مهمة التقويم إلى المؤسسات فوق قومية، وبالتالي مل كبير لقبول مبادرات منظمات فرق قومية مثل لجنة الأوروبية للجماعة الاقتصادية Commission of the European Economic Community. فهذه الأفكار هي اقتراحات تساعد على تأسيس 'أساسي' واسواق 'Principles and Precedents' والنقاط الثورية 'Points' المسهلة للتفاوض.

هناك مظهر آخر للانتشار الذي استلزم نشاط الجماعة الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لتساعد التوقعات وتغير القيم في ظل وجود حجم معين من التكامل، وهو ما جاء في حديث لـ ليندبيرغ Lindberg عن تسريع اتفاقية 12 ماي 1960. فقد شرح ليندبيرغ Lindberg ما هو جوهر في عملية التغذية الرجعة كما حددت من طرف ألمانيا الغربية. التغذية الرجعة تسبب شبكة الاتصالات المنتجة بالفعل كاستجابة لمداخلات المعلومات، ومتضمنة لنتائج فعلها في المعلومات احديدة عن طريق تعديل سلوكها اللاحق. فقد وضعت معاهدة روما شرطا لتسريع عن طريق تغيير الحدود الزمني. ولذلك لابد من تطوير الزخم الذي هو أعظم مما كان متوقعا، أو لابد من الضغوط الخارجية المهددة للسمو أو تكامل الاتحاد، فسيبيل وسرعة التقدم يمكن أن يكون ضابطا لهذه التأثيرات المقابلة.



محدولة تنقيح هذه الافتراضات بهدف الوصول إلى 'المسقط المتمدد' Expansive Logic 'القاضي بأد لا بد من بلورة افتراض مؤداه أن بعض المقطعات هي أكثر أهمية من قطاعات أخرى وتمتلك إمكانيات كبيرة في الإشعار. من هذا المسقط اعتبر هاس Haas أن الوظائف التنظيمية أو المهام المسهمة في معظم عمليات التكامل في أوروبا، وأحدثت بعين الاعتبار في عمل مجلس أوروبا، ومضمة حلف استعمار الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية، ومسطقة حرية التجارة الأوروبية، وكذلك في الجماعة الاقتصادية، أشارت إلى أنه برغم من لسطحية، فإن لوظائف الاقتصادية كان لها التأثير الأعظم في عملية السكامل، بارغم من أن ليس كل المنظمات المتنافسة اقتصاديا كان انجازه جيدا. وبناء على هذه لتجربة الأوروبية، يرى هاس Haas أن انتحصر في المهام الوصفية يبدو مهما، لكن تحصر المهام هذا يمكن أن يكون حد تافها عندما يبقى خارج تيار توقعات الإنسان والأفعال الحيوية للتكامل. فلوظيفة انحصار يجب أن تكون في نفس الوقت متعددة ومهمة اقتصاديا بالنسبة للجماعات وعموم الناس. أم بالنسبة لموظائف غير الاقتصادية فإنه لا يتصور لها نفس قوة الدفع والتحفيز بعمية التكامل. فالوظائف النفاية مثلا، ليست مرتبطة بشدة مع الشعور بالحدوث. واعتدون العسكري والدفاع يعرض قليلا من قوة الدفع لتكاملي بسبب عندما تكون العلاقات مدركة بين عبء الدفاع وإساءة لاقصادي وتعهات الرفاهية. وفي هذا الإطار وجد اترزيون Etzioni نفسه متفق مع هاس Haas لاحقا. ففي المستوى العالي لقوة دفع الانتشار الخاص بمضاعات محتففة من الأدنى إلى الأعلى، فقد وضع (اتريوني Etzioni) في المستويات الدنيا خدمات الوظائف مثل التعاون الريدي، تحديد موحات الإذاعة، تعاون الشرطة؛ تديا، لمنظمات المتاملة مع العمل؛ الصحة، والشؤون الثقافية؛ ثالثا، لاتفاقات احمركية، المنظمات العسكرية، وراعا، الاتحادات الاقتصادية أو الأسواق المشتركة.

فالاختلافات بين القطاعات تحسب قطاعيا من خلال أهميتها بالنظر إلى علاقتها بمفاهيم الرفاهية؛ وقطاعيا من خلال درجة ارتباطها أو اعتمادها ابتداءً مع القطاعات الأخرى. فقد لاحظ اترزيوني Etzioni أن القطاع العسكري معزول بشكل كبير ومستقل ما عدا عندما نكون هناك تعبئة صناعية لأغراض عسكرية. إذ أن الوحدات العسكرية لدولتين تستطيع أن تكون متكاملة، ونسوق في حطتها الحربية، وتشارك أساطيلها البحرية في الماورات المشتركة، وتكثف في تبادلهما للمعلومات العسكرية، إلخ، بدون أن يكون لها تأثير على لقطاعات الاجتماعية. فقط عندما يصل التكامل إلى المستوى الأعلى في صناعة السياسة عندها يكون انتشار عظيم داخل القطاع السياسي، وعندما تنصب عممية التكامل بعض التكامل الحكومي. أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه يؤثر على جميع المجالات الاجتماعية: المستهلكين، المنتجين، لإدارة، أعمال، امزراع، الأعمال الصغيرة- ولذلك يميل إلى أن يكون له ارتدادات سياسية شديدة.

فقد قدم اترزيوني Etzioni رؤية نظرية وسوسولوجية تؤيد نظمه انتمائي. إنه أكثر وظيفية للجماعة الجديدة لتجميع وحداتها (تكامل) من 'التكثيف' إلى 'القانونية' أو 'المعيارية' أو العكس بالعكس في نموذج بارسونز التكيفي بالأنظمة الفرعية الوظيفية. فكل التتاليات الأخرى هي أقل وظيفية. من ناحية أخرى نجد كل من دويتش Deutsch، هاس Hass و اترزيوني Etzioni قد بنوا تحليلهم على النمو الاقتصادي من أجل تنقيح مفاهيمي آخر لفكرة 'الانتشار' Spillover، وأعطوا خصوصية أكثر لعدد الزم. إذ أن هناك تغيير واضح يرسم النظرية الصحيحة بين مستويين افتراضيين هامين لعممية التكامل. وتكون الخصوة الأولى مقبولة ومتمثل أن تتخذ بشرط وجود الحد الأعلى من الإشهار، وستكون مرافقة بأعمده التفاوض العالي والتشاور في نفس الوقت. ومن ثم تكون هناك منظمة مركزية ومفاتيح بدائية غير واضحة، وغير مجربة، وتعمل حكومات الدول الأعضاء والجماعات الوظيفية على التكيف لهذه الغرض

التعاوني. تم تكون الخطوات اللاحقة مخنفة في مطلقها الصريح. وعمرود تامي نطاق سلطه الجماعة وأهمية النشاط المركزي و التخصيص والتطبيق وريادة الفاعلين لأعضاء، يصبح لابد من تعديل الافتراضات حول الانتشار Spillover امؤثرة في السياسات الجديدة. وستبقى السياسات احديده في تزايد إلى درجة أن يضيف إلى هيكل السياسة تقاليد عمل جديدة، لكن هناك نقطة نظرية والتي نالت أهمية جديدة وهي عملية التعزيز الذاتي. هذه النقطة يمكن تسميتها كذلك بنقصة "الإقلاع" Take-off وهو تشبيه بالطائرة عندما تقمع من الأرض لابد أن يكون لديها سرعه جديدة وقدرات تعبوية جديدة. ويعرف يثريوي نقطة الإقلاع بأنها تحدث عندما يصبح للعملية قدرا تراكميا كافيا من قوة الدفع والاستمرار بنفسه. بمعنى، بدون تأييد الوحداد الخارجية غير العضوة. ويعرف كل من دويتش وهاس نقطة الإقلاع بدون الرجوع إلى فواعل حارحية كنقصة تبني عليها النخب السياسية المهدف التكاملي، فهي ارتفاع إلى عام المؤيدين المتحمسين لموضوع التكامل الذي يصبح هذا الأخير رحمة الداعي. بالطبع هناك عموص كبير حول المصطلح. فكما استخدمه دويتش وهاس يمكن تطبيقه على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد عندما تم التوقيع عليها، النقطة الأساسية بالطبع هي عند تبني النخب المهمة للهدف التكاملي. يلاحظ أن تعريف يثريوي يتطلب افراض أن النخب الحارحية تكون مسخرطة في العملية التكاملية. من ناحية أخرى يمكن أن يستخدم المصطلح في تقديم فكرة نظرية تتمثل في قوة الانتشار الذي يولد صعوط، تستلزم استثمارا مهما لأصول جماعات الافصادة الأساسية، وللتأثير بطريقة ما على 'مطلقها لمتدد Its expansive logic'.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 82-86

## التفاعل بين دوافع النخب والانتشار:

وجد هاس Haas دليل التكاملي في الدراسة التي قام به حول نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية؛ وكذلك دراسة مشروع شومان Schuman Plan لعام 1950 الذي اقترح تأسيس جماعة لفحم وفولاذ واتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957، عبر الانتشار Spillover الناتج من تفاعل المصالح المتنافسة.

وعندما لم يكن هناك إجماع بين نخب الدول الأوربية الستة الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ رمن تأسيسها، ولم يكن هذك عهداً مديولوجي وسع لمنظمة فوق قومية Supranationalism، كان هذك تقارب في المصالح الفردية قصير المدى الذي سمح لمشروع شومان لأن يكون أدنياً. وبالنسبة لكثيرة المستحضرة وفعليه المتتبعين للفحم والفولاذ في كل الدول الستة الأعضاء في جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية قد رحبوا بالمنظمة لأنها تؤدي بهم إلى الاستعادة من أسواقهم. وأيدت معظم الاتحادات التجارية المنظمة لأل اتعدون على مستوى فوق قومي حسن من قوة تعاوضهم في اتفاوضات الوضعية.

وبسبب وجود قضايا سياسية خلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزاً للنخب لسحب عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الستة الأعضاء في منظمة لفحم وفولاذ. فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتحادات الاشتراكية والمسيحية في شكيب لوني مترافق مع معارضيتهم من الدول الأعضاء، لأهم أدركوا أن مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق قومية المنظمة للاقتصاد اصناعي. التي مصباح العمل فيها ثابتة ولها فوؤ مهم. فقد وجدت لنخب في كل دولة عضو أن التكامل الاقتصادي عبر المؤسسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر القارب في الأهداف العملية دوافعاً لتوسيع الشكامل إلى قطاعات أخرى غير الفحم والفولاذ.

في الوقت الذي اتخذت فيه تغيرات في النوحه بين السحب غير الحكوميه، فإن إدراكات النحب السياسيه كذلك تتغير ليس بسبب بزيد شماس جماعه المصلحه على مسنوى فوق قومي، وإنما كذلك بسبب المشاكل الساحه عن الاتفاق الأولي لإنشاء منظمة الفحم والفولاذ التي تنطط استمراريه واتصل موسع وستشاره بين النحب الحكوميه. ففي هذه المفاوضات، تصرف السلطة العيايا High Authority في جماعه الفحم والفولاذ كوسيط فوق قومي صادق، يصعد المصالح المشتركه بواسطة إنتاج حلول الصفقات 'السمله' التي تجمع بين إشباع المصالح إلى احد الأقصى على المدى القصير وتقلص من المعاده على المدى البعد إلى الحد الأدنى. وسحقق هذه الخدمه، فإن السلطة العيايا High Authority تريح متزله عاليه ومهمه، مادام أنها في مركز عمليه التفاوض.

مارع من أن مفهوم الانتشار في الوظيفيه الخديده بدأ معزرا بواسطة توسع النشاط التكاملي عام 1958 في الشؤون الطاقه المدريه والاقتصاديه عموم، إلا أن تطور الجماعات الأوربيه في هذا الوقت قد أثار العديد من المسائل حول افتراضات المقاربه الوظيفيه الخديده. فقد وجد في اندرسات لي أجريت حول نشاط جماعه المصنعه في الجماعه الأوربيه الاقتصاديه أن إعادة توجيه الجماعات قد أخذ مكانا، لكن حجم هذا الجهد ما زال موحها نحو الأهداف لوطيه، وأن جماعات مصالح قليله كانت قادره على الاشتراك في الإجماع فوق قومي حول القضايا السياسيه.

فقد وجد عموما أن جماعات المصالح في اجماعه الأوربيه هي أكثر فعاليه في العمل على المستوى الوطني بواسطة ممارسة الضغط على حكوماتها، ومع مرور الوقت أصبحت الدول الأعضاء تأتي إلى اجماع مجلس الوزراء لإرساء سياسه الجماعه الأوربيه التي هي في الأصل صيغت عبر إستراتيجيه التفاوض الوطني، وبعد ذلك تصبح هذه السياسه غير قابله لتأثر من قبل جماعات المصنعه التي تعمل على مستوى فوق قومي. لكن نسب توسع أنشطة وعصويه الجماعه 'الأوربيه' بدأ التحكم في انفضايا يتدفق من أيدي وزراء

الخارجية إلى أيدي وزراء التجارة؛ الزراعة وما إلى ذلك، مما حقق نوعاً من  
لوبي فوق حكومي وتمي لسياس مع أو يكمل أنشطة جماعات لمصلحة  
الخاصة.

بينما تحوّل الجماعات الأوروبية التي دامت عقدين من الزمن أثارت شك  
جديد حول حمية انتشار التكامل الاقتصادي ليمتد إلى التكامل السياسي، فإن  
الضعف في المقاربة الوصفية الجديدة هو أكثر جدية من ذلك. ففشل الدول  
الأعضاء في الحسنة الأوروبية في تحقيق التكامل في السياسة العليا بواسطة أدوات  
الانتشار انطلاق من التكامل الاقتصادي هو نتيجة للاختلاف حول الأهداف  
الوصية، والاختلاف في ظروفهم الوطنية، وضعف في توحيد القضايا الأوروبية  
المميزة.

فعلاية الانقطاع بين التكامل الاقتصادي والسياسي أدت بحوريف أي  
إلى القول أنه يجب تعطيل العمل بمفهوم التكامل في العاصر الاقتصادية،  
ولسبسيه والاحتجاجية، ويجب أن يقاس كل عنصر من هذه العاصر بمؤشرات  
ماسبة (سدق البريد كمؤشر للتكامل الاجتماعي مثلاً).

وقد قدمت مقارنة بديلة من قبل كل من ليون لينبرغ وستيوارت  
شيجولد Leon Linberg & Stuart Scheingold، التي تتضمن فكرة أن  
التكامل السياسي يكمن في تحويل سلطة صناعة القرارات من المستوى الوطني  
إلى المستوى فوق قومي في محالات السياسة المحتلة، فقد اقترحا أن العملية  
الجماعية أو صيغة القرار فوق قومي يمكن أن تتصل في:  
1- إشباع الغاية الأصلية المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء (مثلاً تثبيت  
السياسة لرراعيه المشتركة في الجماعة الأوروبية الاقتصادية).

2- انتراجع عن الغاية الأصلية بسبب فشل اللوائح المشتركة المقبولة  
والسياسات في أن تكون منتجة (مثلاً حالة إحقاق سياسة النقل في الجماعة  
الاقتصادية الأوروبية).

3 - توسيع الالتزامات التي وراء هذه الغاية المتصورة كما حدث عندما توسعت الجماعة من الفحم والصلب في منظمة الفحم والفولاذ الأوربية إلى الاقتصاد العام في الجماعة الاقتصادية الأوربية.

الافت للظر في هذه المقاربة هو تأكيدها على تحويل السلطة والشرعية من لدول الأعضاء إلى مؤسسات وإجراءات الجماعة، ومنحها انصورة ابركة لاء الإحز، والانكماش والتوسع في مجالات القصية المحففة المقامة حول المحاولات التكملة. فالتأكيد على ما سماه Haas 'Authority-Legitimacy Transfer' يكون شكل تقوم الدول استغلة بالتدور عن بعض سيادتها بدلا من تعبير ولاء النجبه إلى مركز جديد، الذي عمل الوصفية الجديدة لتأكيد عليه في طروحتها الأولى. تعبر احر في المقاربه الوظيفية الجديدة والنسب في أنها أعطت اهتماما أقل لعلاقات بين انظام الإقليمي والعالم الخارجي، وعوضت ذلك بالتركيز على أنشطة وطموحات النخب داخل المنطقة. فقد ركز عمل اميني إيتزيوني Amitai Etzioni حول التكامل الإقليمي على أهمية النخب ااحارجية في العممية، وفي حله اجماعة الأوربة الاقتصادية فقد تبين أن الضغوط الديموماسية والاقتصادية والعسكرية التي مورست من قبل الولايات المتحدة قد عززت التكامل الأوربي إلى درجة أن تأيد لولايات المتحدة الأميركية لبريطانيا على اندخول في الجماعة لأوربية في عام 1962 كان مقابلا للرفض الفرنسي المطلق.<sup>1</sup>

### 3- سوابق الظروف الإقليمية Regional Background Conditions

تعني سوابق الظروف الإقليمية العوامل المؤيدة للتكامل التي تسبق وجود عملية التكامل أو تكون تمهيدا لها سواء تعلق الأمر بالنجارب والمحاولات التكملية التاريخية أو تدخل الجغرافيا أو تدخل العوامل السوسوسياسية. وهناك

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 249-53.

عدد من المحاولات بدلت من أجل حساب "سوابق الظروف Background conditions"، هذه الحالات التي يمكن أن توجد التكامل بين الدول سوء توفير لدفعه لممكنة أو تعزيز إمكانيات إبحار الهدف. فقد قام كارل دويتش Karl Deutsch بأحد التحليل الأول، مستبضة من 14 حالة تاريخية مؤيدة لظروف. كل هذه المقدمات معبرة عن العلاقات بين الفواعل كالتماثل وعدم التماثل، الاعتماد المتبادل والتبعية، الاتصال والانسجام. فالجهود التي بذلت من أجل توسيع وتحسين لإطار التحليلي الذي طرحه كارل دويتش، كانت حول تغيير الأولويات لبائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الإقليمية الجسيمة والفواعل الأعضاء فيها.

فقد طرح كارل دويتش في تحليله، أن اختلاف الظروف يمكن أن يكون ميزة الاستراتيجية المحسنة للتكامل. ولتوسيع المعنى أكثر، فإن الضعف في بعض أعداد التوحيد يجب قلبه إلى توازن عملي بواسطة قوة حصة في بعد آخر. ومن محتمل أن يكون اكتشاف المفاتيح الممكنة للسبل اختيارية بواسطة تحقيق أمن الجماعة والاستقرار المراقعي المتقدم من قبل الجغرافيا أو من قبل الوضع السياسي. الملاحظة البسيطة هذه الفكرة، ترى أن الاستراتيجيات المختلفة لتكامل يمكن أن تقوم على شروط مختلفة؛ إنه استخدم لفكرة مستمرة لتقييم الدراسات ذات العلاقة. ولذلك يجب أن نخصص والشروط المفترضة في مقاربات أساسية للتكامل؛ منها اختبار رأي الوظيفية الحديثة القائل بأن لصناعة متقدمة؛ والديمقراطيات المتعددة، هي أحسن العناصر المرشحة نجاح التكامل، وأحر، الافتراض القائل أن قدرة التكامل تتحقق بواسطة الهدف الطويل المدى من خلال أدوات الإستراتيجية المتدرجة، إنما مرتبطة شروط التحكم وتكوين الإجماع في الوحدات الأعضاء في التكامل، لكن مادرا ما نجد هذين العنصرين من الناحية العملية.<sup>1</sup>

(1) Ernst B. Haas, Ibid, p. 95



## ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه

قدم جوزيف ناي J. S. Nye محاولة إعادة تقييم الوظيفية الجديدة بما يجعلها أكثر فاعلية للتعميم في مناطق التكامل المتخلفة من العالم. انطلاقاً من اعتقاد أنصار هذه المقاربة أنها هي أكثر ملاءمة لتحليل حالات التكامل (كالأسواق المشتركة التي أُسست فيها مؤسسات مهمة أو تحقيق قوى السوق) من التحليل المهلهل للعلاقات البنيوية. إذ ليست كل المنظمات الاقتصادية الجوهريّة تسنرم قوى مؤسساتية أو ليبرالية مهمة. فمشاريع السوق المشتركة المستمعة تمثل هذه الشعبية اليوم هي أكثر تشاركية من السوق. لكن في أي حالات التي تتحقق فيها قوى السوق المهمة أو القوى المؤسساتية بواسطة جماعة من الدول يمكن أن نجد التساقط التي تمنح السلوك السياسي؟ هل صحيح أن الأسواق المشتركة لابد أن تتطور نحو الاتحاد السياسي أو تترق نحو التفكك وعدم التكامل؟ باختصار، ما هي ديناميكياتها السياسية؟

حالة توحيد أوروبا: اتخذ أرنست هاس Ernst B. Haas من القوى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في سنوات 1950-1957 كإستراتيجية مترابطة عرسية لوظيفية الجديدة الخاصة برحال الدولة، والمرتبطة بوضوح بالأحزاب وجماعات المصالح، ووضعها في مفاهيم نظرية بحيث كادت ثرية في تويد الدراسات في كل من أوروبا وفي مناطق أخرى. فقد نقح فيما بعد إرنست هاس Ernst B. Haas، وليون ليندبيرغ Leon Lindberg وآخرون الصياغات ومفاهيم الأكاديمية الأصلية للوظيفية الجديدة كما طبقت في أوروبا؛ وناقش كل من إرنست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتير Philippe Schmitter مقاربة التي مارانت في تطور ومن احتمال أن يكون نموذجاً أكثر قبولاً لتحليل المقارن.

لكن رغم من هذه التفتيحات، إلا أن المقاربة الوظيفية الجديدة مازالت تتضمن عدداً من الأخطاء التي تعكس جذورها في خمسينيات لقرن العشرين.

لهذا السبب كانت المقاربة موسوعاً لانقباد كبير (بما في ذلك الانتقادات من قبل أصحابها) والتساؤل حول استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل لمقارن في كل من سياق الأوربي المتغير وفي العلاقة بالمناطق الأقل تصوراً. ومع ذلك، فبالمقاربة الوصفية الجديدة الأكاديمية لنا عند من المزايا. فقد طوّرت مجال عمل نظري معقد للباحثين؛ إنها حددت العديد من المتغيرات المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدم هذا العمل لمعالجة متغيرات؛ وبالت قبولاً معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة لمقاربة الخاصة بسياسة الأسواق المشتركة.

ويمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصح غير خاصة بأوروبا لاستخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن إذا ما تم القيام بالمراجعات التالية:

- 1- إبقاء المتغير التابع أقل غموضاً.
- 2- فكرة السيل الواحد، للانتقال من الوظائف الشبه تقنية إلى الوحدة السياسية بواسطة أدوات الانتشار والقوى العاملة المحتملة الأخرى والسبل المتضمنة فيها.
- 3- إضافة أطراف سياسية أخرى.
- 4- قائمة شروط التكامل المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على عمليات التكامل في المناطق الأقل تطوراً.<sup>1</sup>

I. المتغير التابع. الغموض الذي ينف المفاهيم المستخدمة في دراسة التكامل أضحي معروفاً، وكذلك "السياسوية الآلية Automatic politization"، كمتغير تابع في نموذج إرنست هاس Ernst B. Haas وعلقب شميتير Philippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في التأكيد على ما إذا التكامل الاقتصادي لحماية من الدول يؤدي كليا إلى الوحدة السياسية؟ وهل يعكس اهتمامات الوظيفية الجديدة الأوربية لعقد تحلي من الزم أكثر من

(1) J. S. Nye, «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-97.

لهذا السبب كانت المقاربة موسوعاً لانقباد كبير (بما في ذلك الانتقادات من قبل أصحابها) والتساؤل حول استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل لمقارن في كل من اسياق الأوربي المنغير وفي العلاقة بالمناطق الأقل تصورا. ومع ذلك، فبالمقاربة الوصيفية الجديدة الأكاديمية لنا عند من المزايا. فقد طوّرت بمجال عمل نظري معقد للباحثين؛ إنها حددت العديد من المتغيرات المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدم هذا العمل لمعالجة متغيرات؛ وبالت قبولاً معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة لمقاربة الخاصة بسياسة الأسواق المشتركة.

ويمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصح غير خاصة بأوروبا لاستخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن إذا ما تم القيام بالمراجعات التالية:

- 1- إبقاء المتغير التابع أقل غموضاً.
- 2- فكرة السيل الواحد، للانتقال من الوظائف الشبه تقنية إلى الوحدة السياسية بواسطة أدوات الانتشار والقوى العاملة المحتملة الأخرى والسبل المتضمنة فيها.
- 3- إضافة أطراف سياسية أخرى.
- 4- قائمة شروط التكامل المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على عمليات التكامل في المناطق الأقل تطورا.<sup>1</sup>

I. المتغير التابع. الغموض الذي ينف المفاهيم المستخدمة في دراسة التكامل أضحي معروفاً، وكذلك "السياسوية الآلية Automatic politization"، كمغير تابع في نموذج إرنست هاس Ernst B. Haas وعليب شميتير Philippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في لتأكيد على ما إذا التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول يؤدي تلياً إلى الوحدة السياسية؟ وهل يعكس اهتمامات الوظيفية الجديدة الأوربية لعقد تحلي من الزم أكثر من

(1) J. S. Nye, «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-97.

## II. الفواعل والأهداف. في النموذج الأصبي لموظفية الجديدة.

الأطراف المهمة هي التكنوقراط التكامليون Integrationist-technocrats واعديد من جماعات المصالح الذين يدفعون الحكومات لإنشاء منظمة التكامل الاقتصادي الجهوي لتقريب الأهداف المختلفة. وتؤسس مثل هذه امضمتات على أساس درجة معينة من التعهد الأولي الذي يؤدي إلى تحرير قوى جديدة في شمال لوزار، وزيادة تدفق المبادلات، وبسبب زيادة عدد الجماعات الاجتماعية التي تركز تدريجيا نشاطاتها على المستوى الجهوي.

فعلمية القوى أو الميكانيزمات بدورها تؤدي إلى نتيجتين:

1 استجابة صناع القرار الحكوميين الرصيين لمضغود المستمرة من قبل الجماعات المتوقفة للاحتفاظ بأرباحها من قطاع التكامل، والتي تهدف إلى عدم عاقبة التكامل، والموافقة على زيادة التحويل الأولي للسلطة لصالح المؤسسات الجهوية.

2 أنشطة الجماعات والولاعات الجماهيرية المتزايدة المتدفقة إلى لمركز لإقليمي كاستجابات متزايدة للمصالح المتبعة من قبل المراكز الجديدة، والتي في السابق كانت تشبع بواسطة الحكومات الوطنية. فالتأثير الجوهري هو استمرارية العنسية الآلية المؤدية إلى الاتحادات السياسية إذا كان هناك: (أ) شروط من اتعددية الرحمية النظمية بين الوحدات الوضعية، والتعددية الاجتماعية. وتدفقات عالية للتبادلات، والنحة التكاملية؛ ب) الشروط الأولية المذكورة سابقا؛ وج) الشروط الواجب توفرها في أسلوب صناعة القرار الكونوقراطي ('عملب فوق قومية "Supranationality in practice")، وظهور التبادلات، والتكيفية من جهة الحكومات.

من ناحية أخرى، حالة تأثير شارل ديغول Charles De Gaulle على عملية التكامل الأوروبي أدت كاس Hass إلى مراجعة هذه النظرية وإضافة نموذج آخر لمفاعل سياسي الذي سماه بالمفاعل مع الأهداف أو 'الميز-السياسي Dramatic-Political". فالقائد السياسي الميز ستضع أن ينصر على القادة

الآخرين؛ حتى في مثل الوضع الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبالتالي تحول عملية التكامل عن مسارها المتوقع.

ومسكلة القادة في عملية التكامل ليست حالة من وجود استكوارط مقابل سياسيين أو الإدارة في مواجهة السياسة، ولست دائم تستلزم الإثارة. إنها مسألة سيطرة أساليب سياسية مختلفة في أوضاع مختلفة وأزمان مختلفة. فالنكوارط الذين يأتون من هيئات التخطيط ووزارات الاقتصاد، لعبوا دوراً تأثيرياً في تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلزات (European Coal and Steel Community 'ECSC')، والسوق الأمريكية المركزية المشتركة ('Central American Common Market 'CACM')، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ('Latin American Free Trade Association 'LAFTA'). وأسلوب النكوارط السياسي مجاله الجماعة وقوته قائمة على تكرار التجربة. أما أسلوب السياسي فمجاله السوق (أو استوديو التلفزيون) وقوته قائمة على قدرته في تعبئة الرأي العام المؤيد له أو السياسي الذي أسلوبه يعتمد على البادي الرسمي أو الحزب الرسمي والذي قوته تقوم على القدرة على تعبئة تأييد للعبة العسكرية السادة والمنظمات السياسية. هذه الماذج الأخيرة المتشعبة أو المؤيدة للسياسيين مثل إلى أن تكون حرس الأمن ومظاهر "جذب تقدير الذات Pooled Self-esteem" الخاصة بالحياة السياسية التي عرفها ستالي هوفمان Stanley Hoffmann — 'السياسة العليا High Politics'. إنهم يقومون بوظيفة مهمة وهي شرعة (أو دعم شرعة) مختلف المواقف اللازمة في السكامل الإقليمي. من ناحية أخرى، يلعب سياسة النكوارط دوراً مهماً في الاستجابة للمنطق الاقتصادي لتكامل والقيام بالسوبات الضرورية لجعل العملية تعمل.

أخيراً، قائمة الأطراف المطلوبة يجب ألا تتضمن فقط الجماعات التي تدرك نفسها أنها تستفيد من التكامل ولكن كذلك الجماعات المعارضة لها، والجماعات الحيادية التي يمكن أن تعباً في جانبها. فكما طرح ليون ليندبيرغ وستيوارت شانقولد Leon Lindberg & Stuart Scheingold، يمكن

جماعات معينة، بواسطة الوظيفة أو بواسطة المنطقة أن تنبأ حلف توزيع المدافع المرافقة للتكامل. وبالرغم من أنهم يمكن ألا يعارضوا التكامل إذ لم يعوا علاقة متساكنهم بالسوق المشتركة، إلا أنهم يمثلون المشكلة الكاملة. وفي الأخير يجب أن نضيف فئة قادة الرأي العام الذين يحفزون حدودا وسعة أو ضيقة شرعية للمشاريع التكاملية. ففي بعض الحالات، عندما يصبح التكامل قضية نتحاسة، يخلق قادة الرأي تأييدا معينا أو معارضة معينة لمشاريع التكامل.

ففي النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة، المتطور عبر الزمن، أشار العديد من الملاحظين إلى بقرطة السياسة، وراجع 'الإيديولوجيا، وتنامي الاهتمام الشعبي بالرفاهية. وعندما كانت السياسات الخارجية منحرفة تماما في الحرب الباردة في الندوة القطبية، كانت استجابة صناع القرار الرضين للمسطق الاقتصادي التكاملي عالية عند افتراض وجود الزيادة الاقتصادية. فقد كان التفكير حول إمكانية تجاهل السياسة التكنوقراط انتخاب أو تأييد سياسيين لهم وإمكانية تشكيل روابط بأي منظمة إقليمية قوية بشكل ستتجاوز عاجلة أي واحد لتغيير النموذج الاقتصادي.

هناك كذلك تزامن ممكن بين استجابات تأثير عملية القوى وحفاظ على الوضع القائم. فإذا لم تكن عملية القوى قوية جدا، يمكن أن يفضى لقادة السياسيين التسامح مع عائق اللعب معهم بدلا من مواجهة ما يبدو أنهم من وجهة نظرهم تكاليف سياسية للتغذية الرجعية السلبية أو الإيجابية. وإذا لم تكن ضغوط الجماعة جد قوية (العامل الذي سيتغير مع قوة التعددية) وإذا لم يكن الرأي العام شديدا في اتجاه واحد أو آخر، فإنه سوف يكون رد الفعل الطبيعي بصاع القرار القائم بدور حراس الأمن ووظائف الحفاظ على هوية الدولة سلوك الطريق الوسط في الوضع القائم.

فإذا لم تتوفر الحالات السابقة، أو إذا لم يكن القادة الذين لهم شرعية سياسية هم أنفسهم لديهم تفضيلات قوية للتكامل أو ضده، فإنه سيكون هناك تغذية رجعية سلبية أو إيجابية للمنظمة الإقليمية. والتغيرات السريعة أو الدرامية

في القيادة ستعمل كمتغير دحيل. فهي ضوء التجربة الأوربية بحد الأزمة الاستعمارية الفرنسية قد أفرزت قيادة جديدة بنظرة تقليدية لأهمية سيادة الدولة (سرر ديغول)، هذا انغير غالبا ما يرافق الحركات السياسية ذات النظرة ايمية. كذلك بالنسبة لحركة الثورية اليسارية التي تأتي بقيادة جديدة التي تتعهد باستخدام الدولة والتخطيط لإعادة بناء المجتمع، يمكن كذلك أن يكون لها تأثير وطني كبير.<sup>1</sup>

### III. الميكانيزمات العملية. هناك تباين واسع في الأسباب التي يمكن

أن يكون محتاحا إليها لوضعها في الاعتبار عند إنشاء منظمة اقتصادية جهوية. فمن بين أهم هذه الأسباب ظهور نحة إصلاحية جديدة مع زيادة في الأهداف الاقتصادية المتنامية مع مصامين الرفاهية المحددة لحجم السوق، والظروف في البيئة الخارجية التي تضغط على كل من الرأي العام والقادة السياسيين الشرعيين بالإدماج السياسي أو الاندماج من إدراج الهوية الإقليمية في التشكيل المؤسساتي. فالحذف المتوخى بالنسبة لموطعية الجديدة هو الكشف عن القوى التي تنشق عن إنشاء منظمة جديدة وتمارس الضغط على صانع القرار من أجل الاستحاة التكاملية أو للتكاملية. تعني التساؤل عن الميكانيزمات العملية التي تنبثق عن إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية؟

فكما رأينا، النموذج الأولي للتوظيفية الجديدة قدم أربع ميكانيزمات عممية أساسية التي نابع إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة:

- 1- الروابط التوظيفية الجوهرية للمهام.
- 2- زيادة التدفقات أو التبادلات.
- 3- دراسة الروابط والتحالفات.
- 4 جماعات الصعط الاقتصادية، بما في ذلك الجماعات المشككة على المستوى الإقليمي.

(1) Ibid, pp. 799-803.

إلا أن العمل اللاحق من قبل الباحثين الآخرين يقترح أن هناك على الأقل ثلاثة ميكانيزمات عملية إضافية التي يمكن أن تظهر أو تكون مسجلة على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية وهي:

5 توفر الأطراف الخارجية.

6- الإيديولوجيا الإقليمية واشتداد الهوية الإقليمية.

7 التنشئة الاجتماعية للنخبة.

مما سبق، يمكن أن تقسم الميكانيزمات العممية وفق تحرير أو إزالة حواجز لدولة على اتدفق آخر للبضائع والعوامل التي تخلى من جراء تأسيس المؤسسات لإدارة. وسواء استطاع صناع القرار تجاهل ضغوط لقرارات التي خلقتها عممية الميكانيزمات أو سيجرون على القرارات التكاملية أو عدم التكامل، سيعتمد كل ذلك على قوة الميكانيزمات العملية. باختصار، الاعتماد على سرور معينة، والميكانيزمات العممية يولدان صعوبات كبيرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية أكثر منها إيجابية على عملية التكامل.

فقوة العهد الأولي المعترعه في تعهدات الاتفاقية حول التحرير وفي المؤسسات المنشأة، متأدية من قوة الميكانيزمات العممية التي خلقتها، بالإضافة إلى ذلك، تفاعل الميكانيزمات مع بعضها البعض في كل طريقة كتعزيز أو إلغاء تأثيرها الخالص على صناع القرار السياسيين. فمثلا، ظهور التبادلات والروابط الجوهرية يمكن أن يؤديان إلى زيادة تنشئة النخبة ودراسة الروابط. من ناحية أخرى، التورط العالي للأطراف الخارجية في عملية التكامل يمكن في بعض الأحيان أن يغني المطالبة بالإيديولوجية الوطنية. وفي ما يلي تفصيل الشروط لعملية لتكامل:

أ - الترابط الوظيفي للمهام Functional Linkage of Tasks. بساء باستمرار تطبيق مفهوم الانتشار لتغطية أي إشارة حول زيادة التعاون، وبالتالي سب قيمته التفسيرية. فالرغم من أن الصياغة الأصلية كانت عامضة على نحو ما، إلا أن إرنست هاس Hass قد استخدم المصطلح لتغطية كل من الروابط



لمدركة بين المشاكل التي تظهر في حاصيتها النقية الجوهريّة والروابط المنشأة بتعمد أو المبالغ فيها من قبل الأضراف السياسية (ما يمكن تسميته 'بلاستشار المهدب Cultivated Spillover'). فبالرغم من هذه المشاكل والتأثير الأقل لقوة ، فإن الإدراك بعدم لتوازن المشأ بواسطة الاعتماد المتبادل الوظيفي أو الروابط الجوهريّة للمهام يمكن أن تدفع بالفواعل السياسية إلى إعادة تحديد مهامهم المشتركة. أو كما يرى ولتر هالستين Walter Hallstein، أن المصطفى المادي حقق السكامل بدفعاً بقسوة من خطوه إلى خطوة، ومن مجال إلى آخر.

فمثلاً، بعد تخفيض الحواجز اجمركية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community (EEC)، فإن هوامش ربح الشركات ومواقعهم التنافسية كانت متأثرة بقوة بواسطة الأنظمة المتناحية للضرائب، وهذه حقيقة أدت بدور الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) إلى تبني نظام مشترك لحساب الضريبة وادخلة المصاغة. وعندما بدأت التكاليف الفرنسية في الزيادة بالنظر إلى تلك الموجودة في الجمهورية الفدرالية الألمانية (ألمانيا الغربية) بـ 3 % سنوياً (مثلاً، التضخم في فرنسا كان أعلى من نظيره في ألمانيا)، فإن النتيجة الأولية كانت لأزمة ألمانية في نوفمبر 1968 وفرص إجراءات فرنسية مقيدة لتجارة من أجل حماية ميراث مدفوعاتها. وعلى المدى الطويل كانت النتيجة إقناع الحكومات بقبول الحصة المقترحة من قبل لجنة الجمعيات الأوروبية حول تنسيق السياسات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. وفي الررة الفوائض المنولدة من نظام التسعيرة المشترك دفع بالحكومات نحو سياسة بنائية مشتركة.

وعندما حففت دول أميركا الوسطى الحواجز الجمركية وحدثت نفسها شجرة على تبني سياسة مشتركة متضمنة تقدم حوافز من أجل جذب الصناعة لأجنبية في مجالات معينة من سوقها الكبير. وفي إفريقيا الشرقية، وجود خدمة سكة الحديد المشتركة أدى ثلاثة دول إلى دراسة التنسيق في النقل البري. وتجدر الإشارة إلى أن مثل قوى العمل هذه موجودة في الاقتصاديات انعطيفية أيضاً. من جهة أخرى يرى فريدريك برايزر Frederick Pryor أن صعوبات

إنجاز شراكة تجارية داخلية متماسكة داخل مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة Council for Mutual Economic Assistance (CMEA) دفعت بالأصراف إلى الانبعاث إلى إمكانيات السعي من أجل الإنتاج ككتله، وتجسد ذلك في ريدة مجال أنشطة (CMEA).

فعادة تحديد المهام لا يعني أنه يحتاج إلى زيادة درجة المهام المشتركة، لأنه يمكن أن تكون الاستجابة سلبية. وإذا السروط التكاملية لم تنتج عن الخبرة الإيجابية لتحالف الكبر للأطراف، فإن العقدة الناتجة عن عدم التوازن يمكن أن تُقهر بواسطة فك الارتباط الأصلي. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الحلول الوطنية لأزمه الفحم في عام 1958 في دول المنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ ECSC، وعزلة سوق الزراعة الفرنسي وألمانيا الغربية بعد التعديلات في اقمم اجارية في عام 1969، أو تحطم العملة المشتركة في إفريقيا الشرقية في عام 1966. فإذا هذا الارتباط سبب الانتشار، يمكن كذلك أن يسبب التراجع في مستوى التكامل الدولي.<sup>1</sup>

ب- ظهور المعاملات التجارية Rising Transactions قد أدت مبادرة مشروع التكامل الإقليمي إلى ظهور استجابة غير متوقعة من قبل أقوى الاجتماعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية الكبيرة (التجارة، حركات الأموال، الاتصالات)، فإن الفواعل السياسية:

- 1 يمكن أن تواجه تحمل أعباء ثقيلة الخاصة بالمؤسسات التي أسسوها للتعامل مع مثل هذه المعاملات ومع الحاجة إلى تقلص هذه المعاملات؛
- 2 أو محاولة التعامل معها عبر الإجراءات الوطنية؛
- 3- زيادة قدرة المؤسسات المشتركة التي أسسوها.

(1) Ibid. pp 804-05.

وبالتمعن في الأمر، فإن هذا يختلف عن الانتشار كما حدد سابقاً عندما لا تترد الديناميكية من عدم التوازن الناتج عن قطاع الكامل في نظام الاعتماد المبادر الرضيفي؛ ولكنه أقرب إلى نظرة أمتاي إتريري Amilai Etzioni الذي يرى أنه يردد حجم الأنوب كلما زاد حجم التدفق. معنى آخر، ظهور المعاملات التجارية لا يحتاج إلى أن يؤدي إلى اتساع مهم في مجال (صف من انهاء) التكمّل ولكن يمكن أن يؤدي بدلا من ذلك إلى اشتداد القدرة المؤسسية المركزية للقيام بمهمة معينة.

وسواء كنت للمغذية الرجعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية أثر إيجابي أو سلبي على لتقدم نحو الاتحاد الاقتصادي فإنه مره أخرى يتوقف ذلك على التعيرات في الشروط الدنيا.<sup>1</sup>

ج- دراسة الروابط وصياغة الاندماج Deliberate Linkages and Coalition Formation. تقوم صياغة الاندماج على ما يسمى بـ 'الانتشار المهذب' Cultivated Spillover. عني عكس الانتشار الحاصل Pure Spillover الذي تأتي فيه القوة الرئيسية من الإدراك المشترك لدرجة التي تكون المشاكل هي المكسب البيئي الذي لا مفر منه في الاقتصاد حديث، والمشاكل المتعمدة مربطة ببعضها البعض في الصفقات الشاملة لا عني أساس الضرورة التكنولوجية ولكن عني أساس الإسقاطات الساسية والإيديولوجية والإمكانيات السياسية. وتأتي بعض المبادرات بهدف الرغبة في الاستفادة من الفرص الجديدة. وتأتي مبادرات أخرى في صياغة الاندماج نتيجة اهتمام لسياسر بالحاجة إلى تحقيق توازن المافع في مشروع التكمّل. كذلك يعيب البيروقراطيون الدوليون دورا مهما في صياغة الاندماج بواسطة طرح الاقتراحات المرتبطة بالتصايا وبواسطة الصرف كوسيط صادق أثناء المفاوضات.

في هذا الإطار، هناك مثالان محتفان في اجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، الأول يتمثل في الاتفاقية الشاملة لعام 1960 التي أحدثت خفصا في

(1) Ibid. pp. 805-06.

الرسوم الداخلية لإرضاء أولئك المتواقين إلى تقدم السوق المشتركة وفي نفس الوقت تخفيض الرسوم الخارجية لإرضاء أولئك المهتمين بفقدان التجارة الخارجية. على العكس من ذلك في المثال الثاني: في عام 1965 لم تسجح اللجنة الأوربية لجمعيات في اقتراح الاتفاقية الشاملة لأسعار الزراعة المؤيدة لفرنسا، ولم يكن هناك نجاح لوسيلة الاتفاقات الشاملة حتى اجتماع قمة لاهاي في ديسمبر 1969. بمعنى آخر، السطاط البيروقراطي يمكن كذلك أن يؤدي إلى التقييد البيروقراطي عندما لا تكون الاتفاقات الشاملة مرتبطة بالسياسيين.

كما يمكن للبيروقراطيين والسياسيين الإقليميين أن يدرسوا تفاصيل التشريع ووضع معها اتفاق شامل وبالتالي توسيع خالفهم بتأييد موقف معين. نفس الشيء يمكن أن يحاولوا (السياسيون والبيروقراطيون) إضاع الأطراف أو الجماعات المنتفعة لأن ترويج بواسطة النمائل مع المشروع، وتصب هذه الجهود في بناء تحالف من أجل تأييد معين يمكن أن يكون له أثر سلبى، لكن إذا أصبح المشروع متمثل حذا مع جماعات معينة فإن المشروع يحول إلى نجاح سياسى. فثقلات انقصر في هودراس وغواتيمالا لم يؤثرا في السوق المشتركة للأميركا الوسطى، لكن الثورة الاجتماعية في إحدى هذه الدول سوف تؤثر على وجه التقريب. نفس السوء إذا مشروع التكامل كان شديد النطاق مع التأييد من قبل جماعه معينه (مثلا رجال الأعمال الناصر في إفريقيا الشرقية) فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى استقيس من المطالبة بالتوسع التطايجى. أخيرا، الاعتماد على تحالف معين من أجل تأييد التكامل يمكن أن يعطي تلك الجماعة قوة الفيتو على الخطوات الطويلة نحو الاتحاد الاقتصادى، خاصة في الأوضاع غير المؤيدة لشروط التكامل.<sup>1</sup>

د- التثشئة الاجتماعية للنخبة Elite Socialization. مبادرة مشروع التكامل تخلق فرصا لكن من صناع القرار الذين يحصرون لاجتماعات وثائب للبيروقراطيين في المؤسسات الإقليمية لتصوير الروابط الشحصية والشعور

(1) Ibid. pp. 806-07.

التعاوني الممكن. فقد ركز كل من ليو لينبرغ ونورانس شيمان Leon Lindberg and Lawrence Scheinman اتساعهما على الاتصالات المتزايدة لسياسيين، واسيوقراطيين البوطيين، ولجنة البيروقراطيين عبر الاحتمالات المختلفة ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ووضعاً في الاعتبار أعمال الممثلين لدئمين ومجلس (EEC) وأيضاً وضعاً في الاعتبار اجتماعات وررء لافصد في أميركا الوسطى؛ وتوصلاً إلى نتيجة مفادها أن كل هذه العوامل أدت إلى نمو شعور بالهوية الجماعة بين أفراد العمل داخل هذه المنظمات.

كما أن لاتصال السطح عن التنشئة السياسية أو التنشئة البيروقراطية لصناع القرار الذي لا يغير شروط الكامل السينة؛ سبه عرلة معظم أصراف الكامل عن تأثير السياسي. وهذا مستوحى من تجربة البيروقراطيين في أوروبا، خصوصاً في بروكسل وباريس وبون. الأكثر من ذلك؛ أنه من الممكن أن الاتصالات الإيجابية الناتجة عن وجهة نظر الفرد يمكن أن تسبب استحابة سببية من قبل القادة غير المستقرين الذين يريدون الاحتفاظ بعزة شعوبهم.

إذن أحد "الأسباب التي تجعل التنشئة الاجتماعية لسجبة على وجه لتحديد مكانز عملي مهم هو أنها تمس أحد الجماعات التي غالباً هي أكثر مقاومة لفقدان استحكم الوطني؛ على اعتبار أن الكثير من البيروقراطيين في الحكومات لوطنية يشعرون بفقدان القوة بسبب تحول الوظائف إلى المركز لإقليمي. وبالتالي التنشئة الاجتماعية لسجبة تجعل البيروقراطيين المنحرفين في لعملية الإقليمية في السجاء أو في الأمانة الإقليمية، يتعمسون عن طريق العمل وبالتالي يكون التمييز بين البيروقراطيين الإقليميين والوطنيين غير واضح من حيث الأداء الوظيفي أو من حيث التأيد لتكامل الدولي.

فمثلاً أحد أهداف اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية Economic Commission for Latin American (ECLA) ولاحقاً بنك التنمية والتبادل الأميركي Inter-American Development Bank ومعهد تكامل أميركا

اللاتينية Institute for Latin American Integration هو 'استخدام برامج لتدريب خلق جماعة قوية من البروقراضيين الوطنيين المؤيدة لتكامل. وعصم التقديرات لحجم هذه الجماعة المدربة تتجاوز 90,000 شخص. ونتيجة لهذه العملية أصبح ما يسمى في أميركا الوسطى بـ 'مافيا' التكامل Integration 'Mafia' المكونة من مئات الأشخاص الذين يعملون من وقت لآخر مع مؤسسات التكامل. لكن لا بد من الإشارة إلى إمكانية المبالغ في تقدير أهمية ودور هذه الاتصالات وعمليات التنشئة الاجتماعية لسحب، ولدين على ذلك أنه عندما انظم كل من الأمين العام السابق للجنة الاقتصادية لأميركا للاتينية (ECLA) والأمين التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة لأميركا للاتينية (LAFIA) إلى حكومتيهما الوضيتين لم ينحكما في خلق سياسات تكاملية.<sup>1</sup>

#### هـ- تكوين الجماعة الإقليمية Regional Group Formation.

أسس فيما مضى مشروع التكامل الإقليمي الذي يمكن أن يعس كمعصر حداث للجماعات احصاة لحق تماذج متعددة من المخططات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية لسأثر وحمايه مصاها المستركه على المستوى الإقليمي. فبالإضافة إلى أن تحول النشاط السياسي نحو المستوى الإقليمي يمثل المصدر، احتمال للضعف الإقليمي على الحكومات الوطنية، فإن هذه التجمعات غير الحكومية كذلك لها تأثير في الشئنة الاجتماعية للسحبة. فبحلول عام 1965 كان هناك 231 مكتب إقليمي للشركات التجارية والمالية و117 شركة زراعية إقليمية. تمكنتها في بروكسل. نفس الشيء هناك نمو كبير لمنظمات غير حكومية الإقليمية في أميركا الوسطى عندما تكونت السوق المشتركة. ويظهر كذلك دور هذه الجماعات في أزمة عام 1969، عندما أصدرت كل من المغرب التجارية العادلة والمركز الأميركي للصناعة بيانات تدفع عن السوق المشتركة.

(1) Ibid. pp. 807-09

لكن عموماً تبقى هذه المنظمات غير الحكومية الإقليمية ضعيفة القوة. لأن ففي العديد من حالات تميل نماذج المصالح المتجمعة على المستوى الإقليمي نحو العمومية الشديدة، مع بقاء خصوصية أكثر للمصالح والبنى على المستوى الوطني. فمثلاً، بالرغم من وجود أمانات الاتحاد التجاري الإقليمي في بروكسل، إلا أن فكرة المفاوضات الجماعية على المستوى الأوروبي خلق السوق الأوروبية لم تتم بسبب الانقسامات في حركة العمل وكذلك بسبب أهمية لقوة الحكومية الوطنية في المفاوضات الجماعية. وبالرغم من أن اللجنة الأوروبية قد اتخذت خطوات لتشجيع المنظمات الزراعية والصناعية مثل اتحاد الصناعات لجماعة الأوروبية Union des industries de la Communauté Européenne (UNICE) و لجنة منظمات الحرفيين الزراعيين Comité des Organisations Professionnelles Agricoles (COPA) بواسطة التشاور معهم رسمياً بدلاً من التشاور مع المنظمات الوطنية. إلا أن مصدر القوة المهم لجماعات المصالح ماراً باقياً على المستوى الوطني.<sup>1</sup>

و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية Ideological-Identitive Appeal.  
هناك رغبة مشتركة بين الجماعات الصغيرة لتتغني أثر الجماعات الكبيرة دائماً وتصبح أحد العوامل المؤدية إلى مبادرة مشروع التكامل الإقليمي. فيما مضى أسست انضمامه الإقليمي بواسطة وجود رمزي وأيضاً بأفعال رمزية (مثلاً، جهود لجنة هالستين Hallstein Commission: خاصة قبل 1965)، لكن يمكن أن ينصاع هذا المعنى بالحوء إلى القوة. فاستطورة الاستمرار والاحتامية هي مظهر مهم للاحتكام إلى الهوية الإيديولوجية. والمعنى اقوي والكبير للاستمرار والمطالبة بالقوة هو أن هناك إرادة أقل للجماعات المعارضة التي تحتاج مشروع التكامل. فالسياسيون في الهندوراس وكوستاريكا غير متحمسين لإيجاد التكامل وبالتالي هي ذريعة لمهاجمة طريقة سير السوق بدلاً من المفهوم ذاته.

(1) Ibid. pp. 809-10.

وفي بعض الحالات معي الاستمرار وقوة الاحتكام إلى الهوية يمكن أن يساعدًا جماعات أو الحكومات على التسامح مع خسارة قصيرة لأجل أو معاناة تملأ في قيمتهما عن ربح دائم. كما أن أسطورة الاستمرار القوي تتجسد من خلال استثمار رجال الأعمال على قاعدة السوق الكبير وبالتالي جعل الأسطورة حقيقة في سكنها المموس، كما حدث في الأيام الأولى للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) من ناحية أخرى. مجرد وجود المنظمة يمكن أن يعمل كرمز لإنسباغ حاجات الشعب، وأن أفعال المنظمة تحت الشروط المختلفة يمكن أن تضاعف واقعياً المنافسة كما يرى شارل أندرسون وعلي مازروي Charles Anderson and Ali Mazrui أنه حدث ذلك كنتيجة للاتصالات الاقتصادية في منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) وفي اسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية East African Common Market (EACM). أخيراً، إذ كان هناك نمواً مؤثراً للاحتكام إلى الهوية، فإنه يمكن أن يسبب استجابة سلبية على الطرف غير الآمن من القادة القوميين، خاصة في ظل ظروف غير مؤيدة لهم.<sup>1</sup>

#### ي- إشراك الأطراف الخارجية في العملية Involvement of External Actors in the Process

الصياغة الأصلية للتوظيف الجديدة لم تعر اهتماماً كاملاً لدور الأصناف الخارجية في عملية التكامل بالطبع كرد فعل على الفيدراليين الذين بالغوا في التأكيد على ذلك، وبالطبع في عذب تعبير في الوضع في أوروبا زمن صياغة المقاربة. نحن الآن وراء مستوى الانتقاد الأولي عندما نستطيع الحديث عن "الحفارين" أو العوامل الخارجية بالمفهوم العام. فناء على التمييز بين العوامل الخارجية الفاعلة والمفعول بها (تلك العوامل الصعبة الواسعة غير متأثرة بالعملية المتغيرة مع أولئك الذين يمثلون الفعل المدروس من قبل الأصناف الخارجية المتأثرة بواسطة حتى محطط إقليمياً)، أدرجت إدراكات

(1) Ibid p. 810.



لطرف الإقليمي للوضع الخارجي كأحد الشروط التكاملية، والاهتمام بشراك الأطراف الخارجية في مشروع التكامل كميكانيزم عملي.

يمكن لعملية التكامل أن تستلزم أطرافاً متعددة، بما في ذلك الحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية الأخرى، والهيئات غير الحكومية الأخرى كالشركات الدولية. فمثلاً، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية United States Agency for International Development و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية United Nations Economic Commission for Latin America كلاهما لعبا أدواراً مهمة في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. كما لعب تأييد الحكومة الفرنسية دوراً مهماً في المنظمات دون الإفريقية المستعمرة من طرف فرنسا مثل منظمة الشراكة الإفريقية المدعشقرية Joint African and Malagasy Organization (OCAM)، والاتحاد الأحمر كمي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى Union douanière et économique de l'Afrique central (UDEAC)، ومجلس التفاهم Conseil de l'entente. كما لعبت الشركات غير الأهلية أدواراً مهمة في أحد امتيازات فرص السوق الكبير لمنشأ من قبل كس من الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ومصمة اتجارة لحره لأميركا اللاتينية (LAFTA).

وسدرك بعض الأطراف الخارجية أن مصالحها تتأثر عكسياً بواسطة عملية التكامل، ويصبحون مورطين في طريق سلمي. ويمكن أن يحدد هذا الأثر السلمي في جزء منه بواسطة بعض الشروط التكاملية، لكن عن طريق العوامل الخارجية التي من نحتمل أن تكون محدّدات مهمة. من ناحية أخرى، الإشراف الكبير الإيجابي لعوامل خارجية يمكن كذلك أن ينتج أثراً سلبياً في الحلال التي تعصهم حق الفيتو على الخطوات التكاملية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 811-12.

## شروط التكامل

بعد الحديث عن بناء التكامل ومكانيزمات إحازه في مناطق مختلفة من العالم، ذهب جوزيف داي للحديث عن محدد آخر لنمط الاستجابة التكاملية وهو مجموعة الشروط التي يحددها في إمكانية التكامل في المنطقة. هذه الشروط تترفق مع الاستجابات الإيجابية للضغوط المتولدة من الميكانيزمات التكاملية. كما يؤثر كذلك اتعهد الأولي القوي في الاتجاه نحو التكامل، وبالتالي قوة عملية الميكانيزمات. فقائمة الشروط المكونة للإمكانية التكاملية في المنطقة تقوم على القائمة لمنقحة لكل من هاس وشميتتر Haas and Schmitter لكن مع بعض الحذف والإضافات وإعادة الصياغات من قبل داي.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص الشروط التكاملية لداي في النقاط التالية:

### الشروط البنائية Structural Conditions

لشروط البنائية المؤثرة في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل والتأثير التالي لعممية القوى التي تتنوا مبادرة مشروع التكامل الاقتصادي هي كما يلي:

1 التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات SYMMETRY OR

ECONOMIC EQUALITY OF UNITS. هذه إعادة صياغة هاس وشميتتر Haas and Schmitter 'الحجم الاتحاد في سياق وظيفي معين'. ويبدو لأول وهلة أن هذا الشرط منقصر لفكرة "مناطق القلب"، التي ترى أن وجود دول أعضاء في مشروع التكامل غير متساوية الحجم يمكن أن يكون شرطا مساعدا لعممية التكامل. فقد ذكر كن من كارل دويتش واميثاي إيتزبوني ووبراس

(1) Ibid. p. 814.

روزات Karl Deutsch and Amitai Etzioni, Bruce Russett أن ليس هناك نظرية حد مفعنه أو دليل حول التكامل الدولى يشير إلى أن الأعضاء المتوقعين في وحدة جديدة يجب أن يكونوا في نفس الحجم.

كما يرى آخرون أن التكامل الاقتصادى يمكن أن يكون نوحا بين الشركاء المتساوين. فالحيل المفترض للصناعة نحو التجمع للاستفادة من لافصايات الخارجيه المتطورة، ودخول صاعات هذه الاقصاديات إلى لدول الأقل تطورا قد يعود عيها نتائج سسية لا تقل عن جدب لموارد الأولية نحو الدول الغنية. والمناز الذي يطرح في هذا المقام باستمرار هو النتيجة المضرة لاتحاد شمال إيطاليا مع جنوبها في لقرن التاسع عشر.

هناك العديد من النقاط اخديرة بالذكر التى تشير إلى الخلاف اضرى اوضح حول دور حجم الدولة في نظرية التكامل. أولا، إنه يتلأسى في وحه الصياغة الدقيقة ما سسمى بالتكامل. إذ أن ما يمكن أن يكون صحيحا لأحد نمذج التكامل (مثلا التجارة) يمكن ألا يكون كذلك لآخر (مثلا الاتحاد السياسى). فمشاكل تباين الحجم كانت كاربة على مضمة اتجارة الحرة لأميركا اللاتينية Latin American Free Trade Association، لكنه لم يوقف قيذة سردبيا في إنشاء وصيانة المؤسسات المشتركة في إيطاليا في مواجهة إدراك النخبة لتهوية الوطنية وصمم النظام الدولى في القرن التاسع عشر لذي كان مظهر الإكراه فيه هو القبول. وإبه لمن احدىر بالتدكير أن العرضية الأصلية لدويش Deutsch حول "دول القلب" قد صيغت في علاقة بعدد من الحالات التاريخية للأمم الجماعي. وصره إيتزيوني Etzioni مؤداه أن الاتحادات المساواتية تميل إلى أن تكون أقل حسما من الاتحادات النخبة لكنها أكثر قدرة على إنتاج التعهدات، فبممكن أن يكون صحيحا بالنسبة للاتحادات المهمة بمسوى التنسيق الأدنى في اسياسة احرارية (الشاهد على ذلك الاختلاف بين منظمة الدول الأمريكية Organization of American States « OAS » ومنظمة الدول الإفريقية Organization

« OAU » (of African Unity) وليس بالنسبة للمستويات العليا من الاتحاد الاقتصادي (LAFTA مثلاً مقابل CACM).

فلم يفسر عدم المساواة في مفهوم إجماعي الإنتاج الوطني، وإنما بدلا من ذلك فسر كمستوى من النمو مع الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر لتكامل، كما أن الرسم البياني للتشتت Scattergram أبسط يسر سرعة إلى العلاقة بين منظمة التجارة ومستوى التطور. فعدد الحالات قليل لكن يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المنهية، المستوى الأكثر مساواة في التطور (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني لإجمالي) هو التكامل العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي يزيد عن 20% من تجارته الإقليمية له أكثر من نسبة 2/1 من الناس في الدخل الفردي.

فإذا لم يفسر الناس في مفاهيم مستوى التطور وإنما في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (يقاس بالطرق إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عندئذ يبدو أن حجم (حجم الدولة) له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا إلى المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

## 2. قيمة النخبة المكملية ELITE VALUE COMPLEMENTARY.

سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة نفس الطريقة أم لا؛ فإن استنتاج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. لكن متى توصل النخب في الحسبان وما هو الحجم الضروري

(1) Ibid. pp. 814-17.

« OAU » (of African Unity) وليس بالنسبة للمستويات العليا من الاتحاد الاقتصادي (LAFTA مثلاً مقابل CACM).

فلم يفسر عدم المساواة في مفهوم إجماعي الإنتاج الوطني، وإنما بدلا من ذلك فسر كمستوى من النمو مع الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر لتكامل، كما أن الرسم البياني للتشتت Scattergram أبسط يسر سرعة إلى العلاقة بين منظمة التجارة ومستوى التطور. فعدد الحالات قليل لكن يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المنهية، المستوى الأكثر مساواة في التطور (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني لإجمالي) هو التكامل العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي يزيد عن 20% من تجارته الإقليمية له أكثر من نسبة 2/1 من الناس في الدخل الفردي.

فإذا لم يفسر الناس في مفاهيم مستوى التطور وإنما في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (يقاس بالطرق إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عندئذ يبدو أن حجم (حجم الدولة) له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا إلى المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

## 2. قيمة النخبة المكملية ELITE VALUE COMPLEMENTARY.

سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة نفس الطريقة أم لا؛ فإن استنتاج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. لكن متى توصل النخب في الحسبان وما هو الحجم الضروري

(1) Ibid. pp. 814-17.

يدل يتمتع موقف الفدرالية بوضوح في شكوكية الحد الأقصى حول الطسعة لإسائة وحول الإرادة الخسة والتعاون بين الدول. إنها تقود إلى أكثر أشكها راديكالية، لتعميق عدم الثقة في الحل الكونفدرالي المجرد، وللمطمة الرضيفة الدولة، والاقتصاد التدريجي كوسيلة للتكامل. لا بد أن يرسم تغيير بين اراديكية الفدرالية والاعتدلة التي تحاير بالهدف الفدرالي وتأخذ الصبغة الفدرابية مع شيء من الغرور، لكن تقبل المقارنة التدرجية في تحقيق الوحدة التي حاءت مصممة في معاهدة روما كمتناس براعمي نفعي. كما ترفض النظرية الفدرالية الراديكالية في التكامل المقارنة التدرجية، على أساس أن أحد المنظرين اراديكاليين وهو أكسدر مارك Alexandre Marc قد وحد أن التدرجية تضر بالتكامل في أوربا أكثر مما تنفع.

فالنظرة الراديكالية لا تعي أنه ليس هناك قواعد للمحسن الإنساني اجماعي. في الواقع، لا مفر من النمو المنطقي للاعتماد المتبادل الدولي. والحقيقة السوسبولوجية، وفقا ليرود هي كما رسمها جورج سال Georges Seille هي واسعة، وفي اسهاية هي جزء من المجتمع العالمي. لكنه يرى أن هذه مجرد فدرالية قانونية ولا يمكن أن يكون توافق عملي بدون الفدرالية المؤسسية. إنه ليس كافيا خلق مؤسسات ما بين الحكومات متعاونة وطيفيا تسمى "متعددة وطيفيا Dédoublment fonctionnel". هذه المؤسسات هي رافة بالسيادة اجماعية التي تعبر سلطاتها، ومن ثم استتج هيرود سياسيا أنها حطرة وهو قصة مضسمة. وبالرغم من أن عددا قليلا من الفدراليين الذين يقلون بهذه النظرة المتطرفة، إلا أن افرصات لاعتماد المبادل، والتراع وانخاحة إلى الاستقرار المؤسسي هي عموما مسائل متفق عليها.

خفف هذه المتطلبات البسطة، فإن النموذج المؤسسي Constitutional Model لا يمكن أن يكون صالحا للتطبيق على مستوى العالم. فلا بد من صاعته بشكل يتفق مع متطلبات ااحالات الفردية. إذ يرى كل من جاي هيرود وكوهر Guy Héraud and C. L. Kohr أن الدولة كحدث تاريخي أنط في الطور

الفدرالي العقلاني. ومن ثم ينظر هيروود إلى أوروبا كإثنيات مكونة من مجموعات موحدة طبعياً كاللغة والتقاليد الثقافية الأخرى، وإعادة رسمه لتخريطة الإثنية السياسية لأوروبا هي أكثر مساوية ومقادة للهويات منها للدول العنصرية. ففكرة كوهن الفدرالية الصوبانية تقوم على مفهوم حجم النقد الموجه للتقيد عند غريكرز أنتيسور، روسو، ماريوت، Greeks, Althusius, Marriot وفي النظريات المعاصرة للاحتتمالية البيئية Environmental Possibilism. بل لسة له، لفدرالية الأميركية مع عدم التساوي الواضح في الحجم والغنى بين الولايات يمكن لنظر إليها فقط كوسيط من المستوى الابتدائي.

نكس الفدراليين هم براغماتيون في مقارنتهم عند صياعهم للفكرة، فقد أدركوا أن اختلاف الأوضاع الاجتماعية يشرح مشاكل مختلفة تتطلب حلولاً مختلفة. كما أن المقارنة الفدرالية كما طرحها هاس لا تفترض أن هوية المطلب السياسية معينة بالغاية المشتركة والحاجة المشتركة بين الفواعل بصرف النظر عن مستوى الموقف. وفي هذا السياق، يرى جاي هيروود أن الفدرالية الصحيحة هي تحقيق التصرف وإعادة توزيع للقوى لإعطاء الفعالية للاختلاف في المصالح الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في العديد من المستويات. إنها ترفض تسبيح الفلاسفة لذي يميلون إلى التقليل من واقعيه أحد الأبعاد.

بذلك لافتراضات الفدرالية تسمح بتأمين النظم القانونية مع تبين درجات الاعتماد لمبدل المؤلف للمجموعات، واختلاف التوزيعات الوظيفية. ومهما كان الاختلاف في الأشكال الفدرالية، فإن الإستراتيجيه الفدرالية في التوحيد واشكل الفدرالي للحكومة يحدد من خلال وجود متغيرات معينة في الإستراتيجيات والأشكال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Reginald J. Harrison, Ibid. pp 44-46.

## اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية

ينقسم المنظرون للفدرالية إلى مجموعتين متميزتين: المجموعة الإيديولوجية المهمة بتطوير نظرية الفعل المصمم لتحقيق الفدرالية الإقليمية (معظمهم من أوروبا الغربية وكذلك من إفريقيا بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها ومن ماليزيا) كمجموعة معارضة للمجموعة المهمة بتعقب وملاحظة أنماط التكامل الفدرالي. لكن الجماعة الثانية كذلك هتم بتصميم الدساتير للاتحادات الفدرالية المحتملة. لكن المجموعتين تتفقان على العديد من الأشياء، وهما يسركون في الاهتمام بالأهمية الأولية للمؤسسات وبناء المؤسسات؛ بالإضافة إلى جهود المكرسة في كتابة الدساتير والبحث في الدريخ المعاصر حول انكيايات الفدرالية مثل الولايات المتحدة، الاتحاد السويسري، وألمانيا الغربية. إهما مشغولان بمرات الطرق السافسية الخاصة بالتمثيل والانتخابات؛ إهما ركزا انتباههم على توزيع القوى المناسب بين السلطات الفدرالية، الوطنية، المحلية؛ وكذلك اهتم بالانشقاقات والتوازنات بين أعضاء الحكومة. الأكثر من ذلك، فإن كلاهما متأثر بالخاصية المردوجة للفدرالية: يمكن أن تستخدم لفدرالية لتوحيد سطتين منفصلتين لكن كذلك يمكن أن تطلق في تفكيك حكومات وصية مركزية. فاعداية باختصار، تبحث بالقرائن عن إسباع حاحه إلى لموقف الحكومي الأكثر فعالية في بعض الحالات (عبر المركزية) ولتسليم الديمقراطية بالرفعة الشعبية والحكم المحلي (عبر اللامركزية).

وأسوب الجماعة الفعالة هو متماسك إيديولوجيا، لأن العصر الأساسي بنظريتها هو الحاجة لمنسوبة إلى الشعوب والدول؛ هذه الحاحات ستشئ في انضواء الفدرالي. باختصار، لا يكون واضحا دائما ما إذا التأكيدات هي قسوية أو وصفية، لكن هي بالطبع ليست نفسيرة. وبوفر التسليم بهذه المجموعات



لبنائية لمطوريه مسميات وصفية حول الاستراتيجيات الضرورية وأتماط السلوك  
لأساسية لساء المؤسسات الإقليمية الكافلية. فالجموعات السائية الرئيسة هي  
للتأكدات لقانونية القائمة على ولاء المؤكدين، والباقي هو الشكل لمدي  
لمحتار من التجربة الماريخية للاتحادات الفدرالية.

بالرغم من تأكيد العدرالين على أهمية المسائل المؤسساتية والدستورية  
أكثر من انوطيفيين الجدد؛ إلا أن المنظرين/الملاحطين من لفدرالين يمثلون إلى  
فقدان هويتهم كمفاربة واضحة لمسائل التكامل الإقليمي. أولاً لا يشترك  
لفدراليون في مسلمة الرائد الستط حول الحاجات الشعبية أو الأحداث  
لوشبكة والضرورية. بالرغم من أن المبررات القانونية تحقق بالفدرالية، إلا أنه لا  
تدفع نسعالها إلى الميزان الصارم لكل أمراض المجتمع الذي ينسقت القوة أو  
بمكرها والذي يسور النموذج الفدرالي كعلاج راق. ولذلك لا يميل الفدراليون  
إلى الحديث عن حاجات الشعبية أكثر من الحديث عن التوزيع المتفشل للمهم  
بين الوحدات الحكومية في محيط تنامي المشاركة الشعبية.<sup>1</sup>

---

(1) Enst B. Haas, «The Study of Regional Integration . Reflections on the Joy  
and Anguish of Pretheorizing.» *International Organization* 24 (Autumn  
1970): 624-25.

## الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية

يرى ريجالد هاريسون Reginald J. Harrison أن المناقشة النظرية لفدرالية كإستراتيجية لتحقيق الوحدة السياسية تطرح غالبا في سياق التكامل الأوروبي المعاصر. وبسبب أن الفكرة الفدرالية وجدت كحركة أوربية قبل أن توجد كمفكرة نظرية فهي لذلك إستراتيجية بدلا من أنها هدفا تلقى مزيدا من الاهتمام. فحركة كما يطررها ماصروها هي غير معقدة سببيا، إذ أنها تدعو إلى الاتحاد الفدرالي العالمي بدلا من الفدرالية الجهوية في أوروبا. هذه الحركة أقامت مؤتمرا في مونرو في أوت 1947: بالإضافة إلى مؤتمرات لاحقة عبر أوروبا تم خلالها تحديد الأهداف والوسائل لتحقيق الفدرالية. ولو أن الحركة الفدرالية انقسمت حول مسائل الوسائل بدلا من الأهداف؛ إلا أن المسألة الحاسمة هي حول ما إذا يكون التحالف مع المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات مباشر أو العمل مباشرة لتعبئة رأي العام وتجاوز الحكومات. بالنسبة لأونثك المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات، يرون أن التعاون ما بين الحكومات يؤدي بسرعة إلى الفدرالية عن طريق عقد معاهدة، لكن علامات الإخفاق هذه الرؤية عسى الأرض هي الفشل في الوصول إلى قرار بهذا الشأن في اجتماع مجلس أوروبا في ستراسبورغ في عام 1950، ولاحقا الفشل في إقرار الجماعة الأوروبية للدفع في 1954.

لكن الاتحاد الأوروبي للفدراليين European Union of Federalists واصل العمل من أجل تحقيق الأهداف الفدرالية عن طريق وسائل أخرى، برغم من الانقسام الداخلي حول الإستراتيجية الذي أدى إلى الانقسام في تكوين مركز عمل الفدرالية الأوروبية Centre d'action Européenne fédéraliste (AEF) في عام 1956. من الناحية العملية، أنتشطة كلا الفريقين الفدراليين كانت متشابهة كثيرا، وكذلك الأمر بالنسبة للأهداف وطرق العمل. وحلال

قمة لاهي في عام 1970 وفي أجواء الرعدة في إنشاء لفدرالية وتوسيع المفاوضات، كان هناك تعاون كبير بين اللتين في تبادل المعلومات وتشجيع المؤتمرات.

هناك طريقتان أساسيان مطروحتان للنقاس بين الفدراليين بشأن المبادرة القانونية للاتحاد الفدرالي، وكلاهما يقوم على احمدة التحضيرية في تحقيقها. يد أن كلا الأديتين القانونيتين تطرح سؤالاً مفاده هل الاتفاق الفدرالي بين الحكومات وما سماه هيرود 'الطريقة التأسيسية' 'Constituent method' تقوم على استدعاء الجمعية التأسيسية؟

يرى هنري براغمانس Henri Brugmans -وهو رئيس الكلية الأوربية في برع Bruges ورئيس اللجنة الفدرالية للمجموعة أن اكتمال لأوربي لا يمكن أن يكون عملية جذرية؛ وإنما يجب أن يكون عملية تضرورية. كما لا تدرك لعملية من المنظور السياسي فقط، بل رغم من أنه يسم بأنه بدون التكامل السياسي لا يكون هناك تكامل حقيقي. ويجب أن تمثل الاتحاد لسياسي الشكل المتعدد Pluriform، لكن في نفس الوقت لابد من وجود مجتمع المتلاحم. الأكثر من ذلك يمكن أن تكون أوروبا 'مجتمع المجتمعات Society of Societies'. إذ أن الوجود التاريخي للأمم مسحوظ لها هويتها لسياسية، وتعاقدها فيما بينها على النظام سيحذر قوى الحكومة الفدرالية داخل هذه المجتمعات. في مقابل ذلك، خيارات الفدرالية الجذرية أو ايراديكاسة غير مقبولة بسبب أنها يمكن أن تخدم رد الفعل الشمولي Totalitarian reaction.

إذن الخيار التطوري هو لا وجود للقوة لأي أحد كما صرح براغمانس لكنه يستغل الفرص (اختيار التطوري) كلما طرح نفسه لحسن المؤسسات لسياسية. لأن الفدراليين التطوريين يرفضون فكرة 'وهم اكتمال اتقائي'. لذلك لفرصة المتاحة من خلال توسيع المفاوضات ما بين عامي 1970 و 1971 قد كبرت من خلال حملة دراسة ومؤتمرات (بعضها بالتعاون مع الحركة الأوروبية الفدرالية) حول توسيع السلطات وكيفية انتخاب ايرمان الأوربي.

فالطوريون هم كذلك واعون بالأخطار المحيطة بطريقة الجماعة وعاقبة اتأثير السريغ لعصر الفدرالي. وفي عام 1969، أشار براغمانز Brugmans إلى تزايد التعقيد والصعوبة التقنية لمسؤوليات المجموعة، فقد رأى نمو هوة بين الموظف المتعنون سنكل عال بتفاصيل المسؤوليات والمصالح الفدرالي الذي يشعر عسى عكس ما يرغب.

من الواضح أن الخطأ في رفض الفدرالية التطورية كفكرة قانونية هو عمن غير عملي ومثالي، فمثلا براغمانز Brugmans أكد على أن العمية يمكن أن تكون متواصلة وطوية. ولإظهار نفسه كعملي فإنه يرى أن هذه الفكرة تتطلب أنشطة مخسفة التي تترك تغييرا في القطاعات الوطنية للحركة لكن بما أنها موجهة لوصول إلى الشعب ككل؛ فإنها نظم إجماعات السياسية وعخرمة، وأعضاء البرلمان وحكومات. ولتحقيق ذلك استخدموا الصحافة، والإداعة، والمؤتمرات الخاصة والعامية؛ والموائد المستديرة، والدراسات من قس اللحن والجماعات، والمؤتمرات الوطنية والدولية، وكذلك بشروا عدد من الدوريات الوطنية والدولية، للإقناع بخيار الفدرالية.

من ناحية أخرى، حيار طريقة وضع الدستور كانت المفضلة إلى عاية بدية الستيبات (من القرن الماضي) من قبل إجهازين الأساسيين والأكثر راديكاليه وهم احركة الفدرالية الأوروبية (MFE)، و الاتحاد الأوروبي للفدرالس المؤسس في عام 1946. وقد قام بدراسة هذه الإستراتيجية كن من أئرو سبينني، ومارك، وهيرود، ونيجول Altiero Sp.nelli, Marc, Héraud and Nigoul من خلال العديد من كتبهم. وهدف هذه الحركة هو الدستور الفدرالي الذي يعصي الحكومة الفدرالية السلطات المناسبة في التنظيم المالي واتبادل. والسياسة الخارجية والدفاع. وفي نظر هؤلاء الفدرالس أن المرحل الأولى لواضحة لتحقيق هذا اهدف هي الحملة الدولية لتحديد اساصرين المؤيدين جمعة وضع اندستور، تتحب من قبل أطراف دولية، وتكون مهمة اجمعية محددة في صياغة المعاهدة الفدرالية. وتكون مهمة جمعة وضع الدستور

المتخة صياغة معاهدة تضمن الحريات الأساسية وتحمي حقوق الأقليات الإثنية. وتتم الموافقة على المعاهدة من خلال المصادقة من قبل البرلمانات الوطنية أو الاستفتاءات العامة.

ويحجز هذه المراحل المهمة مرتبط بحزمة الإقناع الجماهيري، كما يرى الصدايول التطوريون. تريد الحركة الفدرالية الراديكالية أن تكون حركة جماهيرية وحركة دعائية. ومصادر قوتها هي تأييد اندراست، والمؤتمرات، والمنشآت، المصممة في أغلب الحالات للمحذب وإقناع قادة الرأي في إطار لحد الأقصى من الإشهار.

من الناحية العمية؛ تركز الفدرالية حول فكرة أنه يمكن أن تكون أوروبا موحدة فقط بواسطة قوة أمر، وهي القوة الديمقراطية الأوروبية القادرة على إحداث الحكومات للإدعان لها والسماح لأوروبا لأن تصنع بواسطة الأوروبيين أنفسهم. وحينئذ هذه القوة، أكد أنتيرو سينيلى Altiero Spinelli على تبني الميكانيكية، لأنها عملية تتمثل في 'الصعوبة التعهد، وشك في النجاح، وحظوة في الإدارة'. إن اختراع الصعب في المهمة ليس في إقناع الناس بأهمية لوحدة الأوروبية وإنما في إقناعهم أن هم عليهم القيام بها بدلا من الحكومات.

الخطوة الأولى من وجهة النظر هذه، في خلق القوة الديمقراطية لأوربيد، هي كشف الحداغ وشرح رواة الدولة القومية ثم حشد التأييد الكبير لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور. فمؤتمر الشعب الأوروبي المنعقد في عام 1956 من طرف سينيلى، وألكسندر مارك Spinelli, Alexandre Marc والأعضاء الآخرين للحركة الفدرالية الأوروبية (MFE) هو أكثر أحيات المروحة للفدرالية. ومبادرة تشكيل المحاد في أنفر، جنيف، ليون، ماستريخت، ميلان، ستراسبورغ، تورين، وفي المدن الأخرى، التي تعاوت مع العديد من لسلطات المحلية، ونظمت انتخاب المنبلين، على قاعدة التصويت العام، حضور مؤتمر في ستراسبورغ في جويلية 1958. فقد صاغ المؤتمر نص المعاهدة من تسعة مواد قصيرة وفرت الإجراءات لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور

والإجراءات الخاصة بالانتخاب اخاص بها، والمصادقة اللاحقة على الدستور بواسطة الاستفتاء.

من ناحية أخرى، طرح هيرود في تحليله أن الإستراتيجية المدجحة هي التي لا تقوم فقط على خلق القوة الشعبية الضرورية ولكن كذلك على وجود أزمة وسرعة استثمارها أو استغلالها. أما بالنسبة لمارك ونيجول Marc & Nigoul، فإنهم يعتبران ثورة ماي 1968 في فرنسا كانت علامة على وجود استمرار أزمة التي يجب أن نستعمل في إنشاء الفدرالية الأوروبية.

فقد وجد هيرود مثل سبينلي أن الامتياز الأساسي لطريقة وضع الدستور هي يجب أو إهمال الدول إذا ما حاولت أن تتدخل في تفاصيل عمل الدستور الفدرالي، وسوف يحقق الدستور هوينها ويقتض من سلطتها. لأن رسم الدستور سوف يعالج كل المشكلات التنظيمية للدول الأوروبية. ولذلك يجب ألا تكون هناك مشكلة في المفاوضات بين الأطراف حول المصالح. لأن هذا يتعلق حسن الية للحكومات، وبصعب توفرها في مثل هذه الظروف.<sup>1</sup>

---

(1) Reginald J. Harrison, *Ibid.*, pp. 46-54.

## الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية

يرى ريجلند هاريس أن الاختلافات بين الفدراليين حول امتيازات نخسف لاستراتيجيات لا تحمل أفكارا تحب مناقشها حول ميزات الشكل اعدراي للحكومة العدرالية. ومهما كان الشكل، لابد من توفر شرطين أساسيين هما الاستقلالية والمشاركة، إنه ينظر إليها من قبل مؤيديها على أنها امتيازات تتفوق بها على الأشكال الأخرى من الحكومات، أما الأشياء الأخرى فهم متساوون فيها.

أولا، الفدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسونقاي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة. إما أحد الطرق لحل مسألة اندماج حكومات، كتكليف مع بعض التحدي البيئي المنجمل، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج. فهذه مزية أكد عليها ماديسون Madison. من جهته وجد لورد برايس Lord Bryce المطالب مررا عمليا، فانقسم المحلة حافظت على بقائها في الولايات المتحدة. وفي أوروبا، يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل، والتنوع الملحق بخصوصيات إقليمية ووطنية محددة والقيمة التي تربطها هم. إنه لا يوجد فقط هويات القومية المرافقة لإقليم الدول التي هي نظريا محمية داخل الاتحاد لعدري ولكن كذلك الهويات الإقليمية التي هي سليفة الحدود الوطنية، أو الإقليمية التي هي غير ممثلة جيدا في البرلمانات الوطنية. وفي كل الأحوال تمص انتخاب البرلمان الفدرالي قادر على تعزيز وجود التنوع.

ثانيا، المطالب الوثيق واللازم للعملية الفدرالية الذي طرح من طرف برايس Bryce في تقييمه للكومولت الأميركي، وهو أن النظام الفدرالي يوفر

حاجرا دون حكم المطلق المركزي من خلال استقلالية سلطات الدول ومشاركتها في الحكومة الفدرالية.

في الحقيقة، التنازلية الوظيفية هي جزء من الفكرة الفدرالية نانسمة ما بتعمق بتحديد السلطات الحكومية في المستويات المختلفة. ففي تصيقها الأوسع خلة افدراليه هي ذلك التحديد للسلطات وتوفير للمصادر المناسبة في ممارستها، فهي ضمانة لاستقلالية الجماعه. وكنتيجه لذلك كما طرح رايان Bryce هي صيغة مقبولة لتوسع العضوية في الجماعة الإقليمية.

مميزاخر لشكل الفدرالي ويتمثل في فعالية التخطيط لاقتصادي والتنظيم في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا التي تتطلب إجراءات عمية، بحيث يصح الشكل الفدرالي للحكومة هو المناسب. فقد رأى نيجول Nigoul، أن هناك عوامل في العمل تؤدي إلى عجز الدول في حل المشاكل الجديدة. وفي مقابل ذلك هناك قوى اجتماعية جديدة غير محددة مهندسة لشاط وحدة الدول. خاصة في الحياة الفدرالية التي يوجد فيها قوى مشطه لاناعات الاقليمي، وكذلك تنمية التنظيم الدولي، العام والخاص (كما في ذلك التعاون الدولي). فكما رأى نيجول Nigoul، وجود الطبيعة الأوليعارشية بالأحزاب اوصية في حالات المجتمع الجماهيري 'Mass Society'، ونمو قوة النكوقراطيين، كلها عوامل تعقد مشاكل الحكومات المركزية التي لديها كما هائلا من المسؤوليات الوظيفية. من الناحية النظرية، في لبنية لفدرالية يحول بعض من هذه المشاكل إلى الحكومات الإقليمية، وباسالي يريح الحكومة امركرية. سابقا في عهد الحكومة الوطنية في أورنا، كان من السهل لاستجابة لمنطبات معار التخطيط الاقتصادي الحديث، لكن هذا لعب قد تغير اليوم، وأصبح عموما من مسؤولية الحكومة الفدرالية. وفي هذا الصدد، نرى لمقاربات الحديثة لتخطيط الاقتصاد أن لا بد من التماثل مع مبادئ نوزع السلطات على مختلف مستويات المشاركة التي نطليها الفدرالية. كما يتطلب الرأي افدرالي في التخطيط أن يكون حل القضايا أمرا مقترحا وليس مفروضا.



مثل هذا التخطيط يستلزم دراسة مفهوم وتعريف الأهداف ولسياسات، وتصديق تقسة 'المحرّض' Incitative لضمان تحقيقها. إنه يستلزم كذلك مسماه مارك Marc بـ 'المعارضة' Opposing و 'التركيب' Composing بمعنى أن سلسلة حوارات (المعارضة) هي سفاقة بين مراكز صنع القرار التي تنتج نوعاً من التلاحم في الخطوة العممية النهائية (التركيب). هذه العملية محتمة تسير إلى التخطيط وتقنيات الانسجام المطبقة في فرنسا، مع أن المنظمات الإقليمية في فرنسا ضعيفة التصور الاستقلالي لمفاهيم الفدرالية.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 54-58.

## مداخل دراسة الفدرالية

أحد سمات مرحلة ما بعد الحرب العالمية هو انتشار الدساتير التي تعرف نفسها بأنها فدرالية. وليس من المفاجئ أن مثل هذا التطور رافقه زيادة كبيرة في الاهتمام بالدراسة الأكاديمية للفدرالية. لكن بالطبع مفهوم الفدرالية لم يكن له معنى ثانياً.<sup>1</sup>

وقد اختلفت آراء أنصار المقاربة الفدرالية حول المداخل المعالجة لطاهرة الفدرالية، إلا أن يحمل هذه الآراء يدور حول مجموعة من المداخل نوردّها كما يلي:

### 1. المدخل المؤسسي:

يتزعم هذا المدخل الكاتب لبريطاني لذي كان له تأثير كبير على دراسة الفدرالية في بريطانيا وهو وير K. C. Wheare، وقد اعتمد حيل كامل من الطبقة على عمله في ما يخص الفدرالية. فقد كتب كتابه خلال الحرب العالمية الثانية وطبع في عام 1946، ولذي كان تحت عنوان "الحكومة الفدرالية Federal Government"، وهو عبارة عن تحليل مقارنة لبعض الخصائص المتعلقة بأربعة أنظمة حكومية التي ينظرها في الغالب أنها فدرالية. وكان مبهجه قائم على محاولة بناء نوع من النموذج بواسطة عزل السمات المشتركة لهذه الأنظمة التي تؤدي بالملحوظ إلى تفسيرها كفدراليات. هذه السمات تحدد أولاً في مفاهيم القانون الدستوري والعلاقات السياسية التي طوّرت على قاعدة الشروط الدستورية. وقد تضمن القسم الأكبر من الكتاب سبعة من المقارنات

(1) A. H. Birch, «Approaches to The Study of Federalism,» *Political Studies* Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.

والتي بدأت المتطورة في تاريخ حكومات أربع دول، والتحليل بعناية لتوضيح علاقة هذه التطورات بالنموذج الفدرالي كما هو محدد.

ويمكن حصر تحليل هذا المدخل في أن هناك ظروفًا متشابهة في أربع دول أنشأت عقودًا دستورية متشابهة التي بدورها أدت إلى تطور المؤسسات والعلاقات السياسية التي يمكن أن تستخدم في المقارنة. والحكومة المقارنة هي موضوع دقيق ومختلر ولذلك لا بد أن يكون التفكير فيه قويًا بدلًا من أن يكون هناك خلل في التحليل، ويكون ذلك عن طريق ضبط المقارنة بإطار من لقانون لدستوري.

سكن الأساس الحقيقي للمثل نحو الابتعاد عن مقارنة وير K. C. Wheare ليس سبب الاختصار في تحياله ولكن بسبب أنه لا يمكن تطبيق مقارنته على العديد من الفدراليات الموجودة أو بمعنى آخر الساحة أثناء فتره الحرب العالمية الثانية. فقد تضمنت الدراسة الهند، باكستان، الملايا، ماليزيا في آسيا؛ نيجيريا، ليبيا، إثيوبيا، الفدرالية المالديف، أوغندا، فدرالية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكاميرون في إفريقيا؛ الجمهورية الفدرالية الألمانية وبالضبط يوغسلافيا في أوروبا. كل هذه التجارب تنظر لنفسها أنها فدرالية لكن لا توجد أي وحدة منها تطبق بما تمودح وير Wheare. فإذا ما أحفظ الطلبة بفاهيم مقدرة وير Wheare فإنهم لا يستطيعون اعتبار كل الحكومات الآتية الذكر بأنها فدرالية.

بالضبط النموذج الفدرالي الذي لا يمكن أن ينطبق على جميع الدول سوف يكون نموذجًا جزئيًا جدًا، ومن المحتمل أن المقارنات التي تقدم على أساس هذا لنموذج ستكون كذلك جزئية. فلهذا لها الاختيار (كما في لفروع الحكومية المقارنة الأخرى) بين استخدام نموذج مدروس ومحدد كما ينبغي، والذي يمكنهم من الوصول إلى نتائج حقيقية حول الدول المدروسة أو استخدام نموذج هزيل يمكنهم من القول القليل عن عدد كبير من الدول.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 15-16

## 2- المدخل السوسولوجي:

يسر من المفاجيء أن يعثر الكاتب حاولًا تعريف الفدرالية من المنظور السوسولوجي. إذ أننا نجد من الرواد المؤيدين لهذه الفكرة ليفغستون W. S. Livingston الذي نشر مقالًا حول الموضوع في عام 1952 ويمثل هذا المصدر أحد فصول كتابه الذي نشره لاحقًا. يرى ليفغستون W. S. Livingston أن الفدرالية هي في الجوهر تمثل ظاهرة التنوع الاجتماعي بدلًا من اليات دستورية. فمعنى الفدرالية لا يكمن في البنية الدستورية أو المؤسساتية وإنما في المجتمع في حد ذاته. وما دمت كل الدول تتميز ببعض التنوع الاجتماعي، فإن كل الدول هاميس نحو الفدرالية. فلا يمكن الإدعاء بأن كل المجتمعات هي أحادية من جانب وكلها من جانب آخر هي فدرالية. ووجود هذه التنوعات واختلاف درجتها في كل المجتمعات تعكس ما سماه ليفغستون W. S. Livingston بـ 'الوسائل الفدرالية' Federal Instrumentalities، وعدد هذه الوسائل لابد أن شق قبل أن تكون فادلا عقليا لتفسير النظام السياسي ككل فدرلي، لكن لا توجد تحديدات أو تصنيفات مطلقة للفدرالية وإنما هي نسبية.<sup>1</sup>

## 3- مدخل الفدرالية كعملية:

حاول عدد من الباحثين تصور نموذج من الفدرالية الذي يتحدد في الفدرالية كعملية بدلًا من عظم دست من الحكومة. فقد حاول فريدريك C. J. Friedrich تلخيص هذه المقاربة في مذكرة تمثل المؤتمر العالمي السادس للجمعية علم السياسة لدوني، وسيكون من المناسب الاقتباس من خلاصته. فقد فسّر فريدريك C. J. Friedrich الفدرالية كاتحاد مجموعات اتحدت على هدف أو عدة أهداف، لكن مع الاحتفاظ بالخاصية المميزة للجماعة في المجالات الأخرى. فهذا التفسير لا يصبو فقط على الدولة الفدرالية ولكن كذلك على التحالف،

(1) Ibid. pp: 16-17.

والمنظمة الوظيفية للدول، أو اتحاد الجماعات ضمن الدولة (مثل مؤتمر اتحاد التجارة). فهو يرى أن الفدرالية هي عملية فدرلة، بمعنى عملية تحقيق الاتحاد الجماعات التي تحتفظ هويتها. وهذا يعني أن الفدرالية يمكن أن تحقق في كلا الاتجاهين: لتكامل والتمايز. فقد حدث التحول كعمية فدرلة بكل من بريطانيا التي تحولت من إمبراطورية استعمارية إلى إمبراطورية دول الكومنولث ورغبة الدول الأوروبية في التحول إلى الدول الأوروبية المتحدة (كتصور ومبادرة).

توجه انتباهها هذه المقاربة إلى أحد سمات السياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي تطور مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة السياسية والمنظمات أين تنقسم صناعة القرار بين السلطة المركزية وعدد من السلطات الجهوية. فقد جرى الحديث بشكل واسع حول ما هي الفدراليات التي تنطبق مع نموذج وير Wheare ولعدراتيات التي لا تنطبق مع هذا النموذج، وكلاهما يشتر كان في العديد من لأشكال الأخرى من التجمعات السياسية. كما بحث الباحثون لذين اتبعوا هذه المقاربة مطابقة عوامل التكامل مع تلك التي تعوق التكامل في بيئات مختلفة، وتبين أن القوى الاجتماعية والاقتصادية في العمل هي نفسها في لعالم، بالرغم من أن في أحد السياقات تساهم في بناء الوطن وفي سياق آخر تساهم في التكامل الدولي. ومن ثم لابد من النظر إلى الفدرالية كمفهوم واسع، يساعدنا على فهم بعض خصائصها وتركيز انتباهنا على الجوانب السياسية في الفدرالية والخصائص الجوهرية في العملية ككل.

فإذا عُرِّفت الفدرالية في مثل هذه المفاهيم العامة يمكن أن تكون هناك صعوبة في تقرير ما إذا أنظمة سياسية معينة ينظر إليها كفدرالية في وقت ما. نكن عموما يمكن القول أن العوامل المقترحة عامة على أنها مهمة في الفدرالية هي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. والعوامل التي تحقق شروط التكامل الفدرالي هي توقع التقدم الاقتصادي ووجود روابط جماعية وثقافية التي تولد الشعور بالجماعة. فقد أحصى كارل دويتش K. W. Deutsch وزملاؤه تسعة شروط "كشروط جوهرية" Essential Conditions لما سماه

"الجماعة الأممية المدمجة Amalgamated Security-Community" (التي سوف تتضمن جميع أشكال الاتحاد بما فيها الفدرالية).

وتتضمن هذه الشروط 'طريقة حياة مميزة'، و'توقع الأرباح الاقتصادية'، و'دور ط كامنة بالاتصالات الاجتماعية'. لكن ما هو واضح بجلاء هو غياب من القائمة أي إشارة إلى الظروف السياسية أين يستطيع الساسة وحدهم خلق الجماعة الأممية المدمجة. في حين نجد ريكير W. H. Riker يرى - في كتابه 'الفدرالية: الأصل، اعممية، الدلالة Federalism : Origin, Operation, Significance - أن شروط كارل دوش K. W. Deutsch 'التسعة غير ضرورية وغير كافية لتحقيق التكامل الفدرالي، وفي مقابل ذلك تركز مقارنته مباشرة على المظاهر السياسية للفدرالية.<sup>1</sup>

#### 4- مدخل الفدرالية كمفاوضة

يتزعم هذا المدخل ريكير W. H. Riker الذي حدد الفدرالية في وجود دستور لعدري ادي يوفر مستويين للحكومة، أحدهما محل الفعل المستقل، والآخر وجود بعض الصماتات المتضمنة لاستقلاليتها في محل نشاطها. فقد أسس ريكير W. H. Riker إلى أن هذا النوع من الدساتير هو دئما نتيجة لمفاوضة لسياسية اتي تأخذ مكانا في وضع تاريخي مفرد؛ لكنه واصل دراسة هذه الأوضاع لتي تسمح باكتشاف الشرطين اللذين هما دائما حصرين. فقد استبح أن هذه الشروط يجب أن يظّر لها كشروط ضرورية لتحقيق لمفاوضة افدرالية. فاستشرط الأول هو وجود السياسي الذين يريدون تحديد محال التحكم الإقليمي، سواء لتحقيق التوسع العسكري الخارجي أو التهديد اديموماسي أو لتحصير للاغتداء العسكري أو االديموماسي. والشرط لذي هو الرغبة في موافقه لسياسيين على التنازل عن جزء من 'استقلالية الحكومة، أو

(1) Ibid, pp: 18-20.

سبب رغبتهم في الحماية من التهديد الخارجي أو بسبب رغبتهم في المشاركة في العدوانية المحتملة للفدرالية.

امسألة الأخرى التي طرحها ريكس W. H. Riker هي شروط صيانة نظام لفدرالية. فدراسته للأدلة التاريخية فادته إلى نتيجة واحدة، لكنها مؤقتة: وهي أن النظام الفدرالي يبقى معتمدا على النظام الحزبي المتطور. وهذا لا يعني أنه يقوم على توزيع السلطات الحكومية، وتوسيع السلطات الحكومية، أو على بقاء ولاء المقاطعات والإيمان بحقوق الدول، صحيح أن هذه العوامل تؤثر في طبيعة وعمل واستمرار النظام الفدرالي، لكن نسبة الأطراف هي التي تحدد مدى بقاء النظام الفدرالي.

ويمكن تلخيص أفكار هذا المدخل في القول بأن النموذج لفدرالية يفترض أنه حزبي بما يكفي للسماح تضمين عشرين أو ما يقارب ذلك من الأنظمة المتنوعة. ومن ثم استنتاجات ريكس W. H. Riker هي إنجازات ذات دلالة، وذلك بأن ساعدته على التعامل بطريقة خاصة وعملية مع بعض العوامل الاجتماعية التي كان قد اهتم بها ليفغستون W. S. Livingston لكن لم يوضحها، كطبيعة وآثار الاختلافات الثقافية الإقليمية وتغيير عظم ولاء المواطنين للمستويات المختلفة للحكومة.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp. 20-21.

## تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية

الملاحظ على هذه المداخل أن أهداف المؤلفين ليست متشابهة على الرغم من تداخلها. فهدف وير K. C. Wheare هو القيام بدراسة مقارنة مفصلة لعدد صغير من الأنظمة الفدرالية المتطابقة مع النموذج. وهدف الكتاب لآخرين من أمثال فردريك ودوينس K. W. Deutsch & C. J. Friedrich هو دراسة القوى والشروط، والتفكير الرئيسي يكون حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية، لي سهل وتدفع عملية الفدرلة. أما هدف ريكير W. H. Riker فهو تأسيس الشروط والإدعاء بأن تكون كليا سياسية، والتي هي ضرورية لصناعة وصالة فدرالية التفاوض كما يحددها.

أما بولسيه للشروط المقترحة من قبل هؤلاء الباحثين كشروط ضرورية لخلق الفدرالية يمكن تلخيصها كما يلي: فقد حدد وير K. C. Wheare ستة شروط يجب أن تتوفر لتحقيق الفدرالية وهي:

- 1- إدراك عدم الأمن العسكري وإدراك الحالة التالية للدفاع المشترك.
- 2- الرغبة في الاستقلالية عن القوى الخارجية مع ضرورة الاتحاد.
- 3- الأمل في الامتياز الاقتصادي من الاتحاد.
- 4- بعض من المرافقة السياسية.
- 5- المجاورة الجغرافية.
- 6- التشابه في المؤسسات السياسية.

أما كارل دويتش K. W. Deutsch ورملاؤه فقد حددوا تسعة شروط لتحقيق الفدرالية هي:

- 1- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.
- 2- تميز في طريقة الحياة.



3 توقعات روابط اقتصادية قوية أو أرباح قوية.

4- زيادة بروزة في القدرات السياسية والإدارية الممارسة على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

5- نمو اقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

6 روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية، في كل من الروابط الجغرافية بين المناطق وفي الروابط المسؤولية بين الصبقات الاجتماعية المختلفة.

7- توسيع النخبة السياسية.

8 حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية.

9- سلاسل متعددة من الاتصالات والمعاملات التجارية.

10-

أم داليسة لريكر W. II. Riker فقد رأى أنه لابد من توفر شرطين أساسيين هما:

1- رغبة من جانب السياسيين الذين يدخلون في المفاوضات من أجل توسيع مجال نفوذهم بواسطة الوسائل السلمية، أو أن تكون عن طريق المواجهة العسكرية الخارجية أو التهديد الدبلوماسي أو التحضير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي والتوسع.

2 الإرادة من جانب السياسيين الذين يقعون بالمفاوضة في إعطاء بعض الاستقلالية لغرض الاتحاد سواء بسبب الرغبة في الحماية من التهديد العسكري أو الدبلوماسي أو بسبب الرغبة في المشاركة في الاعتداء المحتمل للعدلية.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp: 21-22

## ثانيا - المقاربة الوظيفية في التكامل الدولي FUNCTIONALISM APPROACH

مفهوم الوظيفية

الجدور والافتراضات

القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

أسس التحليل الوظيفي

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا: حالة تاريخية

## مفهوم الوظيفة

تعددت تعاريف العلماء لمصطلح "الوظيفة" كمصطلح مجرد أو كمعنى لساء نظري معين. كما يرجع تباين تعريفات مصطلح الوظيفة إلى استخدام هذه لنظرية في تخصصات علمية مختلفة، من علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى. وبالتالي يتدخل نوع الاهتمام العلمي في المحتوى الذي يعطى لمصطلح. ومع ذلك فإننا نورد هذه التعريفات على تباينها لصنع الطالب في صورة حول مصطلح لوظيفة على اعتبار أن المصطلحات أو المفاهيم هي المفاتيح للمساعدة على فهم أي نظرية. وفيما يلي إليك هذه التعاريف:

يرى هورس كانن Kallen Horace أن: "المعاني المحددة للوظيفية هي: لاتنقل والأنماط الديناميكية والعمليات والنمو والامتداد والانشقاق".

ويحدد كس من جوفر روبرت و أليستار إدوارد معاني الوظيفة في أنها: أثر تحدثه الظاهرة حيث لا يكون الأثر مقصوداً بالضرورة من فهم علاقة، وعلى سبيل المثال قد يفسر امتلاك الرفافة رقية طويلة تمككها من التعدية من أوراق الأسرار، ومن ثم فانزقة تؤدي وظيفة مهمة لقاء الكائن الحي... كانت لوصفيه في علم الاجتماع في الأصل تعني التراما قويا بالتفسير لاجتماعي في لشكل الوظيفي. وفي السنوات الأربعين الأخيرة أصبح المصطلح يعني على نحو أكثر حرية أي فتح بحث المؤسسات والممارسات من حيث نتائجها على النظام لاجتماعي سواء تستعمل أم لا تستعمل تلك النتائج لتفسير مؤسسة أو مدرسة. إن لوظائف التي يعرف بها أعضاء النظام في الأقل توصف أحيان بأنها وظائف واضحة وتوصف الوظائف غير المبررة أو غير المقصودة بأنها كامنة وتوصف لوظائف التي تساعد على المتابعة أو التكيف بأنها وظيفية.<sup>1</sup>

(1) جومر روبرت وأليستار إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، بر. سمير عبد الرحيم الحلبي، ص. 11 (نيوز الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 179.

وهناك من يعرفها بأنها: "طريقة تحليل نظامية حيث السى التي يتكون منها لنظام واصوائف التي تؤديها تلك السى .. يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة يسعى تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام. ثم تجدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها. ثم تؤسس صلات بين أسوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع".<sup>1</sup>

وهناك من يرى أن: "مصطنع وظيفة ووظيفي Function & Functional له معان متعددة. ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال سوركين. وهذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لتغير ما، هو الذي يقدمه احزاء إلى الكل. وهذا المعنى الذي استخدمه الكثير من الأثروبولوجيين مثل رادكليف براون R. Brown ورالف لنتون R. Linton وماليوفسكي Malinowski بل وإميل دروكايم. ونحن نستخدم كلمة وظيفة بهذا المعنى فنقول: 'إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع'".

ويرى ألفن جولدبر Alven Gouldner أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تنصّر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية. فإذا كانت الأحررة (العلاقة السببية) نجيب عن "لماذا؟"، فإن الأول (الاتجاه لوظيفي) يجيب عن "ما الداعي". وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكيلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أحله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقائها.<sup>2</sup>

(1) نفس المرجع السابق، ص. 435.

(2) بيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة واحرون ( لاسكندرية:

دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 320 - 38.

وبعرفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في سياق معين".<sup>1</sup>

من ناحية أخرى، هناك من يرى أن السؤال الأول الذي يحتاج إلى الإجابة هو:

ما هي الوظيفة؟ والإجابة الأولية على مثل هذا السؤال الديهي هي أنه برنامج للفعل. إنه يقصد به أن نكون فكرة مفروضة وسياسة توجيهية. بالطبع، فرص الوظيفة لم يسجد مكانا من فراع، وإنما لاند دالما أن يكون مرتبطا بالإدراكات للظروف القائمة وإمكانات التطور في ظل هذه الظروف. وبيان أكثر، يمكن القول أن الوظيفة مرتبطة بالظروف القائمة وإلى وصفية وتشخيصية. والطبيب يحب 'ولا أن يحدد ويشخص' الأعراض قبل أن يكتب الوصفة الطبية. الأكثر من ذلك، يجب أن يكون واعيا بإمكانات التحسن في جسم الإنسان قبل أن يقوم بتقديم الدواء أو القيام بالجراحة. ففي الحالة الوظيفية الجسم هو المجتمع الدولي، والمرضى هو كثرته احرب والمفاسدة الدولية، والأمر هو قطع الطريق عما سماه أجنج Angell 'إخضاع الإنسان أحادي الجانب' بالنفوسه فيما يتعلق بإدراكاته حاجات ارفاهيمية. والإمكانات 'لأمولة' في جسم السيساسه هي تجارب الحياة اليومية لني تحتوي دروسا جيدة نتعلم: سميع بعناية؛ وتوحد إلى لقلب من قبل أغلبية الأفراد.

الوظيفية هي مقاربه براغماتيه تتطلب الاسفاده من الأحداث لمعاصرة وقصدا الاهتمام المباشر والتورط الواضح في المشاكل الكبرى للمجتمع الدولي. إنما تنصب خطوة بعد خطوة ضبط وتضوير العناصر ثأمولة في بقاء العالم. يعتقد الوظيفيون أن مبادئ معينة من الفعل يمكن أن نفهم الان، وبالتالي حتى إذا لم يعرف المستقر، في لنهاة تحسن توقعات درجة مستقل النظم في المجتمع لدولي<sup>2</sup>

(1) لسيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 288.

(2) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), pp. 395-97.

فالنظرية الوظيفية هي مفهوم يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية. وهي تدرس الطواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائفه السقية. وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي. وتؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية لحفاظ على النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكمي عبر عملية المنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

## الجدور والافتراضات

يعد دافيد ميثراي David Mitrany أهم رائد للنظرية الوظيفية وذلك من خلال كتابه المشهور "عمل نظام السلم A Working Peace System". في هذا الكتاب يرى أن المقاربة الوظيفية تبحت العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين، وفصلها عن ارتباط التقليدي بين السلطة وإقليم معين. فهو يرى أن الاتحادات الجبهوية عموم والاتحاد الأوربي خصوصا هو أحد أكثر الدروس ثباتا في التجربة السياسية والتي تقترح أن مثل هذه التجمعات سوف تكون متوهجة معالي جديدة للسلطة، كما سوف توفر قدرة كبيرة لاستخدامها. وعموما اهتم دافيد ميثراي David Mitrany بشروط تحقيق السلم العام وتجنب الحرب في العلاقات الدولية، انسجاما مع الاتجاه العام لموظيفية التقليدية التي ركزت اهتمامها على أسباب النزاع. إذ يرى الموظفيون أن العالم مغمس في الهوية الذاتية، والجماعات المطوية على ذاتها، ولغيرة التنافسية التي في بعض الأحيان تفجر العنف. واحكمة في ض هذا الوضع هو خلق عناصر الجماعة الدولية.

وبناء على هذه القاعدة الطيعية تبنى الرفاهية في الحاجات الإنسانية الكونية على الإلغاء التدريجي لما سماه نورمان أنجل Norman Angell "الوهم الأحادي Unilateral Illusion" للقومية. فلا مكان للمنظمات الجبهوية في هذا المشروع ابرهمي، باستثناء التفويض الإقليمي للإدارة الوظيفية.

فبالرغم من آراء دافيد ميثراي حول الاتحاد الأوربي واهتمامه بالدولانية بدلا من بناء الجماعة الإقليمية، فإن نظرة الوظيفية التقليدية توسعت في نظرية التكامل الجبهوي. فقد كان العدو الأساسي لدافيد ميثراي David Mitrany -بمجازيا- لسيادة الوطنية والعقوبات القسرية للدولة القومية. وباء على ذلك، حاول صيغة إستراتيجية تؤدي إلى نظام أو جماعة اجتماعية فوق قومية. كما

أر المحاولات على مستوى التكامل اجهوي كذلك كانت تهدف إلى خلق نظم اجتماعي متعدد القوميات، ويمكن ان تكون الإستراتيجية الوظيفية أحد الوسائل في احراز هذا الهدف.

فالمقاربة الوظيفية هي في الأساس غير سياسية. إنها تعمل على تلافي مواقف النزاع وتركز على 'الحاجات المشتركة الواضحة' وعلى العمل على استمرار تصوير التسامات المستركة والمصالح. فمصلحه الجماعة هي قاعدة الشعور الجماعي، والهوية السوسيو-سيكولوجية.

من جهته يرى نورمان أنجل Norman Angell أن النظم الدولي للدول القومية أعمى الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية. فقد أعطاهم مجموعات من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء للوطنية وتتطلب اندفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية؛ والأخرى مستقة من الحاجات الإنسانية السبسة كالمصلحة، والسكن والنفس. وتركيز الوظيفية يكون على المجموعة اثنائية التي يقوم عليها التكامل.

يفترض أن الناس يتمتعون بعملائية كافية في حساب مصالحهم والاستجابة بإيجابية إلى الإشارات التي تحمل بعض مظاهر ما يرغبون فيه. ولذلك لابد من تحول انتباههم من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي توجد نفساها عمودي في المجتمع إلى المشاكل فوق قومية وفوائد الحلول فوق قومية. ولا مسر الواضح للوظيفية أنما نتعامل مع المكافآت بدلا من الحرمان. إنها تطرح نتائج التعاون بدلا من المعاناة المتتلفة للمهمة السلبية لإعادة النزاع حول المصالح. إذ يرى داهند مبنراي David Mitrany أن المجتمع الدولي 'الأمّن هو الذي يسمو عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان انعمل وللسوق عوضا عن التوقيع على المعاهدات في السفارات.

والسيادة في نظره لا تتحول بواسطة الصيغة الدبلوماسية وإنما بواسطة الرضيفة. بواسطة تفويض السلطة مع مهمة معينة. تحمل معها التحكم



الضروري من القوة والوسائل، أي يُحول جزء من السيادة من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة؛ والتراكم الجزئي لهذا التحويل، يترجم الوضع الصحيح للسلطة. مثل هذا التحويل سوف يغطي الانقسامات السياسية والانتشار الكبير لشبكة انشطات الدولية والوكالات، والتي عبرها تصبح تدريجيا لمصالح وحيدة كلها للدول تتجه نحو التكامل.

ويرى دافيد ميثراني David Mitrany أن أي عملية تنظيمية في العلاقات الدولية كالمؤسسات الدولية تُحدد عبر المتطلبات الوظيفية. فالمبدأ الأساسي هو أن الأنشطة سوف يتم انتقاؤها علميا وتنظم بشكل منفصل، ووفقا لطبيعتها، ووفقا لشروط التي تعمل تحتها، ووفقا للحاجات الجارية. ولذلك، فسوف نسمح كل الحرية للتباينات العملية للعديد من الوظائف في المنظمة وكذلك حرية عمل وظيفة معينة وحرية تعديل الحاجات والشروط.

فإذا أخذنا الاتصالات كمثال، فإن منظمة أنظمة سكة الحديد سوف تكون قارية؛ كذلك النقل البحري، وما بين القارات، والطيران؛ والبرق الإذاعي. عموما، سوف ينظم الإنتاج والتجارة والتوزيع وفق منظور مرئي. إذ أننا لا نحتاج إلى قاعدة ثابتة ولا إلى نمط صارم في تنظيم مستوى معين من الوظائف، لأن الأبعاد الوظيفية تُحدد نفسها نفسها، تُحدد الوظيفة بطريقة ما أعضاءها المنسبين. إنها تبين عبر التطبيق طبيعة الموقف المطلوب في ظل شروط معينة، وفي هذه الطريقة نحتاج إلى قوة السلطة. والتنسيق بهذا المعنى سوف يكون حول الوظيفية.

لأكثر من ذلك، يرى دافيد ميثراني David Mitrany أنه بالرغم من أن المنهج الوظيفي لا يعوق الهيكل المؤسساتي العام، إلا أن الحقيقة هي أنه لا يوجد رأي واضح، ولا يحتمل بلورة روابط مؤسسية مشتركة في سنوات معينة.<sup>1</sup>

(1) Reginald J. Harrison, Ibid. pp. 27-31.

## القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

نشرت مجموعة من الأعمال حول المقارنة الوظيفية منها كتاب إرنست هاس Ernst Haas بعنوان 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' في عام 1964 وأعيد نشره في عام 1966، وكذلك العمل الأساسي لـ دافيد ميثراني David Mitrany بعنوان 'عمل بظام السلم' Working Peace System' الذي كتب مقدمته هانس مورغنثاو Hans Morgenthau (أول ستر له كان في عام 1943). أثار هذه البحوث نشاطا جديدا داخل النقاشات القائمة حول المقارنة الوظيفية في تحليل مشاكل المجتمع الدولي. ففي كتاب 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' طور إرنست هاس وتفتح أفكار الوظيفية في ضوء كل من الوظيفية السوسولوجية والتطورات الحديثة في نظرية النظم. بالطبع لم تكن الانتقادات صامتة، وحتى الآن لا يستطيع أن تقول أن انتعرات وصلت إلى أبعاد النقاش الكبير. لكن تجدر الإشارة، إلى أن هؤلاء الأكاديميين والمؤلفين المدنيين الدوليين الذين انجذبوا لفترة طويلة إلى المقارنة الوظيفية تنقوا تشجيعا جديدا. وبناء على ذلك، كانت فرصة مناسبة لمحاولة تقسيم بعض القضايا الكبرى ذات العلاقة بهذا الحوار والتحمين في بعض مشاكل الوظيفية. وقبل بدء المناقشة، هناك سؤال مركزي لابد أن يطرح وهو أين نجد الأفكار الأساسية حول الوظيفية؟ هذا السؤال مهم مادامت الانتقادات في بعض الأحيان لا توجه إلى الأفكار الأساسية وإنما إلى التفسيرات الخاطئة لها. هناك أربع قصصا كبرى تعكس التراث الوظيفي في الوقت الحاضر. الأولى هي لأفكار الأساسية نفسها الموجودة في أعمال دافيد ميثراني David Mitrany، ليونارد وولف Leonard Woolf، سير نورمان أنجل Sir Norman Angell، فير كونت سيسل Viscount Cecil، كول Cole، وفلائل آخريين أقل أهمية. فقد صحح إرنست هاس فكرة أن دافيد ميثراني David Mitrany هو الزعيم

أوحيد لمثل للوصيفية، لكنه لم يصحح في تأكيده أن جميعهم رعماء الوظيفية. وقد أعد لكتاب الوظيفيون مخططاً لعالم الجديد المتحدي الذي يظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كانوا مهتمين بالعالم الجديد المتحدي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى. فقد سر ليونارد وولف Leonard Woolf مشاريعه المسحية حول عصبة الأمم في عام 1917 ونُشر بعنوان 'طريق الرجل الذكي إلى منع الحرب في 1933 The Intelligent Man's Way to Prevent War 1933'. كذلك نشر نورمان أنجل Norman Angell، روبرت سيسيل Robert Cecil وكونول G. D. H. Cole في بداية الثلاثينيات أعمالاً من هذا القبيل. أم دلوسة لدافيد ميتراي فهو بالطبع أقرؤهم، إذ أنه نشر أعمالاً حول الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة كتيب 'الطريق إلى الأمن' (1944) وكتب 'عمل نظام السلام' (1943)، كما ساهم قبل ذلك في الثلاثينات في الكتابة مثل 'المراجعة الإقليمية والمادة 19 من لميثاق Territorial Revision and Article 19 of the Covenant'.

تمثل القضية الثانية في تلك الكتابات المفسرة للأفكار الأصلية، سواء كانت متحاسة معها أو قامت بتعديلها؛ أو تمثلت هذه الأعمال في تطبيقات دراسات حالة معينة. مثل هذه الكتابات صمها بول هوفمان Paul Hoffman في كتابه 'هل يعود السلم' 'Peace Can Be Won' الذي نشر في عام 1951 ونُحِدت أيضاً عن ذلك وليام رالسمان William Reisman في مقالة له حول 'دور الوكالات الاقتصادية في تعزيز انقضاء والأحكام الدولية' 'The Role of Economic Agencies in the Enforcement of International Judgements and Awards' الذي نشر في حولية International Organization في خريف 1956. بالطبع حركة التكامل نحو الوحدة الأوروبية لمي قامت به الدول الأوروبية الستة في البداية جلست انتباه الوظيفيين أيضاً.

العضية الثالثة هي الموحدة في كل الأعمال التي كست في شكل انتقادات حادة لموضعة، مثل تلك التي قام بها إينيس كمود Inis Claude.

والأعمى التي استخدم فيها النقد كخطوة أولى نحو تطوير الأفكار الوظيفية ونحو وضعهم في خط مع ما يعتقد الكتاب أنها أفكار أكثر عمقاً لعلم السياسة المعاصر. فكتاب 'ما وراء الدولة القومية' لهاس استخدم النقد في معالجة تفسيرات معقدة للأفكار الوظيفية كقطة انطلاق لتطوير مفهوم جديد للوظيفية. كما كان اهتمام كينيث تومبسون Kenneth W. Thompson بذلك أكثر من تطوير من خلال كتابه 'الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية' **Political Realism and the Crisis of World Politics**. ووفقاً لارنست هاس، هناك كذلك بعض التحليل الرائدة لمضمون الوظيفية في المذكرات العممية غير المنشورة في أميركا.

أخيراً، القضية الرابعة هي الموحدة في البحوث التي أجريت حول لوظيفية كصور سوسيولوجي. فلاند من التذكر أن أهداف رواد الوظيفية السوسيولوجية وأفكار الوظيفيين تختلف تماماً؛ لكن كانت المحاولة في كتاب 'ما وراء الدولة لقومية' في سبيل ربط الاثنين، إذ لا بد أن يكون الطائفة الذي يدرس لوظيفية واعياً على الأقل باخضوط انكبرى للوظيفية السوسيولوجية. إذ يعود الفضل في استخدام النقد من أجل تطوير وإعادة تنظيم لأفكار الوظيفية الأصبية لذي جاء في عمل هاس إلى الوظيفية السوسيولوجية، بالرغم من أن بعض الحديث السائدة الوظيفية المحددة، كالتي طرحها مالينوفسكي Malinowski لم تستخدم في تطوير الوظيفية. فقد اهتم الوظيفيون بعملية استكمال بين الدول ورأوا التغيرات التي نأخذ مكاناً داخل الدولة بأنها ديناميكية أساسية لتلك العملية. وما احتاجوا إليه هو النظرية التي تستطيع أن تفسر التحول الذاتي لنظم الدولة وتعويضها بالنظام التكاملي الجديد.

من ناحية ثانية عندما طرحت النظرية البنائية الوظيفية أن كل نية من المجتمع ترافق وظيفة وكل وظيفة ترافق بنية، رُكز الانتباه على بقاء و توازن المجتمع. فالتغيرات الأساسية في المجتمع كالي وحدت في عممية لكاس لم تكن مفسرة لإمكانية مبادأة الفرد بتعديل نظام الدولة، بالنسبة لفرد كان معاق

بواسطة معادلة السائة- الوظيفية المحددة داخل نظامه الخاص. ومع ذلك، شعر  
هاس أن لتحليل الوظيفي يستطيع المساعدة في ربط كل من الحاجات الظاهرة  
ولساطية للفرد مع عملية التكامل وأن هذه الحاجات ستنتج من الأفكار  
الوظيفية النظامية Systematization. فقد رأى هاس أن إمكانية دياميكية  
النظام ربط الوظيفية بدراسات التكامل هو أمر ملموس، ونوجه الفاعل المحدد  
لتكرار العلاقات يمكن أن يعسر تحوله الخاص إلى مجموعة العلاقات الجديدة  
داخل النظام الجديد. وذلك بسبب أنهم يسمحون للمبادرة الفردية والنحول  
الذاتي للنظم. وفي هذا الإطار، يميل هاس Haas إلى تفضيل النظرية الوظيفية لـ  
دوروثي إيميت Dorothy Emmet ونظرية نظم توجه الفاعل Actor-  
Oriented Systems Theory، بدلا من نظرية التوازن لـ مالينوفسكي  
Malinowski أو تالكوت بارسونز Talcott Parsons أو نظرية النظم مورتن  
كابلان Morton Kaplan. إنه من الواضح أن الرصد بين الوظيفية  
السوسولوجية والأفكار الوظيفية يمثل مشاكل مخوفة للمحلل. ومع ذلك،  
فانوظيفية السوسولوجية لها الكثير ما تقدمه في الأفكار الضمنية لدافيد ميتري  
Mitrany، وولف Woolf وآخرين وتشكل أحد الموضوعات في التراث الحالي  
الذي يجب على الطالب الذي يدرس الوظيفية أن يستوعبه.<sup>1</sup>

---

(1) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), 393-95.

## أسس التحليل الوظيفي

### 1- فهم الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها:

م يكن الوظيفيون متعائلين بإفراط حول طبيعة الإنسان، كالقبول بأن هناك عناصر معينة غير معقولة في طبيعة الإنسان مثل إمكانية الإصابة بداء حب احرب والعنف. من ناحية أخرى، لم يهتموا كثيرا بطبيعة الإنسان كاهتمامهم بسوكه؛ وادعوا أن الأخير مفتوح على التعديل وال ضبط. فقد رأى أيجل Angell بأنه ليس هناك تعبير في طبيعة الإنسان ولكن هناك تغيير في السوك الإنساني: وأن السوك الإنساني يمكن أن يتغير كنتيجة للأحداث الخارجية مثل عمل المؤسسات، الأديان، السياسة، التقاليد الاجتماعية أو السياسية، قانون لمص، العادة، القبيلة أو الخرمات الأخرى؛ الأفكار الحديثة، الاقتراحات، لتربيته، الأمور لمعرضة الملاحظة يوميا، حقائق التاريخ.

ورهان لوظيفيين هو أعلى من افتراض أن سلوك الإنسان يمكن أن يعدل بواسطة عممية لتعلم من بيئته الاجتماعية. فهو يمكن أن يكون محبا للحرب، لكن أفعاله الحرة وسوكه، يمكن أن يكونا مضبوطين ويحمدان إذا عدلت بيئته لاجتماعية. إن الإنسان يذهب إلى الحرب لأن بيئته الاجتماعية تشجعه على أنه يجب أن يحارب وبالطبع هو جزء من طبيعنا؛ وما نحارب من أجله هو جزء من صيغتنا؛ ويمكن لبيئة الإنسان الاجتماعية في المقابل أن تكسحه عن اندهب إلى الحرب.

لكن المسألة ليست بسيطة بالنسبة إلى عالم الاجتماع أن يرتب جيدا البيئة ويترك المقامين يكافحون بدون جدوى في شبكهم. في كل يوم من الحياة

تكثر نماذج لاس الذي يفرضون إرادتهم على يئئهم وئعلمون من هذه الئئئئ. فئئئئ كل القواعد فئ المئمع ئءاء لأن ئكون معززة من قبل لاس المسئأسءن عءء ملاحظئهم. إئء على العكس من ذلك؛ سنءء أن الءرءة الئئ ئطاع فئها القواعد لا ئعبر ئاسئئأ مع ءرءة ئطبق العقوبة بالقرة أو لا. فعص القواعد ئءاء أن ئكون القوة ورائئها؛ وأءرى ئءلق بواسطة الإنسان لأن ئءربة ئئئ أئأ ئمل مصلئءه، وئعلم قبلئأ كئءء ناء من ئئئئ. فقء ءءء مصلئئئ فئ مفاهئم ئئئئ؛ ولم فقرر ما هئ ءقوقه الئئ ئءب أن ئكون؛ ولم ففكر فئ لئصرف كءكم فئ ءائئء الءاءة كما فءعل الءول فئ لمئمع الءولئ. فئ أئ مئمع هئاك قبول معئن مشرك فعم الأءءاف الئئ ئساعد على ءوفئر شرعية الأشكار المؤسساءة للمئمع وأنماط العقاب للسلوك. هءا ءعمئم للأءءاف هو الءئ فئهم به الوظففئون.

هئاك بعض الءروس المشءعة على ءعمء من سلوك الإنسان فئ المئمع، ووفقا لموطئئئئ؛ إئء الأعراض الرئئئئة لمرض السلوك الإنسائ قد اكئشفئ. إئء فعمء مباءئ السلوك المئءضر وئئئ أن القءرة على الععم هئ مشءعة. فقء رأى ءفئء مئءرائئ فئ عام 1944 أن لاس إءا أعطا ما فئءاءون فئئ باءءال وئءصلوا عئ ما فئرءون، فإئهم سئءمون السلام وهءا ما ئاكء فئ الكئئر من الءالاء الوظئئة لك لم فءرب ءولئأ لءء الآن، أو كما أوضء نورمان أنجل Norman Angell أن ظئئة ما فئءاءه لاس فءب أن فءصوا عئئ. ءئئصار، فئر ءافئء مئءرائئ أنه بسبب أن الأفراء فسكون فئ نئء من الءولة انقومية فأن لءئهم ءقئئة مءموعئئ من الءاءاء المئصارعة. من ءئة هءك الءاءاء المئبئئة من ولائهم لموطن كالأءة للءفاع عئ الشرف الوظئ وئأئء قوة الموطئ، ومن ءئة أءرى هئاك ئلك الءاءاء المئأئئة مباءرة من وءوءهم كأفراء كالأءة فئ الأمس الاءقصادئ والئرئئئاء الصءئئة المئاسبة، والسكن اءسئ، والقل وما فئ ذلك، بمعئ آءر، ءاءاء الرفاءئة. والمشكل هو أن المءموعة الأولى من الءاءاء هئ ءائما ئأئ بئرئئة ما فئ المرئبة الأولى. فولاء الإنسان لموطن فقوءه

إلى التصويت لصالح انبالي للوض في رمن الالالابل بالرفع من أن المرشح الآخر يكون أحسن بكر في الالفصال وسوف يقوم بالكثير من أجل الرفاهية. ولذلك يواجه الإنسان دائما مشكله التوفيق بين أولويات مجموعين من الالالابل المهرمية، واحدة مهمما نعلله في عدااء دائم مع الآخرين. ومما يزيد المسائل سوءا هو أن ولاءه للولة ينععه دائما من إدراك الأهمية الحقيقية للمعلومات المتوفرة. ولا يفورده فقط إلى الضلال عن أهمية حاجاته في لرفهية بواسطة القومية؛ وإنما يصبح أعمى بواسطة أيضا.<sup>1</sup>

## 2- الأبعاد السيكولوجية:

إنه غني عن التأكيد أن الوظيفيين ينظرون إلى التعاون الوظيفي أنه مهم، ليس بسبب مصلحتهم ولكن لأهم يعتقدون أنه يساعد على تغيير نظرة الإنسان وسلوكه. في الأساس إنما أفكار علم النفس الإنساني، إذ أن الاعتقادات وآمال الوجود الإنساني هي التي تجعل الفوضى الدولية تستمر وألارب حمية. ولكي ينحب لنظام العالمي الحرب يتطلب سيكولوجية السلم التي ستجعل اسلام حتميا. يعتقد الوظيفيون أنه إذا ما أكدت المؤسسات الدولية على حاجات الرفهية للإنسان التي وُضعت من أجلها؛ فإن الإنسان سوف يصبح مدركا أكثر لروح لتعاون. وسوف يتعلم ضبط علفه العاقل والممكن، ورددود أفعاله نحو المساهات الاجتماعية في المصالح الجيدة الطويلة الأمد. يقوم توسع منطق لوظيفيين، والديناميكية العملية المؤدية إلى النظام العالمي على نظرة أن السلام لا يمكن أن ينحب بواسطة معالحة مشكلة الحرب في أوجهها، وإنما ينحب فقط بواسطة تغيير الوضع. ويتغير الوضع بواسطة حقن المعلومات حول نجاح تجربة التعاون في تحقيق أهداف الرفاهية في الواقع المعاش. هذه النقطة يمكن أن تنطبق مع مثال التناظري الوظيفي الذي استعماله أنجل Angell. ينضم هذا المثال أن رجلا في أحد الأيام رأى أحد النارة في الطريق أسفل نافذته لمفتوحة يشبه

(1) Ibid. pp. 397-98.



الرجل الذي جرحه جرحا كبيرا. فذهب إلى سلاحه وقرر إطلاق النار عليه، برغم من نصيحة صديق له بالتراجع وعدم الإقدام على مثل هذا السلوك المشهور، لكنه لم يتراجع. فقام صديقه بطرح ورطته على معارفه وأسرتة، وأكد لهم على سحافة فعله؛ لكن دون فائدة. إلا أن أحد الأشياء التي توقفت إطلاق النار هو أن تسيه الرجل المسلح أن الإنسان الذي في الطريق لا يشبه الإنسان المعتدي عليه، وبعد التحقق من هذا الإنسان أنه ليس العدو الحقيقي، فإنه يضع سلاحه.

يمكن الإشارة إلى أن هناك ضعف في المثال التنطري الوظيفي لإجل Angell. فعند الإنسان الحقيقي يفترض أنه إنسان آخر ما زل موجودا. لكن العدو في الوضع الدولي في نظر الوظيفيين ليس دولة أخرى وإنما عوامل خارجية، متمشة في فقدان التعاون الوظيفي الفعال في خدمة أهداف الرفاهية وتدحل الحكومات الوطنية. وتناظر أجل سوف يكون أكثر دقة إذا أعطى إنسان مثله المعلومات المرتبطة بسبب عداوته. (العدو الحقيقي يجب أن يكون مجردا وليس ملموسا). ومع ذلك، فالتناظر الوظيفي بين الاعتقاد الوظيفي أن سوء لفهم يظهر من الإدراكات المشوهة للواقع كنتيجة للجهل المؤدي إلى العنف والحرب. كذلك بين التناظر المقارنة الدرجية للوظيفيين. فنقطة بدايتهم هي وجود الوضع، والوضع الجديد ينجز أوليا خطوة بعد خطوة. إذ يرى رايزمان Reisman أن هناك إمكانيات للعمل في منظمات الوكالات الاقتصادية الدولية الحالية. ويجب أن ننقدم إلى الأمام؛ يجب أن نعمل؛ لكن يجب أن نعمل عندما تكون إمكانيات التقدم موجودة.<sup>1</sup>

### 3- دور المعلومات:

مظهر آخر للأفكار الوظيفية، متضمن في التناظر الوظيفي لأجل Angell، وهو نظرتة أن المعلومات الجديدة قادرة على تعديل الأحكام المسبقة

(1) Ibid pp. 399-400.

والافتراضات الأولية حول ما هو صحيح من الفعل الذي يجب أن يكون. يفكر الإنسان في المنظر الوظيفي أن هناك حق للقتل؛ ويبتني عن ذلك بواسطة المعلومات الحديثة. كذلك الأمر بالنسبة للدولة، فالمعلومات الحديثة تؤديها إلى بند أوامر غير القانونية والإجراءات القديمة. فقد طرح دافيد ميتراي فكرة من الدول الحديثة إلى استظيم وفق أهداف ووسائل معينة ووفق شروط الزمان والمكان، وبالرجوع إلى المجتمع الدولي يكون السؤال لماذا لا يجب أن نطبق نفس الدروس هناك. من ناحية أخرى، الافتراض المهم في مقال رايزمان Reisman هو اعتقاده الواضح أنه محتاج فقط إلى تفسير كيف تستطيع البنوك الدولية تغيير تفاعلاتها والإجراءات المساعدة على تقوية القانون يبدو أن أساس هذه الآراء يكمن في وجود افتراضين مهمين بوصحان كل الفكر الوظيفي: الأول، الإنسان هو عقلائي نسبي كاف للتجاوب مع المعلومات الحديثة؛ الثاني، يملك الإنسان طريقه لمعرفة الطبيعية المتجاوزة لأهمية بعض الأهداف وسيحتار بعض الأهداف الإضافية المساعدة على إنجازها. وفي الأخير لا يفصل الإنسان القتل، وإنما يفصل السلام ودعم القانون. يفصل التعاون إذا عاد عليه بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية. وسرى المعقولة بالطبع في الفعل المصمم على إنجاز هذه الأهداف. هذه الافتراضات موجودة في قلب الوظيفة.<sup>1</sup>

#### 4- المنهج العلمي في التحليل:

فقد احس اوطيبيون الصعوبات التي تواجه البحث، ويعود الفضل في ذلك إلى تسمي أهمية المنهج العلمي في دراسة السياسة. وبواسطة المنهج العلمي يأتي العقل العلمي، وعادة التفكير المسلمم للتحليل، وتحليل الوحدات الكبيرة، ومحاولة فهم العلاقات بين الأطراف كلها. فالميل الفكري نحو التفاصيل الدقيقة هو أمر جوهري. ومعبّر الحكم على نجاح العملية هو المدى الذي يمكن أن تكون عليه لقضية مصورة في علاقة مع بعضها البعض ضمن إطار عقلائي

(1) Ibid. p. 400 .

للك. ففي كذب 'م وراء الدولة القومية' تم تمييز هذا المصيح. هذا المصيح  
مكون من الوحدة الكبيرة التي هي النظام الذي يحدد أولا، أما الأجراء، فهي  
الأفكار الوظيفية التي تكون مترابطة ومعدلة إذا اقتضى الأمر لتطابق مع محص  
العملانية المضممة في الوحدة الكبيرة. لكن المقاربة الوظيفية هي تقريبا معارضة  
لهذا، فمصيح الوظيفية يشبه نظيره عند الفنان. فالوظيفية يتحدون من  
الاستعارات أو مجازات Metaphors الموجودة في بيئتهم أمثلة للتحليل،  
وبشئون سلسلة من الإدراك والمطرات المترابطة مع بعضها البعض بواسطة  
اشعور بالعناصر الجماعية أكثر منها بواسطة الربط المنطقي الضروري. إنهم  
ينتقلون في المناقشة من المقياس الصغير إلى المقياس الكبير.

ولدعم هذه النظرة يمكن فقط اختبار المجازات Metaphors المستخدمة  
شكل مكرر من قبل الكتاب الوظيفيين. فعلى مستوى المقياس الصغير؛  
استخدم وولف Woolf مجاز أو استعارة Metaphor شرطي القرية كثيرا.  
كذلك استخدم دافيد ميتراي الشرطي البريطاني الصادق. وبالرغم من أن  
رايزمان Reisman كتب عن البيئة بشكل مختلف عن الوظيفيين اقدمي، وكان  
ذلك حول أميركا في عام 1965، إلا أنه استخدم نفس المجاز وامتثل في شريف  
المدينة The Sheriff. وقد انتقل النقاش من وحدات القياس الصغيرة هذه إلى  
شؤون الدولة وإلى شؤون المجتمع الدولي. ومن الواضح أن الوظيفيين استخدموا  
مقاربة مختلفة جدا عن مشاكل المجتمع الدولي، وعن الكتاب العميين في  
علاقات الدولية.

من جهة أخرى، المحاولة المتخذة من قبل هاس هي ذات قيمة. فقد حاول  
مساعدة بعض الباحثين تنظيم الأفكار الوظيفية بطريقة منظمة ووضعها في إطار  
منظم له عبارة عميقة وفي بعض الحالات يضيف أحدث الآراء إلى الآراء  
الأصلية. وتحذر الإشارة إلى أن محاولة الحصول على تماسك صلب وعلاقات  
أكبر منطقة بين الأفكار، يمكن أن تفقد قيمة بعض الآراء الأصلية.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp. 401-02.

## 5- تحويل الولاء:

يرى الوظيفيون أنه إذا كانت حاجات الرفاهية هي أكثر أهمية، فإن الإنسان احدي يمكن أن يقتنع بواسطة التربية والتجربة ليحوّل ولاءاته من حكومة اوصية لي عسى المدى الطويل لا تعطيه سوى التانوي الأفضل، ويعيد توجيهها نحو لوكالات الدولية التي هي المدير الأفضل لتلك الحاجات. فعلى المدى الطويل سيكون الناس موالين لتلك المؤسسات التي تكون أكثر نجاحا في إشباع حاجتهم، وعكس إشباع الحاجات بشكل أفضل في تلك المنطقة الأكثر ملاءمة لأداء العمال لمهام المطلوبة؛ تلك المناطق التي ليست لديها حدود مشتركة مع حدود الدولة التي تقسمها اصطناعيا وتسبب إدارة غير فعالة لمتطلبات الرفاهية. لذلك ما يحاح إليه هو مجموعة من المؤسسات امدافعه عن إشباع حاجات الرفاهية للإنسان واستقراره، عبر حدود الدولة. فإذا استطعنا تنظيم مثل هذه المؤسسات، يرى الوظيفيون أن الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي، وسيكونون مقادين بواسطة النجاح في إرادة التعاون إلى أن تضعف الحكومات الوطنية وتقوى مؤسسات التعاون والشكامل الدوليين. عندئذ سيبدأ الإنسان بتحقيق الطبيعة الصحيحة والأهمية الحقيقية حاجات الرفاهية. ولتأيد هذا الفكرة طرح دافيد ميثراي أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خلق المجتمع الكبير الذي هو أميركا الآن. فهو يرى أن هذا يبين كيف أن الناس يتعلمون اكتساب الولاء لمؤسسات التي تشبع حاجات الرفاهية. وأن نمو السلطة من التوافق والرفاهية هي أكثر الاحتسالات إحداثا للتوافق. فمثلا فشلت عصبة الأمم في الحصول على السلطة بسبب فشلها في تقدير هذا الدرس ونفس الشيء ينطبق على الأمم المتحدة أيضا.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 398-99

ولذلك يرى دافيد ميطراني David Mitrany أنه نتيجة لتطور المنظمات الدولية لابد من تحقيق مهام الرخاء الإنساني وبالتالي تأكل التأييد الشعبي للدولة القومية وبالتالي تقلص تهديد السلام العالمي المفروض من قبل القومية. لكن لم يؤيد ميطراني David Mitrany الهجوم المباشر على القومية؛ وعوضاً عن ذلك أدرك أن في الدول الحديثة هناك انتشار للنقبة، والحياد السياسي، والوظائف التي تتوقع شعوب هذه الدول أن تشكل حكوماتها المحترمة.

فالعديد من هذه المهام مثل مراقبة الملاحة البحرية، أو البريد الدولي، أو تحديد اموجات الإذاعة لا يمكن أن تحقق بفعالية على المستوى الوطني، في حين التعاون الدولي يكون حيوي إذا دخل فيه الجميع. ولذلك اقترح دافيد ميطراني David Mitrany والوظيفيون الآخرون أنه يجب أن تشجع الحكومات على أن يمشوا في إحراز هذه المهام خبراء تقنيون غير سياسيين يعملون ضمن إطار لمنظمات دولية، من أجل انتفاع الجماعة العالمية. وما دام أن نظام الدولة القومية ثابت وسبب العف، والانقسام يقوض الحاجات الحقيقية ومصالح الجنس البشري، فإن المقاربة الوظيفية سوف تنبئ على الوجود القبلي للاعتماد المتبادل بواسطة البناء على مهام وظيفية معينة لتعاون الاقتصادي والرفاهية. وهذا سوف يجنب الحوار السياسي المسبب للحلاف لكن في نفس الوقت يخلق مجموعة المصلحة التي سوف تذيب في النهاية الجبهات الوطنية التي لا معنى لها.

الأكثر من ذلك، مثل هذه الإستراتيجية سوف تجنب التنارع مع مبدأ سيادة الدولة أو أي نقاش قانوني عقيم؛ ووفقاً لدافيد ميطراني David Mitrany، فإن الفعالية الكبيرة للمنهج الوظيفي هي في 'حرية الإرادة التقنية Technical Self-Determination'، التي تحدد الاهتمام لوظيفي لمؤسسات، والسلطة الضرورية لإيجازه، وأن حرية الإرادة التقنية هذه، يمكن أن تتغير بشكل واسع من وظيفة إلى وظيفة. كما لم ينف دافيد ميطراني David Mitrany إمكانية أن البداية الوظيفية يمكن أن تتطور إلى نظام سياسي شامل عبر الفدرالية بواسطة التعيينات. هذه الفدرالية سوف تقوم على شبكة من

الأنظمة المتبادلة التعاون وتعزيز الرخاء. وبالتالي سوف تعرض القومية بالولاء إلى الجماعة لعالمية، نتيجة لعلم الناس من يفتهم الاجتماعية أن التعاون الدولي سوف يشبع الحاجات التي لم تعد الدولية القومية باستطاعتها تحقيقها.<sup>1</sup>

## 6- القوة والرفاهية:

من الخطأ الاعتقاد أن الموظفين يفصلون بين القوة والرفاهية. بل إن بعضهم يعتبره تصليلاً حسيماً، وقلة دراية بالأفكار الوظيفية. ويستشهد على ذلك برأي هاس الذي يرى أن هذا الفصل في حكم المستحيل، وأن تحديد المكافآت النادرة بين جماعات المصالح المنافسة يجب أن يستلزم استخدام القوة والرقابة لسياسية. ويؤكد أن يكون هذا الرأي محل اتفاق بين الموظفين. إذ لم يقل الموظفون أن القوة والرفاهية منفصلان، لكنهم اهتموا بالطريقة التي يرتبطان بها. في الواقع، قلوا من الأحسن التركيز على الرفاهية، وتستخدم لقوة لغرض إنشاء وضط المنظمات القائمة على حاجات الرفاهية أكثر من لتركيز على مساهمة الرفاهية في متطلبات القوة في الدولة القومية. إنها ليست مسألة فصل الاثنين ولكن بدلاً من ذلك التركيز الذي لا بد منه على ما هو أحسن بالنسبة للمنظمة. فقد ض الموظفون على المدى الطويل أن القوة ستكسب كلا من العرص الحديد والهدف الحديد. لكن هذان الاثنان، -القوة والرفاهية مرتبطان مع بعضهما البعض.

من ناحية أخرى طرح نورمان أنجل Norman Angell فكرة أن المؤسسات هي ضرورية بسبب العناصر غير المعقولة في الطبيعة الإنسانية. وطرح دافيد ميتراني David Mitrany مرة أخرى أنه يجب أن تلعب الحكومات لوطنية دوراً في المنظمة وتمويل المجالات الوظيفية. إنه يعتقد أن القوة الثالثة من الأحسن استخدامها في إشباع متطلبات مهام الرفاهية التي

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 239-42.

تقترح بواسطة متطلب القومية. إذ يمكن أن يضّر للترتيبات الوظيفية كعاصر عضوية لفدرالية بواسطة التركيب. إنه لا يستخدم تصيب احكومات قبل المضمات لوظيفية التي لها فرصة استخدام الشعب في إنساعة روح التعاون وإنشاء قاعدة موصولوجية مطلوبة من قبل الحكومة.

م يرهن لوظيفون على كل شيء، كما اقترح هاس، وإنما رهوا على مهارات وحكم الخبراء. صحيح أنهم ظنوا أن الخبراء لهم جزء حيوي وضروري في لعب إذا كان لديهم المعلومات المناسبة وإذا المجالات الوظيفية كانت مسؤولة عن استخدام حرائق الخاصة. بالإضافة إلى دور احكومات — كما يرى ديفيد ميتراي — في قيام التعاون والتكامل، ففي رأيه لا بد أن تحتفظ الحكومات الوضعية بالقوة العائد العليا وبالقيتو. فقد أيد استخدام قوة الحكومات لوطنية لزيادة التعاون الدولي. وما يختلف به الوظيفيون عن أولئك الذين يؤيدون الأفكار الليبرالية المتطرفة في التعاون الدولي هو اعتقادهم أن تجربة نجاح التعاون ستجذب ولاءات الناس بعيدا عن الحكومات الوضعية وفي الأخير تصبح الحكومات بدون حدود. وكذلك يؤكدون على مشروع الرفاهية المعالج ضمن الحدود الوطنية.<sup>1</sup>

## 7- دور الخبراء:

يُظهر لوظيفيون وعيهم العميق وتفهمهم استبداد الحاصرين بالامتيازات والصعوبات المتعلقة بدور الخير في المنظمة الدولية. في نفس الوقت لا يسلمون تسيما مطلقا لمسؤولية للخبراء: كما جاء ذلك مصمم في كتاب هاس Haas 'ما وراء الدولة القومية'. فأحد المؤهلات المهمة التي وضعها مثلا، هي 'فرصة الخير في لعب الدور المأمول يمكن أن أحدها فقط إذا كان لديه المعلومات المناسبة، وبإدخالها فإن مجاله يبقى محدودا. ووقف لذلك فإن الوظيفيين

(1) Paul Taylor, Ibid. pp. 402-04.

يدافعون عن إخراج البحوث المعمقة لتحديد أي طرق الخاصة بمهام الرفاهية هي أكثر ضرورة للحصول على المعلومات المتعلقة بأداء هذه المهام. ففي محاولته بيان كيف أن الرفاهية والقوة غير منفصلين، تطرق هاس هذه القضية. فقد شرح كيف أن الخبراء في القرن التاسع عشر لم يوافقوا على ما إذا كان انتشار الكوليرا يكون بسبب العدوى أو بواسطة العوامل البيئية فقط. فقد رأى أن الموضوعات الخاصة بالخبراء كانت في الحقيقة انعكاساً للمصالح السياسية والاقتصادية الخاصة بدولهم، ومن هذه الفكرة رأى هاس أن متطلبات لقوة تسيطر حتى على المحالات المفترض أنها غير سياسية. ومع ذلك، يستطيع الموظفون بسهولة الإدعاء أن هذا لا يترك إمكانية وضع تركيز كبير على الرفاهية أكثر من القوة. والعامل المانع هنا لا يكمن في الصعوبة السياسية ولكن في عباب المعلومات الوافية حول كيف انتشرت الكوليرا.

مرة أخرى التأكيد هو على استخدام الخبر في وضعية معسة وليس على الخبر أن يستخدم كحاجز لدواء النعام. فإذا استطاع أن يقوم بالجزء العائم على المعلومات الوافية، فإن فرصة العمل في المصلحة العامة ستزداد. من ناحية أخرى، إذا معلوماته غير واقعية فإن دوره في المنظمة يبقى محدوداً ويحب التركيز على جمع المعلومات. فدور الخبر إذن هو أحد الديناميكيات في المشروع الوظيفي.

## 8- المجتمع الدولي:

بحث لوظائفون في الخطوط الكبرى لإستراتيجية بناء الجماعه الدوليه. فقد اهتم دفيد ميتراي David Mitrany بالشروط البيئية التي تؤيد أو لا تؤيد بحج الإستراتيجية الوظيفية. فهو لم يدرس الأولويات البيئية ولكن لفت الانتباه عموماً إلى عدد من الشروط المؤيدة للعلاقات الشرطية في بناء المجتمع

---

(1) Ibid. pp. 404-05.



الدولي. فالتوجه نحو الاعتماد المتبادل الدولي نتج عن تراكمية تجارته الدولية وريادة تحسين الاتصالات، وبالتالي لاحظ أن هناك حركة غير محصورة في توجه المجتمع الدولي، وهي الحركة التي سوف تعجل من التعاون الوظيفي. إلا أن الحركات نحو الوحدة الجهوية أو القارية؛ أو الاتحادات الإيديولوجية، كانت معرصة للتوجه الدولي Internationalist، لكن في حضم كل هذا كان مترابي متفائل 'بِسَوَاقِ الظروف Background Conditions'. فأغمره كانت يانعة بأسسة تصور الإستراتيجية الوظيفية. ففي عام 1943، ظهر عالم الاعتماد المتبادل، الذي يستطوع الإنسان أن يتسا فيه بإمكانية رد فعل ضد الحرب؛ وانتهاء الحرب سوف يوفر بيئة سيكولوجية مؤيدة للنحارب المقسة من محاطر الحرب والتمثلة أساسا في الاعتماد المتبادل. فإدأ أحدن منظمه عصبه الأمم تحد البقة قد صعقت في طريقة عملها؛ سبب ألها كانت منظمة قنوية بدلا من أن تكون منظمة براغماتية، ولم تكن فادرة على تأمين التعبير اسلمي. ومن ثم تحول التفكير العام من التأكيد على الحقوق إلى التأكيد على الخدمات؛ التأكيد على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بدلا من القوانين. أما بأسسة لمشكلة عدم المساواة بين الدور في النظام الدولي؛ فإن دافيد مترابي يرفضها، فهو يعتقد أن مكفآت الخدمات سوف تتنصر على الضية، والدول الصغيرة سوف تقبل بقيادة الدول الكبرى من أجل الأهداف الوظيفية؛ كما فعت في التحالفات أثناء فترة الحرب.

فالتحديد الدقيق للتصور المهادف للمجتمع الدولي عبر زيادة التبادل ولتفاعل يمكن أن يقود مترابي أكثر إلى أخذ البقرة التساومية حول التوقعات الوظيفية. فدراسة مظاهر النظرية الوظيفية؛ من خلال مرعية مؤشرات الاعتماد المتبادل التي اعتمد عليها مترابي، تبين أن نمط التغير لم يكن موحد دوليا. أولا، يمكن ملاحظة البطور واستخدام الاتصالات لحدثة بشكل غير اعتيادي، الذي يعكس الاختلافات بين الدول المتطورة والمتحلقة، وبين لاقتصاديات المحططة واقتصادات السوق. والاعتماد المتبادل الإقليمي هو

الأكثر شوعاً من الاعتماد المتبادل المحلي، وزيادة التفاوت مع سرعة التقدم التكنولوجي.

والحاجة إلى قبول درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بواسطة استخدام التكنولوجيا لمقدمة كطريقة لتقوية القدرات الاقتصادية والدفاعية، هي كذلك شعور متفاوت وصريقة سببية في تحقيق نتائجها المرجوة. فبالنسبة للمجتمعات المتقدمة في أوروبا الغربية، فإن المصادر المحددة لجهود اجماعة التكنولوجيا يمكن أن تثقي مع ما يسمى باختلال الأميركي حول نقل التكنولوجيا. أما بالنسبة للدول النامية فإن درجة التوليد الذاتي للتكنولوجيا المتقدمة المنطبقة في مثل هذا هدف ليست سياسة مهمة ذات دلالة، وبالتالي لابد أن تعتمد بشكل كبير على نقل التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة. وبالرغم من أن المفصل لدى المجتمعات النامية هو أن يكون الاعتماد على مصادر متعددة في نقل التكنولوجيا، لكن من الناحية العملية نجد النشاط الثنائي هو لعالب بين الدول في هذا المجال، غير استخدام أدوات المدفوعة في النفوذ والامتياز الاقتصادي بين الدول المتقدمة. وبالتالي نقل النشاط والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى إثارة خلاف في الجماعة الدولية. ففي قطاع الدفاع مثلاً يلاحظ تأثير التكنولوجيا في موضوع الصور، التاريخ البانستية المتطورة العارة لمقارن والأسلحة لدرية التي نقل من قيمة الجغرافيا واتساع المكان كعوامل أمنية تحلق مجال لإستراتيجية الكونية. بها تنتج تبعية العلاقة بين القوى النووية وغير النووية.<sup>1</sup>

## 9- دور البيئة الدولية في التكامل:

رى رجندل هاريس أن البيئة السياسية الدولية التي تنمو فيها اجماعة الإقليمية التي أخذت مكانة في أحداث التكامل، لم يتجدها معظم المدين كتبوا عن التكامل، لكن الوصفيين أفرطوا في تبسيطها ولم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل لوظيفية حدد والغدراليين الذين ركزوا انتباههم على لوظائف،

(1) Reginald J. Harrison, pp. 97-98.

والعمليات، أو حتى التجميع الإقليمي. فمواقف الأفراد والدول؛ وكذلك أهدافهم الإقليمية، والاتفاقات التي يتوصلون إليها، والعمليات التي يزمون بها أنفسهم، هي عوامل مهمة في تفسير التكامل، إذ أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحديد الأعضاء الفواعل، المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية. فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية، والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل.

وبرغم من أن لأوروبا أشياء أكبر من الاعتبارات الجغرافية، بحيث أن هناك انصلاص انتقافية وكذلك هناك نوع بين دوحا، وبرغم من أن هناك تاريخ طويل للاقترحات حول التكامل، إلا أن حركة التكامل لا يمكن النظر إليها كمرحلة حتمية في عملية متطورة. فالنول الأوروبية الستة التي يادرب بتجربة التكامل، ليست هي أوروبا التاريخية، وإنما هي جزء صغير منها. إلا أن هذه الجماعة الأوروبية وعرب قوة دافعة للتكامل وساعدت في تحديد تكوينها الأصلي كمشدد لتوسعها اللاحق، بأن أنشأت الجماعة الأوروبية للمحرم والفولاذ ثم انتقلت إلى منظمات أخرى.

لا تغير الجماعة بساطة من أحد أنواع النظم الإفيسية إلى آخر. فإذا نظرنا في أولوية شؤون الدولة في التوحيد (حصة ضرورية لتقييم لتقدم)، نجد أن الدور الستة كانت مهتمة بالنظام الدولي لكن لم تكن الفواعل الأساسيين الموحدين. لكن خلق أوروبا وتوقع استمرارية التقدم نحو الوحدة قد تأثر بالتوقف لهذا النظام القديم وانبثاق نماذج من الأنظمة الجديدة مع امتلاكها مصطفها الخاص. بمعنى آخر، عملية التكامل في أوروبا أخذت مكانا ضمن بيئة التي هي في ذاتها تعبرت وكلاهما أثر وتأثر بالبحرية الأوروبية. فالتكامل هو نتيجة مصفية للتغيرات التي تحدث في عالم السياسة، وهو ذاته يغير مجرى الأحداث. والتغيرات وارتداداتها يمكن تحليلها بواسطة الرجوع إلى تأثير الأنظمة Systems Action على مستوى الدول.

فقد اعتبر مورتن كابلان Mororton Kaplan أن تأثير النظام يتجسد في مجموعة المتغيرات المرصدة في مواجهة بيئتها، وأن قابلية الانظمة السلوكية لتفسير تحدد خاصية العلاقات الداخلية وارتباطها ببعضها البعض وخاصية العلاقات الخارجية وارتباطها بالمتغيرات الخارجية.

فالانظمة هي وظيفة للمتغيرات المستقلة المختلفة، كطبيعة وحدات النظام، بيئتها وقيمها، عدد الوحدات، تماثل أو عدم تماثل الموارد الاقتصادية والعسكرية والسكانية. رائد المتغيرات المستقلة والتابعة لتكامل كالتجارة والاتصال. ويحدث تحول النظام جبراً كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة عبر عمية قوى التغير التكنولوجي، والحرب والأزمة التي تؤثر في توزيع القوى.

فالنظام لدولي لدي كانت الدول الأوربية الستة جزءاً منه قبل 1939 كان يسمى بنظام توازن القوى Balance of power. والجدير بالذكر أن في القرن الثامن عشر، كتب دافيد هيوم David Hume حول جذور هذا المفهوم، وحدد معاه ونصيقاه الحالية. وقد انتقلنا إلى القرن العشرين، من نظام توازن القوى إلى ما أصبح يسمى بـ 'نظام ثنائي القطب Loose bipolar system'

وفي ايداية، كان توحيد أوروبا بطيئاً يعكس الموقف صد لكاليك الفرصة لنظام توازن القوى. وبعد ذلك تبين أنه كان استجابة مناسبة لمطلب فواعل أوروبا الغربية في سياق هيمنة القوى العظمى. وبدوره يمكن أن يكون عاملاً عدم تكامل لمصامير نظام ثنائي القطبية الذي في بعض الأحيان يكون موضوع حوار.

فالنظام توازن القوى كان قد انهار في فترة مهمة في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه قبل القرن السابع عشر والثامن عشر كانت هناك فترة تقليدية توازن القوى، نحث أن التحالعات التي قاتلت في حرب الثلاثين عاماً تحت قيادة فرنسا واسويد من جانب والمسا والأمراء الألمان من جانب آخر، كانت تبحث عن تقوية الطموحات التوسعية وفي نفس الوقت لاحتفاظ بطموحات الجانب الآخر مكبوحة أو مقيدة. فالكديد من المعاهدات المثبتة

للسيرون الأوربية بعد حرب الثلاثين عاما كان لها هذا الخداف. وكذلك العديد من حروب التحالف بين معاهدة النمسا Treaty of Utrecht في 1713 ومعاهدة تقسيم بولندا في 1772 كلها حاولت إقامة نوارن بيت النمسا ويخفص من قوة السويد، وإطهار القوة الروسية والروسية والبريطانية. فالنمسا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا، وروسيا والسويد كلها تنامت كقوى عظمى. كذلك الأمر بالنسبة لإسبانيا والأراضي المنخفضة التي كانت كذلك مهمة. لكن أهداف الكبير لفرع الرئيسين والقوى الصغرى والكبرى هو الحفاظ على توارن النظام، وذلك بتحاشي إلغاء الفواعل الأساسيين. من الناحية العملية، بسبب أن لدول كانت تعترف بالمطالب القديمة لبعض الدول في ضم مقاطعات معينة وسبب أنها كانت تعرف بالحلفاء المحتملين في المستقبل في إلحاق الهزيمة بالدول، فقد كانت الحروب محدودة النجلى والمهدف، وهزيمة الفواعل كانت تسمح باستعادة مكانها في النظام للممارسة دورها كشركاء مقبولين لأعداء سابقين. نذلك يقوم لنظام على اتجاوب امرن مع القوة المقبولة. وقد شرح شرشل Churchill ذلك بـ 'السيارية الضخمة Immense cantilever' عندما نحسب الكلمات ولو همسا، لأن الإيماء بالرأس يمكن أن يكون كلاما.

وبعد عام 1870 تقلصت مرونة ضام نوازن القوى بواسطة حقيقة أن ألمانيا وفرنسا كانتا غير قابيتين للبقاء كشريكين لمدة ضوية، خاصة بعد هزيمة وإذلال فرنسا في سيدن Sedan وبقت الأتراس واللوران مقاضعة فاصلة بينهما. لكن انعامل الحديد في عمية التفاعل الأوربي هو تطور الأسلحة السريع الذي زاد من مجال وكلفة الحرب، في مقابل تطور موارد في التربة ووسائل الإعلام، والرقابة الديمقراطية، نحت أصبحت كل الشعوب معينة بالحرب. يضاف إلى ذلك سيطرة النوحدة الألمانية على القارة الأوربية مباشرة بعد 1870 كانت مصدر قلق حدي آخر لعدم الاستقرار في النظام الذي يقوم على درجة المساواة بين الفواعل. فبريطانيا ظهرت كقوة منذ منتصف القرن، وبحجت في لعب دور الرابع لمقام الأعلى: وذلك بلعب دور الموازن.

وبانتهاى القرن التاسع عشر، فإن مفهوم بريطانيا لدورها كموازى كن  
ميؤسا منه وقديما. وتستطيع بريطانيا الاختيار بين إما الاشتراك مع ألمانيا أو  
تمارس دور المراقب السامس فى النظام. تعترف مذكرة أير كرو Eyre Crowe  
بسيطرة ألمانيا على انقارة الأوربية وتبين ما يسمى بسياسة الاحتواء  
Containment policy وما يسميها الألمان بالتطويق Encirclement. ككن  
باستثناء تطوير حذف مع فرنسا وروسيا وماهضة تسرعية المصالح الألمانية فى  
المغرب وأرمة أعدير، لم تكن بريطانيا عازمة على قيادة الاحتواء. وبرعم من أن  
البلقن ككت برميل بارود بعد القلاقل اللى أنارتها النمسا النجر فى البوسنة فى  
البوسنة فى عام 1908، لا أن بريطانيا بقيت متمسكة بفكرة عقد مؤتمر أوربي.  
فقد ثارت فى بدل محاولات لتحقيق استقرار فى الاختلافات بين بريطانيا وألمانيا  
(كمعطاء ألمانيا المستعمرات البرتغالية، وبناء سكة الحديد ببغداد)، لكن هذه  
المحاولات ككت فى ضوء تعقيدات مشكلة البلقان. وحتى بدايه الحرب فى  
1914، كن هناك فسل فى طرح الموقف واضحا جليا أمام ألمانيا أن بريطانيا لا  
تستطيع أن تبقى محايدة إذا ذهبت فرنسا وروسيا إلى الحرب ضد قوى المركز  
حول ابلقان.

فى ضوء هذه التراكمية الثقينة من النزاعات والحروب والصراعات رأى  
لأوربيون - فى هاية الحرب العالمية الثانية - فى السكامل طريقه لتسوية مشاكل  
لهيمنة الألمانية، فى إطار نظام ثنائى القطبية المرن الجديد. فالقوة الوحيدة لقادرة  
على الوقوف فى وجه التوسع الروسى فى أوروبا هي الولايات المتحدة، بحيث  
أصبح الدور الأمريكى فى أوروبا لا مفر منه. فأمر كا كانت قد تورطت فى أوروبا  
مع روسيا كمستصرين وقوى احتلال. لذلك، خطوط النظام الجديد تطورت  
بسرعة. والعمودان رسما داخل مجال القوى النابوة التابعة لهما، وائتالي سكللا  
كنل متنافسة، يحسمان تنظيميا، لكهما متماسكان تماما. ومصطلح 'مرن' مناسب  
لأن هناك دول غير منضمة وفى النهاية أحد الكتكتين ذات بنية غير هرمية. علاوة  
على ذلك، الأمم المتحدة كماعل كوني مارست دور الوسيط بين المنفسير

ووفرت مجالا لمنفستهما. أما الدور الألماني في هذا النظام - الموحدة أو المقسمة فكان دور القوة النووية، وإصافي إلى قوة الكتلتين وإن كان مهم. فاستمرار الانقسام كان مرغوبا لكل كلة من وحدة ألمانيا الملتزمة بمعارضة الكتلة. الوحدة مقابل من الخيد سوف يعثر الترتيبات الدفاعية ويخلق مشكلة صعوبة التنفيذ. من ناحية أخرى، أنه بالرغم من انقسامها، إلا أن بقاء الحوف من ألمانيا كان دافعا مهماً لبلدكم الأوروبي. فقد بقي في معنى أن رصف ألمانيا لغربية مع القوى الديمقراطية في خمسينيات من القرن العشرين يجب أن يدد أي مخاوف من أن ألمانيا سوف تكون خطر عسكريا في المستقبل البعيد. وفي عهد توارن القوى، يقلل الفواعل بعضهم البعض كشركاء بدون التدخل في الإيدولوجيا، والأسلوب السياسي، أو تحيز العناصر السابقة، لكن في نظام ثنائي لقطبية هذه القضايا يصبح تحديد انحيازاتها مهما، كما يرى كابلان Kaplan.

ففي الوقت الذي كان الحوف من معامرة عسكرية ألمانية سائدا، فإن قانونية نظام توازن القوى استمرت في القيام بجزء مهم من حركة التكامل حتى بعد الاعتراف بنظام ثنائي القطبية. وفي هذا الصدد يرى شومان Schumann أن الرقابة فوق قومية على المصادر العسكرية الأكثر حيوية كصناعات الفحم والفولاذ في ألمانيا وفرنسا سوف يجعل الحرب بين الدولتين في حكم المستحيل. وبالتالي أصبحت النظرة المصادرة لألمانيا أقل إثارة لجدل من نظيرتها المضادة لروسيا خصوصا في فرنسا.

لكن نظام ثنائي القطبية ذاته يوفر دافعا نحو السكامل. لأن المحافظة على نظام ثنائي انقطبية المرن يتطلب من الفواعل زيادة قدرتهم في علاقتهم مع أولئك في الكتلة المعارضة. ومن ثم يحتاجون إلى حماية موقعهم في مواجهة الزيادة في القوة لدى الكتلة الأخرى وبالتالي يجب أن يكونوا مستعدين للقتل بدلا من السماح للكتلة المنافسة من إحراز موقع متفوق. فكلما اتقاعتين نخدمان زيادة الميل إلى التكامل داخل الكتلتين أكثر أو أقل في النسبة بالنظر إلى اتنافر وعدم الانسجام بينهما. هذه العملية بدأت بواسطة المنظمة الأوروبية

بلفحم والعوّاد ECSC التي كان ينظر لها كخطوة اقتصادية مهمة إلى الأمام، خطوة الأولى نحو إعطاء أوروبا امتيازات التي تعود على الولايات المتحدة بالرفاهية. من خلال الوحدة السياسية المرافقة لحرية التجارة والاتحاد الجمركي عبر منطقة غسة وواسعة في الموارد المادية والبشرية. فقد قبلت -الولايات المتحدة- تبنيها المفروضة وراء شروط مساعدة مارشال، التي اعتبرت أن التعاون الاقتصادي بين الدول كان أحسن من الحماية التنافسية. فمضت البداية كان ينظر لـ ECSC كخطوة نحو الاتحاد السياسي مع امتيازات اقتصادية مرافقة في المستقبل المنظور.

كذلك ظهور تهديد الكتلة السوفياتية في الخمسينيات من القرن العشرين كان باعثا على جعل أهداف الكتلة الغربية متماسكة وقائمة على الأولويات الوسطية للفواعل الأعضاء. فقد بدا من الضروري تقديم جبهة موحدة أمام الاتحاد السوفياتي وإضافة قوة ألمانيا العسكرية إلى التحالف الأطلسي. وقد توقع صناع القرار في أوروبا أن إعادة تسليح ألمانيا لا يثير قلقا إذا ما تم دعمها في أوروبا الغربية. ووفقا لهذا الاعتبار كان التوقيع على معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للدفاع في عام 1952، مما أدى إلى ظهور قوى وطنية تنادي بإنشاء جيش الأوربي، و طرح ذلك على مجلس أوروبا والبرلمان الأوربي. لذلك، كان ينظر للتكامل في كل مظاهره كعامل لبقوة العرب ضد الاتحاد السوفياتي.

وقد شرح هاينستين Hallstein أهمية التكامل السياسي النهائي الذي يصحح لا يهتم بالسياسات الداخلية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وإنما يهتم بعلاقات الجماعة ككل مع شركائها في بقية العالم. على اعتبار أن تحوّل هذه العلاقات كان أحد الأهداف الأساسية في بناء الجماعة الأوروبية، كعملاق حديد وكبر بشكل يكفي للاعتناء بنفسه في عالم القوى العملاقة.

كما هناك عوامل حادة على التكامل في أوروبا، كذلك للنظام الدول دور كبير في تكوّن الجماعة الأوروبية. فقد رأى أمانى إيتزيوني Amitai Etzioni أن تطور المؤسسات الأوروبية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1956 كان



مسؤولاً للنحول التدريجي في مجال التكامل الاقتصادي بواسطة تقارب القوى المتكاملة الموجودة.

ويمكن تخصيص تطورات النظام في القرن التاسع عشر في ثلاث نقاط كبرى، التي أثرت في جوهر التكامل الدولي وهي:

1 - نظام توازن القوى كان قد عدّ للاحتفاظ بسيادة الدول ومقاومة اميلول لاندماجها، وفي حالة الضرورة يمكن استخدام الحرب.

2 - نظم ثنائي القطبية المرن، في صيغته الأولى من عام 1945 إلى عام 1956، أيد بقوة التكامل بين فواعل الكتنتين لكن كانت نتائجها مسببة لتحالف في تعهدات الفواعل.

3 - بروز فواعل في نظام ثنائي القطبية المرن من الصين، تلك الأمور الكامنة، والمهارات والسكان لساء قوة مهيمنة تفوق القوى الثانية الموجودة التي تلي القوة الأولى؛ من جانب آخر فإن ميل القوى الكبرى نحو الانفرج، وسياسة التفارب، والاتفاق، وماج النفوذ، زائد المشاكل الجوهرية لقوة العظمى التي تفود نظام التحالف، هي بطريقة غير مباشرة عوامل تكاملية لتجمعات قوى المرتمة الثانية.<sup>1</sup>

#### 10- الفواعل الخارجية والتكامل الجهوي :

يرى ريجالند هاريسن أن النظام الدولي يشكل مجموعة من الشروط للتكامل الجهوي. على اعتبار أن التطور السياسي للجماعة الجهوية الذي أخذ مكانة في السياسة الخارجية ووظيفة الدفاع، استقت عنه إجراءات لعملية لصناعة القرار المشترك، في إطار ما أصبح يسمى بنموذج 'النظم الفرعي الجهوي Regional sub-system' في النظام الدولي. بمعنى آخر، لابد يأخذ أي تفسير لتصور الجماعة الجهوية بعين الاعتبار تغير أدوار الأعضاء كفواعل دولية مستقلة، متأثرة بواسطة لتطورات الدولية العامة، وفي نفس مستوى التحيل، يجب أخذ

(1) Ibid, pp. 132-48.

بغير الاعتبار العلاقة الخاصة التي يمكن أن توجد بين الفواعل الجهريين والفواعل حارج المنطقة. إنما محاولة للتعميم حول الدور الفعال للفواعل حارج المنطقة. واهتمامنا متركز على الفواعل الحارجيين الذين لهم علاقة بالمنطقة بالرغم من أنهم ليسوا جزءاً منها، وقادرين على لعب دور مهم وفعال بواسطة قوة منافع الكامل وعدم التكامل التي يتحكمون بها.

فقد قدم إيتزيوني Etzioni مطابقة تقريبية في تحليل لمصلحة عدد استخدام مصطلح 'الخبطة الحارجية external elite'. فهذا يعني أن الفاعل الحارجي مع مصادر القوة المستمرة في الكامل الإقليمي يعملان على توجيه العملية التكاملية وقيادة الفواعل الأخرى لتأييدها. فقد طُبق مفهوم 'الصفوة' ليس على الفواعل الحارجية وحسب وإنما أي فاعل قادر على التأثير ويريد أن يععب دور لقيادة لتأييد عملية التكامل في المنطقة. يفترض المفهوم كما طرح إيتزيوني اتحاذ التندغم الإيجابي نحو التكامل على مستوى الصفوة، وفي العلاقة مع الخبطة الحارجية، مما قاده ذلك إلى صياغة فرصيتين أساسيتين هما: مساهمة مثل هذه لخدمة سيكون أكثر فاعلية إذا استثمار أموالها مسجحة مع انشاء بنية سلطة اجماعية، ولافتراض الثاني هو أن مؤشر التقدم للاتحاد ونجاح الخبطة ينمى في أن دور النخبة الحارجي هو 'الدوائية أو التذوت Internalised'. أي تبني استراتيجيات الطرف الحارجي في عملية التكامل.

المشارك عن افتراض الاتحاذ الإيجابي لتكامل من ناحية الفاعل الحارجي هو توفير نظرة حد ضيقة لتعقد الفواعل التي يمكن أن تكون مدفوعة بتدخل من حارج المنطقة. الأكثر من ذلك، الارتباط يكون بواسطة تحديدهم لمفاهيم 'الدواء' (السياسي الداخلي أو الوطني لدور الطرف الحارجي) و'الانطلاق' (النقطة المتوصّل إليها عندما يصبح الدور المزيد للخبطة الحارجية ليس بالضرورة طويلاً) إنه يفترض قبل (أ) عدم القدرة الأصلية للمنطقة على المبادرة بالنكامل اعتماد على مواردها الذاتية، و(ب) النية الحسنة والنجاح في مواصلة زيادة التكامل، و(ج) ناحية النخبة الحارجية.

عندئذ تحب هذه الافتراضات القلبية يوجب علينا الاهتمام عموماً بالدور الشكلي/الانكساري للطرف الدولي خارج المنطقة مع الفود الإقليمي والأهداف الإقليمية. وفي سباق تطوير نظام الثنائية القطبية الدولي، فإن القوى العظمى لها قدرة وأهداف في كل من العلاقة مع الكتل الإقليمية للدول اسامية في أوروبا المحددة بواسطة نمط الاحتلال في عام 1945، وفي العلاقة بالمناطق النامية المدركة إما بمحالات نفوذ أو مناطق صراع. فالدول الاستعمارية الأوروبية والمصين لها نفس القدرات في أجزاء من جنوب شرق آسيا وأفريقيا. إلا أن الثمن المستمر إقليمياً للطرف ما وراء إقليمي يمكن أن يكون امساز اقتصادي مباشر أو مقياس استراتيجي، أو يمكن أن يكون أكثر نعد؛ يتضح في المنفس الدولي من خلال إدراكه لمصحة الإستراتيجية الحيوية. من هذا اوضح يمكن أن يعني تحب منظر استعراض العضلات كتلك التي قام بها الاتحاد السوفياتي في أزمة الصواريخ في كوبا.

فدعمل داخل المصقة عبر المنظمة الإقليمية، أو من أجل المصحة يجب صهور عبء قوي من قبل الطرف الخارجي الرئيسي على طرف واحد ثانوي، وبالذات تلامي بعض مشاعر الامتعاض من عدم التساوي في لعلاقة. بها كذلك تقلص حتمال الاستياء في المنطقة حول العلاقات الخاصة مع بعض الأطراف، وفي نفس الوقت تسهل الاتصال مع الأطراف الأخرى في المنطقة لأن المنظمة هي الإصار الدبلوماسي القابولي لكل من الاتصال الرسمي وغير ارسمي الممكن. لكن الانتفاع الأكثر تشككاً فيه هو إمكانية أن المنظمة الإقليمية ستعمل إذا كان ضرورياً كشكل من التدخل الشرعي من قبل الطرف الخارجي في شؤون إحدى دول المنطقة، ليس عبر موافقة الدولة المعنية، وإنما بواسطة موافقة المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 152-54.

## سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا حالة تاريخية

يرى ريجلد هيريسن أن عمليات التكامل الإقليمي تتأثر بواسطة نشاط الأطراف الخارجية القوية. فدور الولايات المتحدة في أوروبا خلال الحرب وقرحلة تاريخية تحيب عن بعض التساؤلات. وبعد استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، نجد أن التأثير الأكثر فعالية في تأمير أهداف السياسية لأولية خلال الفترة التي أصبح هناك إدراك عام لتهديد الاتحاد السوفياتي لأوروبا الغربية، هو النكامل واتحالف مع الولايات المتحدة. فقد بدأت هذه المرحلة بخطاب مارشال في 05 جوان 1947 الذي أعلن فيه المساعدة الأميركية المقدمة من أجل إنعاش اقتصاد أوروبا وذلك عبر إيجاد اتفاق بين الدول الأوروبية كما هي متطلبات الموقف. في هذا الوقت كانت مازالت هناك كواصع ضد الاعتراف المفتوح بوجود الستار الحديدي ولذلك وسعت الولايات المتحدة عرضها لأوروبا ككل.

وكانت الإستراتيجية الضرورية لوقف السيطرة على أوروبا ككل من قبل قوة واحدة هي الدافع الأول للدور الأميركي المشترك في أوروبا الغربية. بحيث أن الخطوة العملية الأولى لم تكن بواسطة الضغوط من أجل النكامل، وإنما بواسطة مبدأ نرومان المعلن في رسالة الرئيس الأميركي نرومان التي بعث ها إلى الكونغرس في 12 مارس 1947 التي طلب فيها تقديم 400 مليون دولار كمساعدة لكل من اليونان وتركيا من أجل الدفاع عن الديمقراطية ضد الاعتداء المباشر أو غير المباشر المنسب من قبل الأقليات العسكرية أو من قبل الضغوط الخارجية.

مساعدة مارشان نفسها كانت بالكاد مرضا لتوجيه عقول الأوربيين نحو مبركة الأسلوب "الأميركي في الوحدة بنارية. فالمصباح الفدرالي قد أضاء هناك. وسمحت أميركا لمبادرة بيفين Bevin's Initiative أن تحدد شكل التعاون الذي تقوم به المنظمة. وبالتالي تكامل أوروبا الغربية الاقتصادي كان اسداء تعبيرا عن الخدع الرسمي لسياسة الولايات المتحدة التي أعلن عنها في خطاب هوفمان في باريس في 31 أكتوبر 1949. وإنشاء اتحاد المدفوعات الأوربي في 1950، وفي عام 1951 جماعة الأوربية للمحجم والعزلة رجب بهما في الولايات المتحدة الأميركية عني افراض أن قوة أوروبا سوف تعزز بواسطة التكامل الاقتصادي وبوسطة إعادة لتوفيق بين فرنسا وألمانا. فلم تكن الولايات المتحدة مشاركة رسميا في مفاوضات ECSC ولكن لعبت دورا كبيرا وراء هذه المفاوضات، وضغطت من أجل المشاركة البريطانية، والمساعدة في رسم المعاهدة. فالجموعة لأوربية كانت جاهزة تماما لمبحث بصفة الولايات المتحدة حول المسائل لقصة المرتبطة بأسيس سوق شبه فدرالي كبير، ومن الجانب المؤسساتي، فقد أجريت دراسة حول اللجعة التجارية السنية أثناء فترة التحديد التنظيمي سلطات السلطه العليا في منظمه المحجم والمولاذ الأوربية. وفي عام 1954 مبحث لولايات المتحدة الأميركية قرضا بفسه 100 مليون دولار لـ ECSC عبر بنك الاستيراد والتصدير لإقامه لجنة جديدة على قواعد عممية جيدة.

وفي المحرر العسكري، لم تختل مهام الوحدة الأوربية الأولوية في لسياسه الأميركية الرسمية. فقد كانت متدعة معاهدة بروكسل موازية عسكريا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي، وإيجاد قناة للمساعدة العسكرية الأميركية. فقد حل محلها إنشاء منظمة الناتو التي شكلت عام 1949 كتحالف دفاعي الذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور اللجعة الداخلية العليا المساهمة في الجزء الأكبر من التمويل، والتجهيز والقوات، وكذلك القيادة العليا. كما وقّر التحالف إطارا ضمن الإستراتيجية الأميركية نحو أوروبا التي يمكن الإعلان عنها وتحظى بالشرعية من خلال التعاون مع الأعضاء الأوربيين عليها. إنها أسست روح

النظام ذا الإجماع المشترك الذي تستطيع أسطمة الولايات المتحدة إقناع  
الأوربيين بقبول زيادة حصة عبء الدفاع المشترك على أوروبا.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp. 154-57.

## ثالثاً: مقارنة الوظيفية الجديدة NEWFUNCTIONALISM APPROACH

توطئة  
الجدور والافتراضات  
وحدات التحليل للوظيفية الجديدة  
ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه  
شروط التكامل  
آثار عملية التكامل  
دراسة التكامل الجهوي  
الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي

## توطئة:

تعد الوظيفة الجديدة انعكاسا لحركة النقد الذاتي للوظيفية الكلاسيكية، ومحاولة لتكيف مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية النكامية، واستدراك مواضع الضعف والفشل في الوظيفية الكلاسيكية. وعلى هذا الأساس تؤكد الوظيفة الجديدة على الدوافع الأدائية لفواعل؛ إنها تحث في تكيفية لحب في خط واحد مع الأدوار المتخصصة؛ بأن تأخذ في الاعتبار المصلحة الذاتية والتسليم بها والاعتماد عليها في إدراكات الفاعل المحصط. الأكثر من ذلك، تقوم الوظيفة الجديدة على أولوية صناعة القرار التدريجي وفق استراتيجيات كبرى. إذ ترى أن معظم الفواعل السياسية عاجزين على المدى البعيد عن السوق القسدي بسبب أهم يتخذون مجموعة القرارات اللاحقة كنتيجة لعدم قدرتهم على استبصار العديد من مضامين ونتائج القرارات الأولى. ومع ظهور الكثير من السياسات المتناقضة، فإن الانطلاق يكون من الاهتمام الأولي المشترك الضيق جدا بالقضايا المطروحة بحدة. ويمكن أن تظهر سلطة مركزية جديدة كنتيجة غير مقصودة للخطوات التدريجية الأولى. من ناحية أخرى، لم يعترف ظاهريا معظم الموظفين الجدد بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالأسلوب التدريجي بأنه ليس تبؤيا والتأثر بواسطة فواعل قوية معينة (جين موننت Jean Monnet، سيكو مانشولت Sizzo Mansholt، ولتر هلسستاين Walter Hallsstein، رول برييس Raul Prebisch).

من ناحية أخرى، النظرية الوظيفية الجديدة هي أحد النظريات الشرطية، من حراء وجود أحد القيود المنصص في مصدر المقاربة والتمثل في توفر السياسة للديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة كشرط للتكامل. هذا المصدر يقدم عقلانية لربط المتغيرات المنفصلة الموجودة في نموذج الوظيفية الجديدة في أوروبا الغربية؛ لكن تطبيقه على العالم الثالث هو عديم الجدوى، وعلى وجه التحديد يتوقع مواجهة الصعوبات والفشل في التكامل الإقليمي



بينما في الحالة الأوروبية هناك تنبؤ ببعض النجاح الإيجابي الذي سيحجز. وسبب  
الفشل في العالم الثالث هو غياب العامل الديمقراطي والعلاقات المفتوحة في  
المجتمع.<sup>1</sup>

---

(1) Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing, » *International Organization* 24 (Autumn 1970): 627-28.

## الجدور والافتراضات

النقل الشائع في تطور العلوم الاجتماعية أن لكل ساء نظري ستدراكات وتصحيحات، تصاغ في توب جديد، وتكون بمثابة نفس جديد للنظرية الأم، أملا في الاستمرار والمصادقية في تحليل العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار تأتي دراسة ليون لنديبرج Leon Lindberg للمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الأربع السوات الأولى من إنشائها. فالتعريفات والفرضيات التي طرحها قريبة جدا من تلك التي طرحها قبله هاس Haas. إلا أن هناك بعض التعديلات، وبالرغم من أن البعض منها مهم، لكن في الحقيقة لم يخلق أي تغيير أساسي في هذا لتفسير الجديد، وذلك مقارنة بالمعطيات الإمريقية. من ناحية أخرى، نجد كلا من لنديبرج وهاس ساهما لاحقا في إجراء دراسة عميقة بإدخال تعديلات في مضمون أفكارهما لكنهما لم يتحصلا من الفرضيات لمركزية لأصية. هذه الفرضيات وردت في التحليل النظامي لأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni من خلال الدراسة المقارنة التي قام بها حول أربع محاولات تكملية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين (الجمهورية العربية المتحدة، فدراية غرب الهند، والمجموعة الأوروبية الاقتصادية The United Arab Republic, The Federation of the West Indies, and the European Economic Community).

م تكن الغاية من تفسير هاس لتجربة توحيد أوروبا تقييم ميزات وعوائق أوروبا لموحدة من خلال معاهيم: الأوروبية، الدولية، حرية التجارة، قيم رخاء الدولة. ولا تحليل إيجابيات الفدرالية على التعاون م بين الحكومات، أو الإيجابيات الاقتصادية على الوحدة العسكرية، وإنما كان هدفه محدد شرح وتحليل واقع العملية التكاملية من أجل الوصول إلى الاقتراحات حول طبيعتها.

فالوظيفية الجديدة تعني: وجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، وتنعزز هذه اعممية عندما تسنوي في شكل حركة أين تصبح منظمات جماعات الضغط والأحزاب السياسية ميالة إلى أن تكون مدججة فيها. ولإقحام الجماعات والأحزاب لابد أن يكون القطاع المختار مهما ومثيرا للاهتمام، لكن لا يكون مثيرا للجدل بشكل حاد بحيث تتأثر المصالح الحيوية للدول، ولا تشعر النخب السياسية أن قوتها ومصالحها الواسعة مهددة بشكل جدي. فالمرحلة التكاملية نفسها يجب أن تكون ثمينة في جوهرها. وهذا يعني أن النشاط المرافق يجب أن يكون أكبر من مجموع الأنشطة الانفرادية لكل طرف إن أمكن. يمكن أن تقتضي وربما يجب أن تقتضي بعض المعاناة وبعض التمزيق للأنشطة الموجودة، ويمكن أن تشعر قطاعات أخرى ببعض التوترات والإجهاد والتشويه، هذه النتائج نفسها ستوجد الحاجة، وبالتالي طلب العلاج. ومن ثم يمكن أن تكون العلاجات مقاييس للتكامل الذي يتوسع إلى مجال صناعة القرار المركزي.

في ظل هذه العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب. إنها توشح على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الإيديولوجيا فوق قومية. ابتداءً، يعد تأثير جماعات الضغط عاملاً جديداً في السياسة الوطنية. لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مثل هذه المؤسسات. فمحتوى النظرية هو أن المطالب، والتوقعات وولاءات الجماعات والأحزاب ستتغير تدريجياً إلى مركز صنع قرار جديد. وستحارب المؤسسات المركزية وتصبح قوة دافعة أو محركاً للجماعة.

هذا هو المنطق الموسع للتكامل، ويسمى بطريقة أخرى 'تأثير الانتشار Spillover effect'، أين السياسات لا تنجز إلا في حالة توسيع نطاقها، وتكون انعكاساً للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفية. فقول كل مرحلة من مراحل

عمية التكامل يُفسر بشكل أفضل بواسطة تقارب مطالب الداخل مع مطالب الدور المعنية، وليس بواسطة تخط المطالب المقاربة والآمال.

من ناحية الجوهر، يتوقع أن تتعاضد الوظائف والسلطات في المؤسسات المركزية عبر عملية الانتشار، ويتجاوز التكامل تدريجياً منطقة السياسة الحساسة، عندما تكون المصالح الحيوية هي الرهان. وعندئذ سننق وتتمو جماعة السياسية الحزبية. وعند إسقاط هذه الأفكار على الخبرة الأوروبية، يمكن لزعم أن تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والنفوذ حمل صاعات الفحم والنفوذ لدول الأوروبية الست الأعضاء على التكامل، وتقبل بأن تراقب من قبل مؤسسات مركزية، وخصوصاً من قبل سلطة عليا مهمة توجد من بين هذه لصناعات تلك سلطات فوق قومية *Supra-national powers*. عندئذ تصبح السطاب المنظمة لهيئة العدا مركز ضغط من قبل الشركات الصنعة والمنظمات المالية، وتصبح بإمكان المنظمات العمالية الاتصال مباشرة أو غير مباشر برجال الصناعة في القطاعين (الفحم والنفوذ). وهذا سيعزز مكانة الهيئة العليا *High Authority*. في نفس الوقت، سوف تتلاحم الجماعات عبر الحدود الوطنية لتحقيق مصالح جماعها الواسعة. فقد بدؤوا بتحرير السوق المشترك الخاص بمنتجات الصنعتين، مما وفر إجراءات التكامل التي يمكن بنيتها في القطاعات الأخرى. ولذلك بدؤوا يضعون بمساعدة الأحزاب التي تمثلهم من أجل توسيع التكامل وإعطاء سلطات أكثر إلى السلطة المركزية العليا. وتفسير الوظيفة الجديدة لتصور عملية التكامل في أوروبا هو أن الصعوبات وانصالح أنتجت التقارب في الرأي المؤيد لتكامل بين الحكومات الوطنية، برغم من وجود أهداف متباينة وتوقعات متباينة.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp.77-79.

## وحدات التحليل للوظيفية الجديدة

### 1- الجماعة أساس السياسة :

معظم الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأُصُورحة أصبحت تدريجيا سائجة الآن بين كتاب الوظيفية الجديدة. فجوهر الفكرة هو أن مبدرة مناقشة شكل التوحيد السياسي يكون مقبولا من الجماعات الأساسية المشكلة للمجتمع المتعدد، ولا تتطلب تأييدا من الأغلبية الساحقة، ولا تحتاج إلى الإنقاء على انتطابق في الأهداف بين جميع المشاركين. فجماعة الفحم والفولاذ الأوربية قبلت تداء لأها قدمت امتيازات مختلفة لجماعات متعددة.

فالأُكيد ها على عكس الفكرة الوظيفية، لا عموض فيه. إنها الجماعات الأساسية في المجتمع المتعدد التي قوها هو مفتاح بقاء الجماعة. فالعملية لا تقوم على التأييد الجماهيري، إذ يمكن أن تكون المصالح مخفية دلسبة لجماعات المختلفة. وإحالة المؤيدة للقبول والنجاح النهائي مثل هذا الشكل من التكامن أن يتم عبر مرحل، لأن الدول المشاركة مقسمة إيديولوجيا واجتماعيا. الأكثر من ذلك، قبول مثل هذا الشكل من الكامل يكون مربحا بشكل كبير إذا كان بين الجماعات المشاركة الصناعية، والسياسية، وتعطي مثل هذه الجماعات قيمة كبيرة للتشارك الأولي.

فنظرية الجماعة التي تقوم عليها هذه التوقعات والشروط قد تمت مناقشتها في كتاب 'ما وراء الدولة القومية Beyond the Nation State' الذي ألفه هاس Hass. إذ يرى أن فهم الجماعات كبنى اجتماعية، والمصالح الواضحة ولميزة وترجمتها إلى سياسة؛ ودورها التنظيمي الكلي (الجماعات) مقصور على احوائب الوظيفية والسياسية، وحياتها تساهم في النظام المسيطر وثقافة النظام.

لكن مفهوم نشاط الجماعة هذا لا يقتضي افتراض الخير العام أو المصلحة العامة، وإنما تعمل بشكل جماعي على القضايا الأساسية. فبدأ بطرحنا إلى لتعهد العام حول الإجراءات الخاصة بحل النزاع، نحدد أن العهد هو نتيجة استمرار تفاعل الجماعات. كما أن هناك اتفاق حول وسائل إنجار الرفاهية، وليس حول محتوى القوانين والسياسات، ولا حول الوظائف اللاحقة. فافتراض تناغم الجماعات المتعددة المتنافسة في المجتمع القومي، مع الاتفاق حول وسائل حل النزاع انداحي بانصراف السلمية، كانا سببا لتوجيه هاس الانتقادات إلى ميتراي Mitrany. فقد رأى هاس أن دافيد ميتراي أهمل دور القديون في توفير الإجراءات القانونية لسطم الاحتلافات بين مفاهيم الرفاهية المتنافسة. هذا الدور ودور المؤسسات المصدرة للقوانين تفرض ساء على حلفية افتراض محدودية طبيعة نشاط الجماعة. لذلك، والطريقة الوظيفية الجديدة تعترف أن المؤسسات المركزية مع صناعة سياسة القوى لها دور حاسم لا بد من القيام به. ولابد أن تلعب مجرد دور انفعول به أو المتأثر ولكن دور ترقية عملية التكامل، وإيجاد الحلول التي تحل لتراعات. سوف تؤثر فقط المؤسسة المركزية في التكامل السياسي إذا اتبعت السياسات التي تقدم تصعيما في التوقعات والمطالب الخاصة بإجراءات لتكامل. إنما سياسة لا تجعل نشاط المؤسسات معززا للعناصر الأخرى، كعمله التكامل الأساسية، وبعيريات في سنوك العمل والعمل والجماعات الأساسية الأخرى، وإنما تميل نحو التوحيد على حلفية الساعات لوطيه اسابقة من أجل وضع سياسة مشتركة وتحقيق مكاسب مشتركة. فجماعات الضغط ستشارك في الجو العدرالي وبالتالي تضيف دفعا للتكامل.

بالطبع النتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها هي أن جماعات الضغط مثلها مثل الجماعات السياسية ستقوم بتأييد المؤسسات المركزية الجديدة والسياسات أو معارضتها ساء على حساب الربح. ليس "الصالحون لأوروبيون Good Europeans" هم المشئون الأساسيون لجماعة الإقليمية التي تتنامى فيما بعد؛ وإنما عملية تكوين الجماعة يتحكم فيها من قبل جماعات التي لها

مجموعة من المصالح والأهداف، وراغبة وقادرة على تحقيق طموحاتها عبر الطرق فوق قومية عندما تبلو هذه الطرق ناحية.

عند تحديد الموظفين احدد للدور المهم للمؤسسات المركزية للجماعة اتكاملية، كانوا من اوضح واعين الحاجة إلى مبادرات حكومية أو شبه حكومية، وقيادة من أجل توفير توجيهات سياسية التي تحقق التكامل وتخل النزاع. لكن بتعدين نظره الجماعة الأساسية للسياسة، يصبح دور 'حكومة هو خلق الاستجابة بدلا من القوة والاستقلالية. ولذلك ستتجاوب الحكومات اوصية مع نفس الصغوط العامة المؤيدة للكامل مثل المؤسسات المركزية نفسها. لأكثر من ذلك، التحب الحكومية سوف تدمج في عمية صدعة القرار اركزية وتريد من درجة التماثل معها. وإدراك المصالح الوضعية يمكن ألا يتطابق دائما مع لسياسيات المطروحة من قبل الجماعة ككل، وفي مثل هذه لأوضاع، هناك اعتراف أنه يمكن توقع السلوك الوطني الذي سوف يحاول أن يتملص من التزامات المعاهدة. ووفقا للدراسة التي أجراها عام 1957، يرفض هاس Haas إمكانية مقاومة من قبل الحكومات لتوسيع السلطة المركزية.

من ناحية أخرى، يعترف هاس أن هذه الافتراضات حول علاقة بين مصالح الجماعات الاقتصادية، والحكومات والمؤسسات اركزية هي محدودة في تطبيقها. فقد وضع تحلبه في السياق الشرطي للاقتصاديات الصناعية، ووقع في شرك التعقيدات النجارة الدولية والمال، إذ أن المجتمعات التي تكون فيها المصالح الاقتصادية معبته لمرقف السياسي والقنوات الضخمة بطموحاتها عبر الأحزاب السياسية؛ هي مجتمعات تتماشى مع المحب في المنافسة وفقر القيم الأساسية، لكن هذه المنافسة تكون محكومة بعبول المعايير البرلمانية أو الديمقراطية الرئاسية. لذلك كان هاس مترددا قليلا في تطبيق تقنيات التحليل هنا في دراسة الكامل في ظل لباتو و المنظمة الأوروبية للعاور الاقتصادي أو العلاقات الأميركية-الكندية.

وبناء على ذلك، يرى أنصار الوظيفة الجديدة أن لا المقارنة الوظيفية أو لفدرالية تصبح لشكل 'الإقليمي كالوظيفية الجديدة، وسواء كانت الوظيفية

الحديدة إستراتيجية أو نظرية تفسيرية: فإن مفعولها محدد بحالات وجود الشروط الخلفية الضرورية للتكامل الإقليمي.

فالقصة الحية في الوظيفة المحددة هي أن المجتمعات المرشحة للتكامل هي اجتماعات المركبة، المتعددة أين تكون الحكومة هي مركز صراع جماعة، وتوفر إجراءات توفير حلول هذه الصراعات، وبناء على ذلك إيجاد الإجماع حول قيمة هذه الإجراءات. فالمجتمعات هي في الحقيقة نظام كمي System Dominant وليس نظاما سياسيا فرعيا كليا Political-sub-system dominant. فالعملية التكاملية بين مثل هذه المجتمعات احدة في اتقدم سبب أن الخطوة التكاملية الأولية تقوي مستوى جديدا من حساب المصلحة من قبل مثل هذه الجماعات. إنما تبحث عن العلاجات التكاملية، المنظمة على قاعدة اتعدد الوصفي لهذه الاعاية. فالمؤسسات الإقليمية تستجيب بنسبة مثل هذه المصالح، وتقوي الخصوات التكاملية الحديدة. بمعنى خلق داخل الجماعة الحاجة إلى عملية التكامل الإقليمي.<sup>1</sup>

## 2- الانتشار: Spillover

مجموعة الافتراضات حول ديناميكيات التكامل المرتبطة بسوك لجماعات، والحكومات، والمؤسسات المركزية المطروحة عموما في الوظيفة الحديدة لخصت في مصطلح 'الانتشار Spillover'. بالنسبة لاس يحدث الانتشار سبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذا المهمة نفسها توسعت. وأعاد ليندبيرغ Lindberg صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنها العملية التي يصح الفعل فيها مرتبط بهدف معين، ويخلق وضعية التي يصبح فيها الهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتحاد مزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا. فالعملية يمكن تصورها تعمل

(1) Ibid. pp.79-82.



بعده ضرق. فالخطوة المفترضة في التكامل يمكن أن تعدّ شروط المنفعة بالطريقة التي تطالب بالقرارات السياسية المركزية الجديدة، سواء لتقويم ميزن لمصاح استجابة للضغوط أو بسبب تصور اخذ عند اتخاذ الخطوة، والأهداف لاقتصادية لأخرى متأثرة بالشروط التنافسية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أن لإجراء التكامل يمتثل أن يكون على درجات، وفي شكل إعادة توزيع الفوائد، كما أن بعض الدول أو الجماعات يمكن تكون أوفر حضا من غيرها. ونظ إعادة التوزيع، يمكن أن يكون صعب السبب، وقل بعض الدول الأعضاء يمكن أن يشكل صعوبة في الاتفاق وبالتالي يؤدي إلى تفويض مهمة التقويم إلى المؤسسات فوق قومية، وبالتالي مل كبير لقبول مبادرات منظمات فوق قومية مثل لجنة الأوروبية للجماعة الاقتصادية Commission of the European Economic Community. فهذه الأفكار هي اقتراحات تساعد على تأسيس 'أساسي' واسواق 'Principles and Precedents' و'النقاط الثورية' 'Points' المسهلة للتفاوض.

هناك مظهر آخر للانتشار الذي استلزم نشاط الجماعة الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لتساعد التوقعات وتغير القيم في ظل وجود حجم معين من التكامل، وهو ما جاء في حديث لـ ليندبيرغ Lindberg عن تسريع اتفاقية 12 ماي 1960. فقد شرح ليندبيرغ Lindberg ما هو جوهر في عملية التغذية الرجعة كما حددت من طرف ألمانيا الغربية. التغذية الرجعة تسبب شبكة الاتصالات المنتجة بالفعل كاستجابة لمداخلات المعلومات، ومتضمنة لنتائج فعلها في المعلومات احديدة عن طريق تعديل سلوكها اللاحق. فقد وضعت معاهدة روما شرطا لتسريع عن طريق تغيير الحدود الزمني. ولذلك لابد من تطوير الزخم الذي هو أعظم مما كان متوقعا، أو لابد من الضغوط الخارجية المهددة للسمو أو تكامل الاتحاد، فسيبل وسرعة التقدم يمكن أن يكون ضابطا لهذه التأثيرات المقابلة.

محدولة تنقيح هذه الافتراضات بهدف الوصول إلى 'المسقط المتعدد Expansive Logic' القاضي بأن لا بد من بلورة افتراض مؤداه أن بعض المقطعات هي أكثر أهمية من مقاطعات أخرى وتمتلك إمكانيات كبيرة في الإشعار. من هذا المسقط اعتبر هاس Haas أن الوظائف التنظيمية أو المهام المسهمة في معظم عمليات التكامل في أوروبا، وأحدثت بعين الاعتبار في عمل مجلس أوروبا، ومضمة حلف استعمار الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية، ومسطقة حرية التجارة الأوروبية، وكذلك في الجماعة الاقتصادية، أشارت إلى أنه برغم من لسطحية، فإن لوظائف الاقتصادية كان لها التأثير الأعظم في عملية السكامل، بارغم من أن ليس كل المنظمات المتنافسة اقتصاديا كان انجازه جيدا. وبناء على هذه لتجربة الأوروبية، يرى هاس Haas أن انتحصر في المهام الوصفية يبدو مهما، لكن تحصر المهام هذا يمكن أن يكون حد تافها عندما يبقى خارج تيار توقعات الإنسان والأفعال الحيوية للتكامل. فلوظيفة انحصار يجب أن تكون في نفس الوقت متعددة ومهمة اقتصاديا بالنسبة للجماعات وعموم الناس. أم بالنسبة لوظائف غير الاقتصادية فإنه لا يتصور لها نفس قوة الدفع والتحفيز بعمية التكامل. فالوظائف النفاية مثلا، ليست مرتبطة بشدة مع الشعور بالحدوث. واعتدون العسكري والدفاع يعرض قليلا من قوة الدفع لتكاملي بسبب عندما تكون العلاقات مدركة بين عبء الدفاع وإساءة لاقصادي وتعهات الرفاهية. وفي هذا الإطار وجد اترزيون Etzioni نفسه متفق مع هاس Haas لاحقا. ففي المستوى العالي لقوة دفع الانتشار الخاص بمضاعات محتففة من الأدنى إلى الأعلى، فقد وضع (اتريوني Etzioni) في المستويات الدنيا خدمات الوظائف مثل التعاون الريدي، تحديد موحات الإذاعة، تعاون الشرطة؛ تديا، لمنظمات المتاملة مع العمل؛ الصحة، والشؤون الثقافية؛ ثالثا، لاتفاقات احمركية، المنظمات العسكرية، وراعا، الاتحادات الاقتصادية أو الأسواق المشتركة.

فالاختلافات بين القطاعات تحسب قطاعيا من خلال أهميتها بالنظر إلى علاقتها بمفاهيم الرفاهية؛ وقطاعيا من خلال درجة ارتباطها أو اعتمادها ابتداءً مع القطاعات الأخرى. فقد لاحظ اترزيوني Etzioni أن القطاع العسكري معزول بشكل كبير ومستقل ما عدا عندما نكون هناك تعبئة صناعية لأغراض عسكرية. إذ أن الوحدات العسكرية لدولتين تستطيع أن تكون متكاملة، ونسوق في حطتها الحربية، وتشارك أساطيلها البحرية في الماورات المشتركة، وتكثف في تادهما للمعلومات العسكرية، إلخ، بدون أن يكون لها تأثير على لقطاعات الاجتماعية. فقط عندما يصل التكامل إلى المستوى الأعلى في صناعة السياسة عندها يكون انتشار عظيم داخل القطاع السياسي، وعندما تنصب عمية التكامل بعض التكامل الحكومي. أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه يؤثر على جميع المجالات الاجتماعية: المستهلكين، المنتجين، لإدارة، أعمال، امزراع، الأعمال الصغيرة- ولذلك يميل إلى أن يكون له ارتدادات سياسية شديدة.

فقد قدم اترزيوني Etzioni رؤية نظرية وسوسولوجية تؤيد نظمه انتمائي. إنه أكثر وظيفية للجماعة الجديدة لتجميع وحداتها (تكامل) من 'التكيف' إلى 'القانونية' أو 'المعيارية' أو العكس بالعكس في نموذج بارسونز التكيفي بالأنظمة الفرعية الوظيفية. فكل التتاليات الأخرى هي أقل وظيفية. من ناحية أخرى نجد كل من دويتش Deutsch، هاس Hass و اترزيوني Etzioni قد بنوا تحليلهم على النمو الاقتصادي من أجل تنقيح مفاهيمي آخر لفكرة 'الانتشار' Spillover، وأعطوا خصوصية أكثر لعدد الزم. إذ أن هناك تغيير واضح يرسم النظرية الصحيحة بين مستويين افتراضيين هامين لعمية التكامل. وتكون الخصوة الأولى مقبولة ومتمثل أن تتخذ بشرط وجود الحد الأعلى من الإشهار، وستكون مرافقة بأعمده التفاؤل العالي والتشاؤم في نفس الوقت. ومن ثم تكون هناك منظمة مركزية ومفاتيح بدائية غير واضحة، وغير مجربة، وتعمل حكومات الدول الأعضاء والجماعات الوظيفية على التكيف لهذه الغرض

التعاوني. تم تكون الخطوات اللاحقة مخنفة في مطلقها الصريح. وعمرود تامي نطاق سلطه الجماعة وأهمية النشاط المركزي و التخصيص والتطبيق وريادة الفاعلين لأعضاء، يصبح لابد من تعديل الافتراضات حول الانتشار Spillover امؤثرة في السياسات الجديدة. وستبقى السياسات احديده في تزايد إلى درجة أن يضيف إلى هيكل السياسة تقاليد عمل جديدة، لكن هناك نقطة نظرية والتي نالت أهمية جديدة وهي عملية التعزيز الذاتي. هذه النقطة يمكن تسميتها كذلك بنقصة "الإقلاع" Take-off وهو تشبيه بالطائرة عندما تقمع من الأرض لابد أن يكون لديها سرعه جديدة وقدرات تعبوية جديدة. ويعرف يثريوي نقطة الإقلاع بأنها تحدث عندما يصبح للعملية قدرا تركيبيا كافيا من قوة الدفع والاستمرار بنفسه. بمعنى، بدون تأييد الوحداد الخارجية غير العضوة. ويعرف كل من دويتش وهاس نقطة الإقلاع بدون الرجوع إلى فواعل حارحية كنقصة نبني عليها النخب السياسية المهدف التكاملي، فهي ارتفاع إلى عام المؤيدين المتحمسين لموضوع الكامل الذي يصبح هذا الأخير رحمة الداعي. بالطبع هناك عموص كبير حول المصطلح. فكما استخدمه دويتش وهاس يمكن تطبيقه على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد عندما تم التوقيع عليها، النقطة الأساسية بالطبع هي عند تبي النخب المهمة للهدف التكاملي. يلاحظ أن تعريف يثريوي يتطلب افراض أن النخب الحارحية تكون مسخرطة في العملية التكاملية. من ناحية أخرى يمكن أن يستخدم المصطلح في تقديم فكرة نظرية تتمثل في قوة الانتشار الذي يولد صعوط، تستلزم استثمارا مهما لأصول جماعات الافصادة الأساسية، وللتأثير بطريقة ما على 'مطلقها لمتدد Its expansive logic'.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 82-86

## التفاعل بين دوافع النخب والانتشار:

وجد هاس Haas دليل التكامّل في الدراسة التي قام به حول شطّ النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفولاذ الأوربية؛ وكذلك دراسة مشروع شومان Schuman Plan لعام 1950 الذي اقترح تأسيس جماعة لفحم وفولاذ وانتوقع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية في عام 1957، عبر الانتشار Spillover الناتج من تفاعل المصالح المتنافسة.

وعندما لم يكن هناك إجماع بين نخب الدول الأوربية الستة الأعضاء في الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ رمن تأسيسها، ولم يكن هذك عهداً ريديوجي وسع لمنظمة فوق قومية Supranationalism، كان هذك تقارب في المصالح الفردية قصير المدى الذي سمح لمشروع شومان لأن يكون أدنياً. وبالنسبة لكثمة المستفصاة وفعليه المنتجين للفحم والفولاذ في كل الدول الستة الأعضاء في جماعة الفحم والفولاذ الأوربية قد رحبوا بالمنظمة لأنها تؤدي بهم إلى الاستعادة من أسواقهم. وأيدت معظم الاتخادات الحاربية المنظمة لأل اتعدون على مستوى فوق قومي حسن من قوة تعاوضهم في اتفاوصات الوضوية.

وبسبب وجود قضايا سياسية حلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزاً للنخب لسحب عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الستة الأعضاء في منظمة لفحم وفولاذ. فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتخادات الاشتراكية والمسيحية في شكيب لوني مترافق مع معارضيتهم من الدول الأعضاء، لأهم أدركوا أن مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق قومية المنظمة للاقتصاد اصناعي. التي مصباح العمل فيها ثابتة ولها فوؤ مهم. فقد وجدت لنخب في كل دولة عضو أن التكامّل الاقتصادي عبر المؤسسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر القارب في الأهداف العملية دوافعاً لتوسيع التكامّل إلى قطاعات أخرى غير الفحم والفولاذ.

في الوقت الذي اتخذت فيه تغيرات في النوحه بين السحب غير الحكوميه، فإن إدراكات النحب السياسيه كذلك تتغير ليس بسبب بزيد شماس جماعه المصلحه على مسنوى فوق قومى، وإنما كذلك بسبب المشاكل الساحه عن الاتفاق الأولى لإنشاء منظمة الفحم والفولاذ التي تنطط استمراريه واتصل موسع وستشاره بين النحب الحكوميه. ففي هذه المفاوضات، تصرف السلطة العيايا High Authority في جماعه الفحم والفولاذ كمرسوط فوق قومى صادق، يصعد المصالح المشتركه بواسطه إنتاج حلول الصفقات 'السمله' التي تجمع بين إشباع المصالح إلى احد الأقصى على المدى القصير وتقلص من المعاده على المدى البعد إلى الحد الأدنى. وسحقق هذه الخدمه، فإن السلطة العيايا High Authority تريح متزله عاليه ومهمه، مادام أنها في مركز عمليه التفاوض.

مارع من أن مفهوم الانتشار في الوظيفيه الخديده بدا معزرا بواسطه توسع النشاط التكاملى عام 1958 في الشؤون الطاقه المدريه والاقتصاديه عموم، إلا أن تطور الجماعات الأوربيه في هذا الوقت قد أثار العديد من المسائل حول افتراضات المقاربه الوظيفيه الخديده. فقد وجد في اندرسات لى أجريت حول نشاط جماعه المصنحه في الجماعه الأوربيه الاقتصاديه أن إعادة توجيه الجماعات قد أخذ مكانا، لكن حجم هذا الجهد ما زال موحها نحو الأهداف لوطيه، وأن جماعات مصالح قليله كانت قادره على الاشتراك في الإجماع فوق قومى حول القضايا السياسيه.

فقد وجد عموما أن جماعات المصالح في اجماعه الأوربيه هي أكثر فعاليه في العمل على المستوى الوطني بواسطه ممارسة الضغط على حكوماتها، ومع مرور الوقت أصبحت الدول 'الأعضاء' تأتي إلى اجماع مجلس الوزراء لإرساء سياسه الجماعه الأوربيه التي هي في الأصل صيغت عبر إستراتيجيه التفاوض الوطني، وبعد ذلك تصبح هذه السياسه غير قابله لتأثر من قبل جماعات المصنحه التي تعمل على مستوى فوق قومى. لكن نسب توسع أنشطة وعصويه الجماعه 'الأوربيه' بدأ التحكم في انفضايا يتدفق من أيدي وزراء

الخارجية إلى أيدي وزراء التجارة؛ الزراعة وما إلى ذلك، مما حقق نوعاً من  
لوبي فوق حكومي وتمي لسياس مع أو يكمل أنشطة جماعات لمصلحة  
الخاصة.

بينما تحوّل الجماعات الأوروبية التي دامت عقدين من الزمن أثارت شك  
جديد حول حسمية انتشار التكامل الاقتصادي ليمتد إلى التكامل السياسي، فإن  
الضعف في المقاربة الوصفية الجديدة هو أكثر جدية من ذلك. ففشل الدول  
الأعضاء في الحسنة الأوروبية في تحقيق التكامل في السياسة العليا بواسطة أدوات  
الانتشار انطلاق من التكامل الاقتصادي هو نتيجة للاختلاف حول الأهداف  
الوصية، والاختلاف في ظروفهم الوطنية، وضعف في توحيد القضايا الأوروبية  
المميزة.

فعلاية الانقطاع بين التكامل الاقتصادي والسياسي أدت بحوريف أي  
إلى القول أنه يجب تعطيل العمل بمفهوم التكامل في العاصر الاقتصادية،  
ولسبسيه والاحتجاجية، ويجب أن يقاس كل عنصر من هذه العاصر بمؤشرات  
ماسبة (مدق البريد كمؤشر للتكامل الاجتماعي مثلاً).

وقد قدمت مقارنة بديلة من قبل كل من ليون لينبرغ وستيوارت  
شيجولد Leon Linberg & Stuart Scheingold، التي تتضمن فكرة أن  
التكامل السياسي يكمن في تحويل سلطة صناعة القرارات من المستوى الوطني  
إلى المستوى فوق قومي في محالات السياسة المحتلة، فقد اقترحا أن العملية  
الجماعية أو صندعة القرار فوق قومي يمكن أن تتصل في:  
1- إشباع العاية الأصلية المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء (مثلاً تثبيت  
السياسة لرراعيه المشتركة في الجماعة الأوروبية الاقتصادية).

2- اتراجع عن العاية الأصلية بسبب فشل اللوائح المشتركة المقبولة  
والسياسات في أن تكون منتجة (مثلاً حالة إحقاق سياسة النقل في الجماعة  
الاقتصادية الأوروبية).

3 - توسيع الالتزامات التي وراء هذه الغاية المتصورة كما حدث عندما توسعت الجماعة من الفحم والصلب في منظمة الفحم والفولاذ الأوربية إلى الاقتصاد العام في الجماعة الاقتصادية الأوربية.

اللافت للنظر في هذه المقاربة هو تأكيدها على تحويل السلطة والشرعية من لدول الأعضاء إلى مؤسسات وإجراءات الجماعة، ومنحها انصورية مركبة لبدء الإحراز، والانكماش والتوسع في مجالات القصية المحيطة المقامة حول المحاولات التكملة. فالتأكيد على ما سماه Haas 'Authority-Legitimacy Transfer' يكون يشكل تقوم الدول استغلة بالتدور عن بعض سيادتها بدلا من تعبير ولاء النجبه إلى مركز جديد، الذي عمل الوصيفية الجديدة لتأكيد عليه في طروحتها الأولى. تعبر آخر في المقرره الوظيفية الجديدة والنمسل في أنها أعطت اهتماما أقل لعلاقات بين انظام الإقليمي والعالم الخارجي، وعوضت ذلك بالتركيز على أنشطة وطموحات النخب داخل المنطقة. فقد ركز عمل اميني إيتزيوني Amitai Etzioni حول التكامل الإقليمي على أهمية النخب اإحارجية في العممية، وفي حله الجماعة الأوربية الاقتصادية فقد تبين أن الضغوط الديموماسية والاقتصادية والعسكرية التي مورست من قبل الولايات المتحدة قد عززت التكامل الأوربي إلى درجة أن تأيد لولايات المتحدة الأميركية لبريطانيا على اندخول في الجماعة لأوربية في عام 1962 كان مقابلا للرفض الفرنسي المطلق.<sup>1</sup>

### 3- سوابق الظروف الإقليمية Regional Background Conditions

تعني سوابق الظروف الإقليمية العوامل المؤيدة للتكامل التي تسبق وجود عملية التكامل أو تكون تمهيدا لها سواء تعلق الأمر بالنجارب والمحاولات التكملية التاريخية أو تدخل الجغرافيا أو تدخل العوامل السوسوسياسية. وهناك

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 249-53.



عدد من المحاولات بدلت من أجل حساب "سوابق الظروف Background conditions"، هذه الحالات التي يمكن أن توجد التكامل بين الدول سوء توفير لدفعه لممكنة أو تعزيز إمكانيات إبحار الهدف. فقد قام كارل دويتش Karl Deutsch بأحد التحليل الأول، مستبضة من 14 حالة تاريخية مؤيدة للظروف. كل هذه المقدمات معبرة عن العلاقات بين الفواعل كالتماثل وعدم التماثل، الاعتماد المتبادل والتبعية، الاتصال والانسحاب. فالجهود التي بذلت من أجل توسيع وتحسين لإطار التحليلي الذي طرحه كارل دويتش، كانت حول تغيير الأولويات لبائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الإقليمية الجسيمة والفواعل الأعضاء فيها.

فقد طرح كارل دويتش في تحليله، أن اختلاف الظروف يمكن أن يكون ميزة الاستراتيجية المحسنة للتكامل. ولتوسيع المعنى أكثر، فإن الضعف في بعض أعداد التوحيد يجب قلبه إلى توازن عملي بواسطة قوة حصة في بعد آخر. ومن محتمل أن يكون اكتشاف النتائج الممكنة للسبل اختيارية بواسطة تحقيق أمن الجماعة والاستقرار المواقعي المتقدم من قبل الجغرافيا أو من قبل الوضع السياسي. الملاحظة البسيطة هذه الفكرة، ترى أن الاستراتيجيات المختلفة لتكامل يمكن أن تقوم على شروط مختلفة؛ إنه استخدم لفكرة مستمرة لتقييم الدراسات ذات العلاقة. ولذلك يجب أن نخصص والشروط المفترضة في مقاربات أساسية للتكامل؛ منها اختبار رأي الوظيفية الحديثة القائل بأن لصناعة متقدمة؛ والديمقراطيات المتعددة، هي أحسن العناصر المرشحة نجاح التكامل، وأحر، الافتراض القائل أن قدرة التكامل تتحقق بواسطة الهدف الطويل المدى من خلال أدوات الإستراتيجية المتدرجة، إنما مرتبطة شروط التحكم وتكوين الإجماع في الوحدات الأعضاء في التكامل، لكن مادرا ما نجد هذين العنصرين من الناحية العملية.<sup>1</sup>

(1) Ernst B. Haas, Ibid, p. 95

## ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه

قدم جوزيف ناي J. S. Nye محاولة إعادة تقييم الوظيفية الجديدة بما يجعلها أكثر فاعلية للتعميم في مناطق التكامل المتخلفة من العالم. انطلاقاً من اعتقاد أنصار هذه المقاربة أنها هي أكثر ملاءمة لتحليل حالات التكامل (كالأسواق المشتركة التي أُسست فيها مؤسسات مهمة أو تحقيق قوى السوق) من التحليل المهمل للعلاقات البنيوية. إذ ليست كل المنظمات الاقتصادية الجاهزة تستمر قوى مؤسساتها أو لبرالية مهمة. فمشاريع السوق المشتركة المستعنة تمثل هذه الشعبية اليوم هي أكثر تشاركية من السوق. لكن في أي حالات التي تتحقق فيها قوى السوق المهمة أو القوى المؤسساتية بواسطة جماعة من الدول يمكن أن نجد التساقط التي تمنح السلوك السياسي؟ هل صحيح أن الأسواق المشتركة لابد أن تتطور نحو الاتحاد السياسي أو تترك نحو التفكك وعدم التكامل؟ باختصار، ما هي ديناميكياتها السياسية؟

حالة توحيد أوروبا: اتخذ أرنست هاس Ernst B. Haas من القوى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في سنوات 1950-1957 كاستراتيجية مترابطة عرسية للوظيفية الجديدة الخاصة برحال الدولة، والمرتبطة بوضوح بالأحزاب وجماعات المصالح، ووضعها في مفاهيم نظرية بحيث كانت ثرية في تويد الدراسات في كل من أوروبا وفي مناطق أخرى. فقد نقح فيما بعد إرنست هاس Ernst B. Haas، وليون ليندبيرغ Leon Lindberg وآخرون الصياغات ومفاهيم الأكاديمية الأصلية للوظيفية الجديدة كما طبقت في أوروبا؛ وناقش كل من إرنست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتير Philippe Schmitter مقاربة التي مارانت في تطور ومن احتمال أن يكون نموذجاً أكثر قبولاً لتحليل المقارن.

لكن برغم من هذه التفتيحات، إلا أن المقاربة الوظيفية الجديدة مازالت تتضمن عدداً من الأخطاء التي تعكس جذورها في خمسينيات لقرن العشرين.

لهذا السبب كانت المقاربة موسوعاً لانقباد كبير (بما في ذلك الانتقادات من قبل أصحابها) والتساؤل حول استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل لمقارن في كل من اسياق الأوربي المنغير وفي العلاقة بالمناطق الأقل تصورا. ومع ذلك، فبالمقاربة الوصيفية الجديدة الأكاديمية لنا عند من المزايا. فقد طوّرت بمجال عمل نظري معقد للباحثين؛ إنها حددت العديد من المتغيرات المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدم هذا العمل لمعالجة متغيرات؛ وبالت قبولاً معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة لمقاربة الخاصة بسياسة الأسواق المشتركة.

ويمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصح غير خاصة بأوروبا لاستخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن إذا ما تم القيام بالمراجعات التالية:

- 1- إبقاء المتغير التابع أقل غموضاً.
- 2- فكرة السيل الواحد، للانتقال من الوظائف الشبه تقنية إلى الوحدة السياسية بواسطة أدوات الانتشار والقوى العاملة المحتملة الأخرى والسبل المتضمنة فيها.
- 3- إضافة أطراف سياسية أخرى.
- 4- قائمة شروط التكامل المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على عمليات التكامل في المناطق الأقل تطورا.<sup>1</sup>

I. المتغير التابع. الغموض الذي ينف المفاهيم المستخدمة في دراسة التكامل أضحي معروفاً، وكذلك "السياسوية الآلية Automatic politization"، كمغير تابع في نموذج إيرنست هاس Ernst B. Haas وعليب شميتير Philippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في لتأكيد على ما إذا التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول يؤدي تلياً إلى الوحدة السياسية؟ وهل يعكس اهتمامات الوظيفية الجديدة الأوروبية لعقد تحلي من الزم أكثر من

(1) J. S. Nye, «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-97.

اهتمامات النخب في الدول "الأقل تطورا" التي ندخل في مشاريع التكامل؟ ويمكن أن يجيب المستكبرون بأن الجواب على السؤال الذي طرح في نموذج إرست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتير Philippe Schmitter هو ببساطة "لا" وبالتالي رفض النموذج لعدم الاهتمام.

فخيار المتغير التابع هو إلى حد ما محكم، ويعكس المصالح والقيم. لكن يرى سرفن- شير J. J. Servan-Schreiber أنه ليس من الكافي دراسة الأوروبيين العيش مثل السويسريين أو السويديين أو من يرى أن أوروبا قادرة على الدفاع لمشارك وعلى أن يوحد سياسة الخارجية تساهم فعالية في نظام اسلام اعلمي، وعكس أن تختار شكلا تكاملا جيدا للمؤسسة السياسية كمتغير تابع ويختل أن تطوّر اتجاهات منسجمة وولاءات أيضا. فالمهتمين بالفوائد الاقتصادية المأمولة من التكامل يرون أن درجة عالية من الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول يمكن أن تساعد على تقليل ميل الدول نحو النزاع ويمكن أن يختاروا لتكامل الاقتصادي كمتغير تابع. إلا أن الاقتصاد الليبرالي يقيد هذه العملية إلى مستوى ما سمى جون سندر بـ "التكامل الاقتصادي السليبي"، بمعنى تحويل العوائق المفاضية إلى حرية التجارة داخل المنطقة. فالمستكبرون في المقاربة الليبرالية (مثل تشكيك العديد من الاقتصاديين على أساس العيوب البنائية للأوروبي في لدول أقل تطورا) أو أولئك المهتمين بدرجة الاعتماد المتبادل الاقتصادي يقولون أن العملية تستلزم موقفا إيجابيا لأنها تكلف الحكومات بعضا من سيادتها أو حرية الموقف الذي سيختار التكامل الاقتصادي الإيجابي أو الاتحاد الاقتصادي كمتغير تابع الذي سيقاس بواسطة كمية الخدمات ودرجة تنسيق السياسات. من ناحية أخرى، خيار صناعة القرار الجماعي في السياسات المطلوبة في لاتحاد الاقتصادي له ميزة وهي شدة العلاقة الوثيقة مع الدوافع الظاهرة ومصالح الأطراف المطلوبة في مشاريع التكامل في الدول الأقل تطورا.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 797-799.

## II. الفواعل والأهداف. في النموذج الأصبي لموظفية الجديدة.

الأطراف المهمة هي التكنوقراط التكامليون Integrationist-technocrats واعداد من جماعات المصالح الذين يدفعون الحكومات لإنشاء منظمة التكامل الاقتصادي الجهوي لتقريب الأهداف المختلفة. وتؤسس مثل هذه المنظمات على أساس درجة معينة من التعهد الأولي الذي يؤدي إلى تحرير قوى جديدة في مجال لوزار، وزيادة تدفق المبادلات، وبسبب زيادة عدد الجماعات الاجتماعية التي تركز تدريجيا نشاطاتها على المستوى الجهوي.

فعلمية القوى أو الميكانيزمات بدورها تؤدي إلى نتيجتين:

1 استجابة صناع القرار الحكوميين الرصيين لمضغود المستمرة من قبل الجماعات المتوقفة للاحتفاظ بأرباحها من قطاع التكامل، والتي تهدف إلى عدم عاقبة التكامل، والموافقة على زيادة التحويل الأولي للسلطة لصالح المؤسسات الجهوية.

2 أنشطة الجماعات والولايات الجماهيرية المتزايدة المتدفقة إلى المركز لإقليمي كاستجابات متزايدة للمصالح المتبعة من قبل المركز الجديد، والتي في السابق كانت تشبع بواسطة الحكومات الوطنية. فالتأثير الجوهري هو استمرارية العنسية الآلية المؤدية إلى الاتحادات السياسية إذا كان هناك: (أ) شروط من اتعنية الرحعية النظمية بين الوحدات الوضعية، والتعددية الاجتماعية. وتدفقات عالية للتبادلات، والنحة التكاملية؛ (ب) الشروط الأولية المذكورة سابقا؛ (ج) الشروط الواجب توفرها في أسلوب صناعة القرار الكونفدرالي ('عمل فوق قومية "Supranationality in practice")، وظهور التبادلات، والتكيفية من جهة الحكومات.

من ناحية أخرى، حالة تأثير شارل ديغول Charles De Gaulle على عملية التكامل الأوروبي أدت إلى مراجعة هذه النظرية وإضافة نموذج آخر لمفاعل سياسي الذي سماه بالمفاعل مع الأهداف أو 'الميز-السياسي Dramatic-Political'. فالقائد السياسي الميز ستضع أن ينصر على القادة

الآخرين؛ حتى في مثل الوضع الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبالتالي تحول عملية التكامل عن مسارها المتوقع.

ومسكلة القادة في عملية التكامل ليست حالة من وجود استكوارط مقابل سياسيين أو الإدارة في مواجهة السياسة، ولست دائم تستلزم الإثارة. إنها مسألة سيطرة أساليب سياسية مختلفة في أوضاع مختلفة وأزمان مختلفة. فالنكوارط الذين يأتون من هيئات التخطيط ووزارات الاقتصاد، لعبوا دوراً تأثيرياً في تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلزات (European Coal and Steel Community 'ECSC')، والسوق الأمريكية المركزية المشتركة ('Central American Common Market 'CACM')، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ('Latin American Free Trade Association 'LAFTA'). وأسلوب النكوارط السياسي مجاله الجماعة وقوته قائمة على تكرار التجربة. أما أسلوب السياسي فمجاله السوق (أو استوديو التلفزيون) وقوته قائمة على قدرته في تعبئة الرأي العام المؤيد له أو السياسي الذي أسلوبه يعتمد على البادي الرسمي أو الحزب الرسمي والذي قوته تقوم على القدرة على تعبئة تأييد للعبة العسكرية السادة والمنظمات السياسية. هذه المادج الأخيرة المتحمسة أو المؤيدة للسياسيين مثل إلى أن تكون حرس الأمن ومظاهر "جذب تقدير الدات Pooled Self-esteem" الخاصة بالحياة السياسية التي عرفها ستالي هوفمان Stanley Hoffmann — 'السياسة العليا High Politics'. إنهم يقومون بوظيفة مهمة وهي شرعة (أو دعم شرعة) مختلف المواقف اللازمة في السكامل الإقليمي. من ناحية أخرى، يلعب سياسة النكوارط دوراً مهماً في الاستجابة للمنطق الاقتصادي لتكامل والقيام بالسوبات الضرورية لجعل العملية تعمل.

أخيراً، قائمة الأطراف المطلوبة يجب ألا تتضمن فقط الجماعات التي تدرك نفسها أنها تستفيد من التكامل ولكن كذلك الجماعات المعارضة لها، والجماعات الحيادية التي يمكن أن تعباً في جانبها. فكما طرح ليون ليندبيرغ وستيوارت شانقولد Leon Lindberg & Stuart Scheingold، يمكن

جماعات معينة، بواسطة الوظيفة أو بواسطة المنطقة أن تنبأ حلف توزيع المدافع المرافقة للتكامل. وبالرغم من أنهم يمكن ألا يعارضوا التكامل إذ لم يعوا علاقة متساكنهم بالسوق المشتركة، إلا أنهم يمثلون المشكلة الكاملة. وفي الأخير يجب أن نضيف فئة قادة الرأي العام الذين يحفزون حدودا وسعة أو ضيقة شرعية للمشاريع التكاملية. ففي بعض الحالات، عندما يصبح التكامل قضية نتحاسة، يخلق قادة الرأي تأييدا معينا أو معارضة معينة لمشاريع التكامل.

ففي النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة، المتطور عبر الزمن، أشار العديد من الملاحظين إلى بقرطة السياسة، وراجع 'الإيديولوجيا، وتنامي الاهتمام الشعبي بالرفاهية. وعندما كانت السياسات الخارجية منحرفة تماما في الحرب الباردة في الندوة القطبية، كانت استجابة صناع القرار الرضين للمسطق الاقتصادي التكاملي عالية عند افتراض وجود الزيادة الاقتصادية. فقد كان التفكير حول إمكانية تجاهل السياسة التكنوقراط انتخاب أو تأييد سياسيين لهم وإمكانية تشكيل روابط بأي منظمة إقليمية قوية بشكل ستتجاوز عاجلة أي واحد لتغيير النموذج الاقتصادي.

هناك كذلك تزامن ممكن بين استجابات تأثير عملية القوى وحفاظ على الوضع القائم. فإذا لم تكن عملية القوى قوية جدا، يمكن أن يفضى لقادة السياسيين التسامح مع عائق اللعب معهم بدلا من مواجهة ما يبدو أنهم من وجهة نظرهم تكاليف سياسية للتغذية الرجعية السلبية أو الإيجابية. وإذا لم تكن ضغوط الجماعة جد قوية (العامل الذي سيتغير مع قوة التعددية) وإذا لم يكن الرأي العام شديدا في اتجاه واحد أو آخر، فإنه سوف يكون رد الفعل الطبيعي بصاع القرار القائمين بدور حراس الأمن ووظائف الحفاظ على هوية الدولة سلوك الطريق الوسط في الوضع القائم.

فإذا لم تتوفر الحالات السابقة، أو إذا لم يكن القادة الذين لهم شرعية سياسية هم أنفسهم لديهم تفضيلات قوية للتكامل أو ضده، فإنه سيكون هناك تغذية رجعية سلبية أو إيجابية للمنظمة الإقليمية. والتغيرات السريعة أو الدرامية

في القيادة ستعمل كمتغير دحيل. فهي ضوء التجربة الأوربية بحد الأزمة الاستعمارية الفرنسية قد أفرزت قيادة جديدة بنظرة تقليدية لأهمية سيادة الدولة (سرر ديغول)، هذا اتغير غالبا ما يرافق الحركات السياسية ذات النظرة ايمينية. كذلك بالنسبة لحركة الثورة اليسارية التي تأتي بقيادة جديدة التي تتعهد باستخدام الدولة والتخطيط لإعادة بناء المجتمع، يمكن كذلك أن يكون لها تأثير وطني كبير.<sup>1</sup>

**III. الميكانيزمات العملية.** هناك تباين واسع في الأسباب التي يمكن أن يكون محتاحا إليها لوضعها في الاعتبار عند إنشاء منظمة اقتصادية جهوية. فمن بين أهم هذه الأسباب ظهور نخبة إصلاحية جديدة مع زيادة في الأهداف الاقتصادية المتنامية مع مصامين الرفاهية المحددة لحجم السوق، والظروف في البيئة الخارجية التي تضغط على كل من الرأي العام والقادة السياسيين الشرعيين بالإدماج السياسي أو الاندفاع من إدراج الهوية الإقليمية في التشكيل المؤسساتي. فاختلاف المتوخى بالنسبة لموطعية الجديدة هو الكشف عن القوى التي تنشق عن إنشاء منظمة جديدة وتمارس الضغط على صانع القرار من أجل الاستحالة التكاملية أو للانكاملية. تنبع التساؤل عن الميكانيزمات العملية التي تنبثق عن إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية؟

فكما رأينا، النموذج الأولي للتوظيفية الجديدة قدم أربع ميكانيزمات عممية أساسية التي نابع إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة:

- 1- الروابط الوظيفية الجوهرية للمهام.
- 2- زيادة التدفقات أو التبادلات.
- 3- دراسة الروابط والتحالفات.
- 4 جماعات الصعط الاقتصادية، مما في ذلك الجماعات المشككة على المستوى الإقليمي.

(1) Ibid, pp. 799-803.



إلا أن العمل اللاحق من قبل الباحثين الآخرين يقترح أن هناك على الأقل ثلاثة ميكانيزمات عملية إضافية التي يمكن أن تظهر أو تكون مسجلة على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية وهي:

5 توفر الأطراف الخارجية.

6- الإيديولوجيا الإقليمية واشتداد الهوية الإقليمية.

7 التنشئة الاجتماعية للنخبة.

مما سبق، يمكن أن تقسم الميكانيزمات العممية وفق تحرير أو إزالة حواجز لدولة على اتدفق آخر للبضائع والعوامل التي تخلى من جراء تأسيس المؤسسات لإدارة. وسواء استطاع صناع القرار تجاهل ضغوط لقرارات التي خلقتها عممية الميكانيزمات أو سيجرون على القرارات التكاممية أو عدم التكامل، سيعتمد كل ذلك على قوة الميكانيزمات العممية. باختصار، الاعتماد على سرور معية، والميكانيزمات العممية يولدان صعوبا كبيرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية أكثر منها إيجابية على عملية التكامل.

فقوة العهد الأولي المعترعه في تعهدات الاتفاقية حول التحرير وفي المؤسسات المنشأة، متأية من قوة الميكانيزمات العممية التي خلقتها، بالإضافة إلى ذلك، تفاعل الميكانيزمات مع بعضها البعض في كل طريقة كتعزيز أو إلغاء تأثيرها الخالص على صناع القرار السياسيين. فمثلا، ظهور التبادلات والروابط الجوهرية يمكن أن يؤديان إلى زيادة تنشئة النخبة ودراسة الروابط. من ناحية أخرى، التورط العالي للأطراف الخارجية في عملية التكامل يمكن في بعض الأحيان أن يغني المطالبة بالإيديولوجية الوطنية. وفي ما يلي تفصيل الشروط لعملية لتكامل:

أ - الترابط الوظيفي للمهام Functional Linkage of Tasks. بساء باستمرار تطبيق مفهوم الانتشار لتغطية أي إشارة حول زيادة التعاون، وبالتالي سب قيمته التفسيرية. فالرغم من أن الصياغة الأصلية كانت عامضة على نحو ما، إلا أن إرنست هاس Hass قد استخدم المصطلح لتغطية كل من الروابط

لمدركة بين المشاكل التي تظهر في حاصيتها النقية الجوهريّة والروابط المنشأة بتعمد أو المبالغ فيها من قبل الأضراف السياسية (ما يمكن تسميته 'بلاستشار' المهدب Cultivated Spillover"). فبالرغم من هذه المشاكل والتأثير الأقل لقوة ، فإن الإدراك بعدم لتوازن المشأ بواسطة الاعتماد المتبادل الوظيفي أو الروابط الجوهريّة للمهام يمكن أن تدفع بالفواعل السياسية إلى إعادة تحديد مهامهم المشتركة. أو كما يرى ولتر هالستين Walter Hallstein، "أن المصطفى المادي حقق السكامل بدفعاً بقسوة من خطوه إلى خطوة، ومن مجال إلى آخر.

فمثلاً، بعد تخفيض الحواجز اجمركية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community (EEC)، فإن هوامش ربح الشركات ومواقعهم التنافسية كانت متأثرة بقوة بواسطة الأنظمة المتناحية للضرائب، وهذه حقيقة أدت بدور الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) إلى تبني نظام مشترك لحساب الضريبة وادخلة المصاغة. وعندما بدأت التكاليف الفرنسية في الزيادة بالنظر إلى تلك الموجودة في الجمهورية الفدرالية الألمانية (ألمانيا الغربية) بـ 3 % سنوياً (مثلاً، التضخم في فرنسا كان أعلى من نظيره في ألمانيا)، فإن النتيجة الأولية كانت لأزمة ألمانية في نوفمبر 1968 وفرص إجراءات فرنسية مقيدة لتجارة من أجل حماية ميراث مدفوعاتها. وعلى المدى الطويل كانت النتيجة إقناع الحكومات بقبول الحصة المقترحة من قبل لجنة الجمعيات الأوروبية حول تنسيق السياسات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. وفي الررة الفوائض المنولدة من نظام التسعيرة المشترك دفع بالحكومات نحو سياسة بنائية مشتركة.

وعندما خفضت دول أميركا الوسطى الحواجز الجمركية وحدثت نفسها شجرة على تبني سياسة مشتركة متضمنة تقدم حوافز من أجل جذب الصناعة لأجنبية في مجالات معينة من سوقها الكبير. وفي إفريقيا الشرقية، وجود خدمة سكة الحديد المشتركة أدى ثلاثة دول إلى دراسة التنسيق في النقل البري. وتجدر الإشارة إلى أن مثل قوى العمل هذه موجودة في الاقتصاديات انعطيفية أيضاً. من جهة أخرى يرى فريدريك برايزر Frederick Pryor أن صعوبات

إنجاز شراكة تجارية داخلية متماسكة داخل مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة Council for Mutual Economic Assistance (CMEA) دفعت بالأصراف إلى الانبعاث إلى إمكانيات السعي من أجل الإنتاج ككتله، وتجسد ذلك في ريدة مجال أنشطة (CMEA).

فعادة تحديد المهام لا يعني أنه يحتاج إلى زيادة درجة المهام المشتركة، لأنه يمكن أن تكون الاستجابة سلبية. وإذا السروط التكاملية لم تنتج عن الخبرة الإيجابية لتحالف الكبر للأطراف، فإن العقدة الناتجة عن عدم التوازن يمكن أن تُقهر بواسطة فك الارتباط الأصلي. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الحلول الوطنية لأزمه الفحم في عام 1958 في دول المنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ ECSC، وعزلة سوق الزراعة الفرنسي وألمانيا الغربية بعد التعديلات في اقمم اجارية في عام 1969، أو تحطم العملة المشتركة في إفريقيا الشرقية في عام 1966. فإذا هذا الارتباط سبب الانتشار، يمكن كذلك أن يسبب التراجع في مستوى التكامل الدولي.<sup>1</sup>

ب- ظهور المعاملات التجارية Rising Transactions قد أدت مبادرة مشروع التكامل الإقليمي إلى ظهور استجابة غير متوقعة من قبل أقوى الاجتماعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية الكبيرة (التجارة، حركات الأموال، الاتصالات)، فإن الفواعل السياسية:

- 1 يمكن أن تواجه تحمل أعباء ثقيلة الخاصة بالمؤسسات التي أسسوها للتعاين مع مثل هذه المعاملات ومع الحاجة إلى تقلص هذه المعاملات؛
- 2 أو محاولة التعامل معها عبر الإجراءات الوطنية؛
- 3- زيادة قدرة المؤسسات المشتركة التي أسسوها.

(1) Ibid. pp 804-05.

وبالتمعن في الأمر، فإن هذا يختلف عن الانتشار كما حدد سابقاً عندما لا تترد الديناميكية من عدم التوازن الناتج عن قطاع الكامل في نظام الاعتماد المبادر الرضيفي؛ ولكنه أقرب إلى نظرة أمنيائي إيتزيوني Amitai Etzioni الذي يرى أنه يردد حجم الأنوب كلما زاد حجم التدفق. معنى آخر، ظهور المعاملات التجارية لا يحتاج إلى أن يؤدي إلى اتساع مهم في مجال (صف من انهاء) التكمّل ولكن يمكن أن يؤدي بدلا من ذلك إلى اشتداد القدرة المؤسسية المركزية للقيام بمهمة معينة.

وسواء كنت للمغذية الرجعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية أثر إيجابي أو سلبي على لتقدم نحو الاتحاد الاقتصادي فإنه مره أخرى يتوقف ذلك على التعيينات في الشروط الدنيا.<sup>1</sup>

ج- دراسة الروابط وصياغة الاندماج Deliberate Linkages and Coalition Formation. تقوم صياغة الاندماج على ما يسمى بـ 'الانتشار المهذب' Cultivated Spillover. على عكس الانتشار الحاصل Pure Spillover الذي تأتي فيه القوة الرئيسية من الإدراك المشترك لدرجة التي تكون المشاكل هي المكسب البيئي الذي لا مفر منه في الاقتصاد حديث، والمشاكل المتعمدة مربطة ببعضها البعض في الصفقات الشاملة لا على أساس الضرورة التكنولوجية ولكن على أساس الإسقاطات السياسية والإيديولوجية والإمكانات السياسية. وتأتي بعض المبادرات بهدف الرعية في الاستعادة من الفرص الجديدة. وتأتي مبادرات أخرى في صياغة الاندماج نتيجة اهتمام لسياسي بالحاجة إلى تحقيق توازن المافع في مشروع التكمّل. كذلك يجب البيروقراطيون الدوليون دوراً مهماً في صياغة الاندماج بواسطة طرح الاقتراحات المرتبطة بالتصايا وبواسطة الصرف كوسيط صادق أثناء المفاوضات.

في هذا الإطار، هناك مثالان محتفان في اجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، الأول يتمثل في الاتفاقية الشاملة لعام 1960 التي أحدثت خفضاً في

(1) Ibid. pp. 805-06.

الرسوم الداخلية لإرضاء أولئك المتواقين إلى تقدم السوق المشتركة وفي نفس الوقت تخفيض الرسوم الخارجية لإرضاء أولئك المهتمين بفقدان التجارة الخارجية. على العكس من ذلك في المثال الثاني: في عام 1965 لم تسجح اللجنة الأوربية لجمعيات في اقتراح الاتفاقية الشاملة لأسعار الزراعة المؤيدة لفرنسا، ولم يكن هناك نجاح لوسيلة الاتفاقات الشاملة حتى اجتماع قمة لاهاي في ديسمبر 1969. بمعنى آخر، السطاط البيروقراطي يمكن كذلك أن يؤدي إلى التقييد البيروقراطي عندما لا تكون الاتفاقات الشاملة مرتبطة بالسياسيين.

كما يمكن للبيروقراطيين والسياسيين الإقليميين أن يدرسوا تفاصيل التشريع ووضع معها اتفاق شامل وبالتالي توسيع خالفهم بتأييد موقف معين. نفس الشيء يمكن أن يحاولوا (السياسيون والبيروقراطيون) إضاع الأطراف أو الجماعات المنتفعة لأن ترويج بواسطة النمائل مع المشروع، وتصب هذه الجهود في بناء تحالف من أجل تأييد معين يمكن أن يكون له أثر سلبى، لكن إذا أصبح المشروع متمثل حذا مع جماعات معينة فإن المشروع يحول إلى نجاح سياسى. فثقلات انقصر في هودراس وغواتيمالا لم يؤثرا في السوق المشتركة للأميركا الوسطى، لكن الثورة الاجتماعية في إحدى هذه الدول سوف تؤثر على وجه التقريب. نفس السوء إذا مشروع التكامل كان شديد النطاق مع التأييد من قبل جماعه معينه (مثلا رجال الأعمال الناصر في إفريقيا الشرقية) فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى استقيل من المطالبة بالتوسع التطاىى. أخيرا، الاعتماد على تحالف معين من أجل تأييد التكامل يمكن أن يعطي تلك الجماعة قوة الفيتو على الخطوات الطويلة نحو الاتحاد الاقصادى، خاصة في الأوضاع غير المؤيدة لشروط التكامل.<sup>1</sup>

د- التثشئة الاجتماعية للنخبة Elite Socialization. مبادرة مشروع التكامل تخلق فرصا لكن من صناع القرار الذين يحصرون لاجتماعات وثائب للبيروقراطيين في المؤسسات الإقليمية لتصوير الروابط الشحصية والشعور

(1) Ibid. pp. 806-07.

التعاوني الممكن. فقد ركز كل من ليو لينبرغ ونورانس شيمان Leon Lindberg and Lawrence Scheinman اتساعهما على الاتصالات المتزايدة لسياسيين، واسيوقراطيين البوطيين، ولجنة البيروقراطيين عبر الاحتمالات المختلفة ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ووضعاً في الاعتبار أعمال الممثلين لدئمين ومجلس (EEC) وأيضاً وضعاً في الاعتبار اجتماعات وررء لافصد في أميركا الوسطى؛ وتوصلاً إلى نتيجة مفادها أن كل هذه العوامل أدت إلى نمو شعور بالهوية الجماعة بين أفراد العمل داخل هذه المنظمات.

كما أن اتصال السطح عن التنشئة السياسية أو التنشئة البيروقراطية لصناع القرار الذي لا يغير شروط الكامل السينة؛ سبه عرلة معظم أصراف الكامل عن تأثير السياسي. وهذا مستوحى من تجربة البيروقراطيين في أوروبا، خصوصاً في بروكسل وباريس وبون. الأكثر من ذلك؛ أنه من الممكن أن الاتصالات الإيجابية الناتجة عن وجهة نظر الفرد يمكن أن تسبب استحابة سببية من قبل القادة غير المستقرين الذين يريدون الاحتفاظ بعزة شعورهم.

إذن أحد "الأسباب التي تجعل التنشئة الاجتماعية لسجبة على وجه لتحديد مكانز عملي مهم هو أنها تمس أحد الجماعات التي غالباً هي أكثر مقاومة لفقدان استحكم الوطني؛ على اعتبار أن الكثير من البيروقراطيين في الحكومات لوطنية يشعرون بفقدان القوة بسبب تحول الوظائف إلى المركز لإقليمي. وبالتالي التنشئة الاجتماعية لسجبة تجعل البيروقراطيين المنحرفين في لعملية الإقليمية في السجاء أو في الأمانة الإقليمية، يتعمسون عن طريق العمل وبالتالي يكون التمييز بين البيروقراطيين الإقليميين والوطنيين غير واضح من حيث الأداء الوظيفي أو من حيث التأيد لتكامل الدولي.

فمثلاً أحد أهداف اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية Economic Commission for Latin American (ECLA) ولاحقاً بنك التنمية والتبادل الأميركي Inter-American Development Bank ومعهد تكامل أميركا

اللاتينية Institute for Latin American Integration هو 'استخدام برامج لتدريب خلق جماعة قوية من البروقراضيين الوطنيين المؤيدة لتكامل. وعصم التقديرات لحجم هذه الجماعة المدربة تتجاوز 90,000 شخص. ونتيجة لهذه العملية أصبح ما يسمى في أميركا الوسطى بـ 'مافيا' التكامل Integration 'Mafia' المكونة من مئات الأشخاص الذين يعملون من وقت لآخر مع مؤسسات التكامل. لكن لا بد من الإشارة إلى إمكانية المبالغ في تقدير أهمية ودور هذه الاتصالات وعمليات التنشئة الاجتماعية لسحب، ولدين على ذلك أنه عندما انظم كل من الأمين العام السابق للجنة الاقتصادية لأميركا للاتينية (ECTA) والأمين التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة لأميركا للاتينية (LAFIA) إلى حكومتيهما الوضيتين لم ينحيا في خلق سياسات تكاملية.<sup>1</sup>

#### هـ- تكوين الجماعة الإقليمية Regional Group Formation.

أسس فيما مضى مشروع التكامل الإقليمي الذي يمكن أن يعس كمعصر حداث للجماعات احصاة لحق تماذج متعددة من المخططات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية لسأثر وحمايه مصاها المستركه على المستوى الإقليمي. فبالإضافة إلى أن تحول النشاط السياسي نحو المستوى الإقليمي يمثل المصدر، احتمال للضعف الإقليمي على الحكومات الوطنية، فإن هذه التجمعات غير الحكومية كذلك لها تأثير في الشئمة الاجتماعية للسحبة. فبحلول عام 1965 كان هناك 231 مكتب إقليمي للشركات التجارية والمالية و117 شركة زراعية إقليمية. تمكنتها في بروكسل. نفس الشيء هناك نمو كبير لمنظمات غير حكومية الإقليمية في أميركا الوسطى عندما تكونت السوق المشتركة. ويظهر كذلك دور هذه الجماعات في أزمة عام 1969، عندما أصدرت كل من المغرب التجارية العادرية والمركز الأميركي للصناعة بيانات تدفع عن السوق المشتركة.

(1) Ibid. pp. 807-09

لكن عموماً تبقى هذه المنظمات غير الحكومية الإقليمية ضعيفة القوة. لأن ففي العديد من حالات تميل نماذج المصالح المتجمعة على المستوى الإقليمي نحو العمومية الشديدة، مع بقاء خصوصية أكثر للمصالح والبنى على المستوى الوطني. فمثلاً، بالرغم من وجود أمانات الاتحاد التجاري الإقليمي في بروكسل، إلا أن فكرة المفاوضات الجماعية على المستوى الأوروبي خلق السوق الأوروبية لم تتم بسبب الانقسامات في حركة العمل وكذلك بسبب أهمية لقوة الحكومية الوطنية في المفاوضات الجماعية. وبالرغم من أن اللجنة الأوروبية قد اتخذت خطوات تشجيع المنظمات الزراعية والصناعية مثل اتحاد الصناعات لجماعة الأوروبية Union des industries de la Communauté Européenne (UNICE) و لجنة منظمات الحرفيين الزراعيين Comité des Organisations Professionnelles Agricoles (COPA) بواسطة التشاور معهم رسمياً بدلاً من التشاور مع المنظمات الوطنية. إلا أن مصدر القوة المهم لجماعات المصالح ماراً باقياً على المستوى الوطني.<sup>1</sup>

و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية Ideological-Identitive Appeal.  
هناك رغبة مشتركة بين الجماعات الصغيرة لتتغني أثر الجماعات الكبيرة دائماً وتصبح أحد العوامل المؤدية إلى مبادرة مشروع التكامل الإقليمي. فيما مضى أسست انضمامه الإقليمي بواسطة وجود رمزي وأيضاً بأفعال رمزية (مثلاً، جهود لجنة هالباستين Hallstein Commission: خاصة قبل 1965)، لكن يمكن أن ينصاع هذا المعنى بالحوء إلى القوة. فأستورة الاستمرار والاحتامية هي مظهر مهم للاحتكام إلى الهوية الإيديولوجية. والمعنى اقوي والكبير للاستمرار والمطالبة بالقوة هو أن هناك إرادة أقل للجماعات المعارضة التي تحتاج مشروع التكامل. فالسياسيون في الهندوراس وكوستاريكا غير متحمسين لإيجاد التكامل وبالتالي هي ذريعة لمهاجمة طريقة سير السوق بدلاً من المفهوم ذاته.

(1) Ibid. pp. 809-10.



وفي بعض الحالات معي الاستمرار وقوة الاحتكام إلى الهوية يمكن أن يساعدًا جماعات أو الحكومات على التسامح مع خسارة قصيرة لأجل أو معاناة تملأ في قيمتهما عن ربح دائم. كما أن أسطورة الاستمرار القوي تتجسد من خلال استثمار رجال الأعمال على قاعدة السوق الكبير وبالتالي جعل الأسطورة حقيقة في سكنها المموس، كما حدث في الأيام الأولى للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) من ناحية أخرى. مجرد وجود المنظمة يمكن أن يعمل كرمز لإنسباغ حاجات الشعب، وأن أفعال المنظمة تحت الشروط المختلفة يمكن أن تضاعف واقعياً المنافسة كما يرى شارل أندرسون وعلي مازروي Charles Anderson and Ali Mazrui أنه حدث ذلك كنتيجة للاتصالات الاقتصادية في منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) وفي اسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية East African Common Market (EACM). أخيراً، إذ كان هناك نمواً مؤثراً للاحتكام إلى الهوية، فإنه يمكن أن يسبب استجابة سلبية على الطرف غير الآمن من القادة القوميين، خاصة في ظل ظروف غير مؤيدة لهم.<sup>1</sup>

#### ي- إشراك الأطراف الخارجية في العملية Involvement of External Actors in the Process

الصياغة الأصلية للتوظيف الجديدة لم تعر اهتماماً كاملاً لدور الأصناف الخارجية في عملية التكامل بالطبع كرد فعل على الفيدراليين الذين بالغوا في التأكيد على ذلك، وبالطبع في عذب تعبير في الوضع في أوروبا ومن صياغة المقاربة. نحن الآن وراء مستوى الانتقاد الأولي عندما نستطيع الحديث عن "الحفارين" أو العوامل الخارجية بالمفهوم العام. فناء على التمييز بين العوامل الخارجية الفاعلة والمفعول بها (تلك العوامل الصعبة الواسعة غير متأثرة بالعملية المتغيرة مع أولئك الذين يمثلون الفعل المدروس من قبل الأصناف الخارجية المتأثرة بواسطة حتى محطط إقليمياً)، أدرجت إدراكات

(1) Ibid p. 810.

لطرف الإقليمي للوضع الخارجي كأحد الشروط التكاملية، والاهتمام بشراك الأطراف الخارجية في مشروع التكامل كميكانيزم عملي.

يمكن لعملية التكامل أن تستلزم أطرافاً متعددة، بما في ذلك الحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية الأخرى، والهيئات غير الحكومية الأخرى كالشركات الدولية. فمثلاً، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية United States Agency for International Development و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية United Nations Economic Commission for Latin America كلاهما لعبا أدواراً مهمة في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. كما لعب تأييد الحكومة الفرنسية دوراً مهماً في المنظمات دون الإفريقية المستعمرة من طرف فرنسا مثل منظمة الشراكة الإفريقية المدعشقرية Joint African and Malagasy Organization (OCAM)، والاتحاد الأحمر كمي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى Union douanière et économique de l'Afrique central (UDEAC)، ومجلس التفاهم Conseil de l'entente. كما لعبت الشركات غير الأهلية أدواراً مهمة في أحد امتيازات فرص السوق الكبير لمنشأ من قبل كس من الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ومصمة اتجارة لحره لأميركا اللاتينية (LAFTA).

وسدرك بعض الأطراف الخارجية أن مصالحها تتأثر عكسياً بواسطة عملية التكامل، ويصبحون مورطين في طريق سلمي. ويمكن أن يحدد هذا الأثر السلمي في جزء منه بواسطة بعض الشروط التكاملية، لكن عن طريق العوامل الخارجية التي من نحتمل أن تكون محدّدات مهمة. من ناحية أخرى، الإشراف الكبير الإيجابي لعوامل خارجية يمكن كذلك أن ينتج أثراً سلبياً في الحلال التي تعصهم حق الفيتو على الخطوات التكاملية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 811-12.

## شروط التكامل

بعد الحديث عن بناء التكامل ومكانيزمات إحازه في مناطق مختلفة من العالم، ذهب جوزيف داي للحديث عن محدد آخر لنمط الاستجابة التكاملية وهو مجموعة الشروط التي يحددها في إمكانية التكامل في المنطقة. هذه الشروط تترفق مع الاستجابات الإيجابية للضغوط المتولدة من الميكانيزمات التكاملية. كما يؤثر كذلك اتعهد الأولي القوي في الاتجاه نحو التكامل، وبالتالي قوة عملية الميكانيزمات. فقائمة الشروط المكونة للإمكانية التكاملية في المنطقة تقوم على القائمة لمنقحة لكل من هاس وشميتتر Haas and Schmitter لكن مع بعض الحذف والإضافات وإعادة الصياغات من قبل داي.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص الشروط التكاملية لداي في النقاط التالية:

### الشروط البنائية Structural Conditions

لشروط البنائية المؤثرة في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل والتأثير التالي لعممية القوى التي تتنوا مبادرة مشروع التكامل الاقتصادي هي كما يلي:

1 التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات SYMMETRY OR

ECONOMIC EQUALITY OF UNITS. هذه إعادة صياغة هاس وشميتتر Haas and Schmitter 'الحجم الاتحاد في سياق وظيفي معين'. ويبدو لأول وهلة أن هذا الشرط منقصر لفكرة "مناطق القلب"، التي ترى أن وجود دول أعضاء في مشروع التكامل غير متساوية الحجم يمكن أن يكون شرطا مساعدا لعممية التكامل. فقد ذكر كن من كارل دويتش واميثاي إيتزبوني ووبراس

(1) Ibid. p. 814.

روزات Karl Deutsch and Amitai Etzioni, Bruce Russett أن ليس هناك نظرية حد مفعنه أو دليل حول التكامل الدولى يشير إلى أن الأعضاء المتوقعين في وحدة جديدة يجب أن يكونوا في نفس الحجم.

كما يرى آخرون أن التكامل الاقتصادى يمكن أن يكون نوحا بين الشركاء المتساوين. فالحيل المفترض للصناعة نحو التجمع للاستفادة من لافصاااب الخارجيه المتطورة، ودخول صاعات هذه الاقصاديات إلى لدول الأقل تطورا قد يعود عيها نتائج سسية لا تقل عن جدب لموارد الأولية نحو الدول الغنية. والمناز الذي يطرح في هذا المقام باستمرار هو النتيجة المضرة لاتحاد شمال إيطاليا مع جنوبها في لقرن التاسع عشر.

هناك العديد من النقاط اخذيرة بالذكر التى تشير إلى الخلاف اضرى اوضح حول دور حجم الدولة في نظرية التكامل. أولا، إنه يتلأسى في وحه الصياغة الدقيقة ما سسمى بالتكامل. إذ أن ما يمكن أن يكون صحيحا لأحد نمذج التكامل (مثلا التجارة) يمكن ألا يكون كذلك لآخر (مثلا الاتحاد السياسى). فمشاكل تباين الحجم كانت كاربة على مضمة اتجارة الحرة لأمر كا اللاتينية Latin American Free Trade Association، لكنه لم يوقف قيذة سرديبا في إنشاء وصيانة المؤسسات المشتركة في إيطاليا في مواجهة إدراك النخبة لتهوية الوطنية وصمم النظام الدولى في القرن التاسع عشر لذي كان مظهر الإكراه فيه هو القبول. وإبه لمن احدىر بالتذكير أن العرضية الأصلية لدويش Deutsch حول "دول القلب" قد صيغت في علاقة بعدد من الحالات التاريخية للأمم الجماعى. وصرة بتزوي Etzioni مؤداه أن الاتحادات المساواتية تميل إلى أن تكون أقل حسما من الاتحادات النخبة لكنها أكثر قدرة على إنتاج التعهدات، فبمكن أن يكون صحيحا بالنسبة للاتحادات المهمة بمسوى التنسيق الأدنى في اسياسة اءارجية (الشاهد على ذلك الاختلاف بين منظمة الدول الأمريكية Organization of American States « OAS » ومنظمة الدول الإفريقية Organization

« OAU » (of African Unity) وليس بالنسبة للمستويات العليا من الاتحاد الاقتصادي (LAFTA مثلاً مقابل CACM).

فلم يفسر عدم المساواة في مفهوم إجماعي الإنتاج الوطني، وإنما بدلا من ذلك فسر كمستوى من النمو مع الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر لتكامل، كما أن الرسم البياني للتشتت Scattergram أبسط يسر سرعة إلى العلاقة بين منظمة التجارة ومستوى التطور. فعدد الحالات قليل لكن يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المنهية، المستوى الأكثر مساواة في التطور (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني لإجمالي) هو التكامل العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي يزيد عن 20% من تجارته الإقليمية له أكثر من نسبة 2/1 من الناس في الدخل الفردي.

فإذا لم يفسر الناس في مفاهيم مستوى التطور وإنما في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (يقاس بالطرق إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عندئذ يبدو أن حجم (حجم الدولة) له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا إلى المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

## 2. قيمة النخبة المكملية ELITE VALUE COMPLEMENTARY.

سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة نفس الطريقة أم لا؛ فإن استنتاج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. لكن متى توصل النخب في الحسبان وما هو الحجم الضروري

(1) Ibid. pp. 814-17.

لأن يكون مكتملة؟ عموماً، أكثر نغمة مكتمله هي التي تصبح قوة مؤثره على السياسة الاقتصادية المعكسة في انبيات المتشابهة والسياسات نحو الفضاء السياسية-الاقتصادية الأكثر بروزاً في مطلقها، والموفرة لأحسن شروط الاستجابة الإيجابية أو السلبية لضغط القرارات المستمه من عمليه اميكانيك<sup>1</sup>.

### 3 التعددية (الجماعات الاتحادية الحديثة) PLURALISM (MODERN ASSOCIATIONAL (GROUPS

التخصص الوظيفي، والسموي، واتجاه الانحاز لدى الجماعات في كل الدول الأعضاء كلها عناصر مهمة لطريقة الوظيفية الحديثة في أوروبا. والغياب النسبي أو الوجود الضعيف لمل هذه الجماعات في العديد من الدول المتخلفة يبر أن قيام التكامل يصبح صعباً (إن لم يكن مستحيلًا) وذلك بسبب مع البيروقراطيات الإقليمية لسجلات الممكنة وبواسطة منع الحكومات استخدام قوات المعلومات في تكوين السياسة الاقتصادية الواقعية ولو أن نالتمن في هذا الشرط نجد أن غياب مثل هذه الجماعات لا يعني استحالة التكامل الدليل مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة CMEA- وإنما يعبر طبيعة عملية التكامل ويجعلها أكثر صعوبة. فرضية جوريف ناي هي أنه كلما كانت هناك أعظم تعددية في كل الدول كلما كانت شروطاً جيدة للاستجابة التكاملية في منطقة ما.<sup>2</sup>

4- قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب. الحكومات في الدول المتخلفة مشهور عنها أنها ضعيفة في قدرتها على اتعهد أمام مجتمعاتها. فكما يرى ميغال وايتزوك Miguel Wionczek أنه دائماً الاتفاقات الرئاسية في أميركا اللاتينية لا تستطيع التعهد بتأميم الصناعات، فهي أضعف من الحكومات أو المجتمعات. أيضاً المعاملة القانونية التفضيلية لهدوراس في السوق الأميركية المركزية المشتركة (CACM) يمكن ألا تكون كافية في التغلب على مشاكل قلة

(1) Ibid. p. 817.

(2) Ibid. p. 817.

من لمقايين. ولبي الفقيرة، وعدم الفعالية الحكومية التي تعتبر هندوراس قد فشلت في الاستفادة مثل شركائها في السوق الأميركية المركزية المشتركة (CAFM). فمثلا، كانت للهندوراس الأولوية في تلقي القروض من بنك لكاسم الاقتصادي؛ لكن حكوماتها وجدت صعوبة في تخصيص المشاريع الفعالة التي تنفق فيها الأموال.

الأكثر من ذلك، مطالب عدم الاستقرار الداخلي المسيطرة على اهتمام صناع القرار يمكن أن تعوق قدرة الدول الأكثر ازدهارا في سماع الرسائل من شركائها الصعد أو الاستجابة لهم. من ناحية أخرى، القلاقل الداخلية لا تحمس الدول الخارجية للتجاوب التكاملي مع هذه الدول.

فانغرضية الخاصة بهذا الشرط هي أن عدم الاستقرار الداخلي الكبير ولعوامل الأخرى التي تكبح قدرة صناع القرار الرئيسيين في السياسة الاقتصادية (كلاهما اعممة والخاصة) على التكيف والتجاوب مع المشاكل والأزمات، وتؤدي إلى ترجيح احتمال أن التعددية الرجعية من عملية الميكانيزمات ستكون لها نتيجة سلبية. والشروط الساتية المسكلة للإمكانية التكاملية عمل للبقاء ثابتة سببيا أثناء انطلاق عملية التكامل. وعندما تتغير، فإن البغير اسداء يكون كنتيجة لعوامل وليس مرتبطة بشكل وثيق بالتكامل (مثلا العنف الذي يطبع بالحكومة).<sup>1</sup>

### الشروط الإدراكية Perceptual Conditions

من ناحية أخرى طرح جوريف ناي ثلاثة شروط إدراكية تؤثر بشكل كبير على عملية التكامل.

(1) Ibid. p. 818.

## 1- إدراك الإنصاف في توزيع المنافع PERCEIVED EQUITY OF DISTRIBUTION OF BENEFITS

كل الطلبة الذين درسوا التكامل الإقليمي المقارن يؤكدون على أهمية هذا الشرط في عملية لتكامل. إنه يختلف عن لسطر السائي في السمائل لأنه يقوم على نط إدراك الفواعل. ففي العالب هناك فحوة بين التعيريات الحالية في التاسق الاقتصادي في منطقة التكامل وإدراك الإنصاف بين صناع القرار.

فسياسة لتكامل الاقتصادي الإقليمي ليست هي فقط "سياسة تعاون Politics Cooperation" ولكن كذلك "سياسة مكانة Politics of Status" بر الدول لتي هي متنافسة تقليديا. ومظهر الرفاهية أو التعاون يشه كثيرا البعة غير انصورية، ويتعن الأمر باستخدام (كما يفعل الاقتصاديون) المعطيات الاقتصادية اجمعة لبيان أن كل الدول تكون في وضعية جيدة، فإذا دولة كالمسوراس لم تكسب كما تكسب سنفادور أو إذا لم تكسب نترانيا كما تكسب كيني، إلا أنها تكون في وضعية أفضل مما لو لم يكن لد سوق مشتركة، فإن ذلك بعد وضعا مساعدا على التكامل.

ما مظهر انكاسة فهو أكثر شها باللمعة الصفرية. وما يهم هو كيف يدرك صناع القرار أنهم يكسون أو يحسرون المكاسة أو المرتبة في علاقتهم مع جيرانهم. وهذا ليس دائما قابلا لتتنو من المعطيات الكثيرة حول التغيرات الاقتصادية. وعوضا عن ذلك، سيكون متأثرا بحساسية المافسة التقليدية (مثل المافسة لفرنسة الألمانية) بين الدول والمبول الشخصية لصناع قرار معينين. فمثلا، بالرعم من انديل العام على التفارب الفرنسي الألماني، لا أن بعض انديغوليين امؤيدين لجورج بويديو Georges Pompidou في لانتخابات الفرنسية عام 1969 أنهموا المرشح المنافس ألان بوهر Alain Poher أنه مرشح الذي سبب تأيده للآراء انداعية إلى الوحدة الأوروبية. ومن هنا، الفرصية المرافقة لهذا استطر هي بالظع الإدراك العالي لقابلية التساوي في توزيع المصالح



بين كل الدول، وبالتالي هو الشرط الحيد للتكامل. أي كلما كان هناك إدراك من قبل صناع القرار بأنه سيكون إصاف في توزيع المنافع بين الدول الأعضاء في التكامل كلما توفر صا ح ج د وماسب لصا ح عملية التكامل.<sup>1</sup>

2- إدراكات قوة الحجة الخارجية PERCEPTIONS OF EXTERNAL COGENCY. الطريقة التي يدرك بها صناع القرار ضبيعة وصعهم الخارجي والصريقة التي يجب أن يتجاوبوا بها مع هذا الشرط هما العاملان المحددان للاتفاق على التكامل. ومما يميز هذه العملية انسكولوجية هو أن هناك تدين في إدراكات صناع اقرار دات العلاقة بالبيئة الخارجية، كمعنى التهديد الخارجي من حار عملاق، وشعور الأوروبيين وأميركا اللاتينية بفقدان المكاة كنتيجة للنائية لقطية.

وفي هذا المضمار، يرى كل من روجر هانس وفيليب شميتز Rogers Hansen and Philippe Schmitter اعتماد الدول الأقل تطورا على تصدير امود الأولية هو أحد الظروف التي تؤحد بعين الاعتصار في تقدير مصلحتها من التكامل الإقليمي. كما اقترح شميتز Schmitter (من بين مقاييس أخرى) أخذ بعين الاعتبار نسبة الصادرات الكنة كمقياس للاعتماد الخارجي. فأحد امساكل التي تظهر في استخدام هذه المعطيات لؤحدها هو قيس الاعتماد الخارجي وليس إدراك الاعتماد من قيس النخب السدسية المعنية. فوسطة هذا امقبس، يمكن معرفة أنه بالرغم من أن دول أميركا اللاتينية كانت في تبعيه في اماضي، إلا أنه رجعت فيما بعد إلى التكامل الإقليمي. وبالرغم من أن إدراك الاعتماد موجود اليوم، إلا أن رومه وشدته يحتاجان إلى تفسير.

أما المظاهر الأخرى للاعتماد الخارجي يمكن أن تكون قيد السهيد بواسطة انظر إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية وكذلك لاطبع النظر إلى مخططات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF، وإلى اتحالقات وإلى العضوية في المنظمات. لكن مرة أخرى، السؤال المهم هو وجود

(1) Ibid. pp 818-19

الإدراك المشترك لقوة حجة مثل هذا الاعتماد، خاصة عندما نتحدث عن اعتمادات مسبقة نحو اتجاهات مختلفة -مثلاً، اختلاف إدراكات فرنسا وألمانيا الغربية (سابقاً) حول ما هو العمل إزاء الاعتماد على الولايات المتحدة والصيغة التي تؤثر بها هذه الاختلافات في سياستهما نحو التكامل الأوروبي. إنه تعريف مشترك لصيغة الموقف الخارجي والإجراءات المتخذة في التعامل (أو عدم التعامل) معه ولدي يشكل شرطاً لبيد الاستجابة التكاملية لعملية الميكانيزمات التكاملية.

### 3- انخفاض التكاليف المتصورة LOW (OR EXPORTABLE)

**VISIBLE COSTS.** المعتقد الرئيسي لإسرائيلية الوضعية الجديدة هو جعل التكامل يبدو أقل كلفة لدى الدول الأعضاء بواسطة الاختيار بحماية الحطوب الأولى. فعندما تكون التكاليف المتصورة منخفضة يكون من السهل الحصول على موافقة الأطراف على الخطوات الأولى التي ستبدأها عملية لتربط الاقتصادات التكاملية. وتمرور الوقت يحتمل أن تصبح التكاليف منخفضة وأكثر وضوحاً.

فلنأخذ الأمثلة التي تكون فيها التكاليف منخفضة ليس دائماً أمراً سهلاً. فمثلاً، الوضع في أميركا الوسطى لا يسبب كثيراً خيره في أميركا الجنوبية. إذ نجد هناك صناعة فيلة وراء حُدُر عالية من الرسوم الجمركية. ونتيجة للحاجة السابقة، فإن هناك مصالح قليلة محولة للنظر في تكلفة تخفيض الرسوم الجمركية البسيطة. بينما في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية، LAFTA، بعد الحلقة الأولى من تخفيض الرسوم المتبادلة الحمائية الصارمة، رأى عدد من أصحاب الصناعات المحسنة تكاليف منخفضة في التخفيضات.

نفس الشيء يحدث بين الدول الأقل تطوراً إذا تم حل مشاكل التكامل فإن ذلك سيؤدي إلى توفير المساعدة الخارجية، وتكاليف الحل تكون قابلة للتصدير ويمكن أن تكون أكثر احتمالاً للنشأ. باختصار: وجود توقعات كبرى لسحب أو تصدير التكاليف المتصورة الخاصة بإجراءات التغلب على لصعاب

(1) Ibid. pp. 819-20.

مع النعذية الرجعة الناشئة بواسطة عملية الميكانيزمات، فإنه يوفر مزيداً من التأييد لشروط الاستجابة التكاملية.

ويمكن تلخيص قائمة المراجعة لعملية الميكانيزمات والشروط التكميلية التي طرحها جوزيف ناي في النقاط التالية:

1 الميكانيزمات العملية.

- أ- الترابط الوظيفي للمهام
- ب- ظهور التعاملات
- ج- دراسة الارتباط وتشكيل التحالف
- د- التنشئة الاجتماعية للخدمة
- هـ- تشكيل الجماعة الإقليمية
- و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية
- ي- إشراك العوامل الخارجية

2. الإمكانية التكاملية:

- أ- الشروط البنائية
  - تماثل الوحدات
  - قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب
  - التعددية (الجماعات الاتحادية الحديثة)
  - قبة النخبة المكملة

ب- الشروط الإدراكية:

- إدراك المساواة في توزيع المنافع
- إدراك قوة الحجة الخارجية
- انخفاض التكاليف المتصورة.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp 820-22.

## آثار عملية التكامل

يرى جوزيف ناي أن انقراءات المقارنة لقوة الميكانيزمات العملية الخاصة بالتكامل أو الشروط الأيديولوجية للتكامل بين المناطق أو في أحد المناطق تقول لنا جزئيا مع مرور الوقت ماذا يريد أن يعرف؟ وما هو الاحتمال الذي يتلو اتفاعلات التكاملية بين القوى، والشروط التكاملية، وأطراف التكامل مع مرور الوقت؟ هل تتغير العلاقات خلال سير العملية؟ هل يحمل أن تستمر العملية، ورغم من افتراض عدم وجود تغير كبير في القوى الخارجية المنشأة للعملية التكاملية؟ بوضوح، نتائج التكامل وتشكيل العملية التكاملية سيتبايان مع سياسة كل منطقة. ومع ذلك يمكن التعرف على بعض ملامح نظام التكامل بواسطة صيغة فرضيات معينة حول إمكانية بناء عملية التكامل ومحاولة توفير شروط التكامل في ضوء احتمال صحة هذه الفرضيات.

ويمكن افتراض أربعة مظاهر التي من المحتمل أن تميز عملية التكامل مع مرور الوقت وهي:

- 1 - التسييس.
- 2 - إعادة التوزيع.
- 3 - تقلص الخيارات.
- 4 - التجسيد.

هذه المظاهر هي استخلاصها جوزيف ناي من ثلاث تحارب تكاملية رئيسية هي: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية، والسوق المشتركة لأميركا الوسطى.

## أ- التسييس Politicization

إذا أدت -بعد مرور فترة زمنية الاستجابات الإيجابية لعمية لقوى إلى مستويات علما من التكامل (مؤسسات قوية وتسيف كبير في لسياسة الاقتصادية)، فسوف تتوقع العملة لأن تصبح أكثر "سياسية Political"، بمعنى الافتراء من الشكل السياسي من التكامل. ونعي بالعمية عدم تكون الآراء منصرفة داخل المصلحة المشتركة، المحركة أو الثابتة. باختصار، السدسة بهذا معنى تتضمن الخلاف وتنامي الخلاف لتوسيع ميدان تنافس الشركاء.

وفي انصرف الآخر للخلاف دي العلاقة بالتكامل، هناك الإجراءات التقنية التي تستلزم خيار الحل "الأفضل Optimal" من قبل الخبراء دور السمعة الحسة وبواسطة مقياس عقلاني واضح. إنه غني عن الإشارة أن عدد الموضوعات التي هي تقية وتعتمد على الخبرة يمكن أن تكون سهلة التقيد للإجراءات التقنية.

وسوف تتوقع زيادة التسييس Politicization خلال سير عملة التكامل لعدة أسباب. فقد أصبحت الكثير من جماعات مختصة عبر نتائج تصعد للمعاملات، والروابط الراسخة، أو عبر صياغة التحالف لدروس. ومن الممكن لتعدد الكبير من الجماعات أن تتفرق تفسيراتها للمصلحة المشتركة في التكامل. ومن ثم تنامي سببات المؤسسات المركزية لا يجعلها فقط أكثر وضوحا للرأي العام وإنما يمكن كذلك أن تستمبل موقف الجماعات المعارضة للتكامل، بما في ذلك لبيروقراطيات الوطنية المنعصية من الاستحواذ على سببها. وتنامي المطالبة بالهوية الإيديولوجية الإقليمية وإشراك الأطراف الخارجيه لمعامل من عملة لتكامل أكثر بروزا لكل من الرأي العام وصناع القرار المهمين. وفي نفس الوقت تظهر التكاليف المحتملة لعملة التكامل بوضوح وتبدأ في العمل بنفسها حرجيا.

فأكبر 'أفرد سياسي' Politicization، وأقنهم إذعانا هم الذين يطعنون لأسلوب صناع القرار التكوّنات. والتسييس لا يعي بالضرورة أن لكامل يصح في حكم المستحيل، وإنما يعي أن الوصول إلى القرارات يمكن أن يكون أكثر صعوبة وتتطلب مزيداً من القوى. كما أنه ليس بالضرورة التسييس Politicization سبيء لعملية التكمّل برعم من أن له أثراً في تقليص التأييدية لأحد شروط التكمّل. كإدراك مثلاً بأن تكاليف التكمّل قليلة. إلا أنه يبدو مفيد لاستقرار حور المجزة ولسرعية صاع القرار السياسيين وتوسيع لرأي العام لأن يصح أكثر انخراطاً في العملية مثل قرارات التكمّل المعبره بقوة عى السيادة الوطنية ووظائف الدولة المتعلقة بالهوية.

من ناحية أخرى، يمكن أن يعمل التسييس Politicization ككاج للاستجابات التكملة ائمه عى بنة المصالح السياسية في الدور الأعضاء، وهذا سورده يمكن أن يتوقف عى زمن المذى الواسع. والمسألة المهمة هي ما يد لرأي العام وأياد اجمعات المتفعة يسموان بسرعة كافية ليتغلبا عى معارصه جماعات الأخرى، خاصة أنه من المحتمل ميل العديد من صاع القرار نحو احمود أو اعداء سبب أن تحكمهم السيادي أصبح أكثر عرضه للاختراق. فمشكلة التكمّل ليست التسييس Politicization في حد ذاته وإنما المشكلة في أوانه، كأن يحدث قبل أوانه، أو قل وجود الاتجاهات المؤيدة الشديدة والمبسية لعملية التكمّل. وتجر الإشارة إلى أن هذه المشكلة هي خاصة بالعديد من الدول لأقل تطورا.<sup>1</sup>

## ب- إعادة التوزيع Redistribution

من الممكن أن يكون أثر لعدم التكمّل الاقتصادي عى توزيع الرفاهية، والمكاتب، واعدة بين كل من الجماعات داخل الدور الأعضاء وبين الدور الأعضاء نفسها ومن المحتمل أن يكون داخل الدور جماعات معينة أو مناطق

(1) Ibid. pp. 824-25.

تكون أكثر انفتاحاً من أخرى من جراء ارتفاع المعاملات، ولصفقات الشاملة، والتحالفات أو الإئتلافات مع الأطراف الخارجية. فستتفع الأطراف لسياسية والبيروقراطية أكثر من غيرها من اشتراكهم في التكامل، خاصة إذا التأييد العام لتكامل ازداد خلال العملية.

بينما ليس ضروريا أن تنصرر جماعات أخرى مباشرة من عملية التكامل كأصحاب اندككين والمزارعين الصغار أو بعض المناطق في اسوق الأوروبية. فالتأثير في التكامل يتوقف على قوة الجماعات المتأثرة، لكن حتى الجماعات الضعيفة يمكن أن يكون لها تأثير إذا استندت إلى السلوك المحرف الذي يقلل من قدرة الحكومات على التكيف والتجاوب.

وللتأييد المحلي من قبل جماعة ذات حيرة ملتزمة، أو نظام سياسي أكثر حذر لرؤس المال الخارجي، أو قطاع صاعدي أكثر تقدما يمكن أن يجذب استثمارات أو لمستثمرين الأجانب في بعض الدول أكثر من أخرى. كما رأينا سابقا، حتى عندما كل الدول تتفع في فترات الرفاهية مقارنة بتكاليف الفرصة، فإنه يمكن أن يكون هناك إعادة توزيع للمكانة التي سدفع دولة أو أكثر لاتحاد موافق عبر تكاملية. فهذه المشكلة هي مشكلة حادة في المناطق الأقل تطور. إذ أن التوقعات الجيدة للتصنيع تميل إلى أن تكون محركا للأسواق المشتركة، وكن دولة تكون شديدة الاهتمام بالتصنيع من أجل المكانة وأيضا من أجل أسباب ارفاهية. وفي نفس الوقت هناك ميل نحو تنسج الصناعة من أجل الحصول على امتياز وجود الاقتصاديات الخارجية.

من ناحية أخرى، إعادة التوزيع ليست سيئة كلية بالنسبة لعملية التكامل برغم من أن ها نتائج غير مؤيدة بوضوح في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، كما صرح كن من ليدبيرغ وشينغولد Lindberg and Scheingold، أن توقع إعادة لتوزيع في أوروبا هو باعث كبير للفواعل للدفع أكثر نحو التقدم في عملية التكامل. كما رأى كل من روي بلوغ وحاك بيرهمن Roy Blough and Jack Behrman أن أحد أسباب الجمود في منظمة حرية التجارة لدول أميركا

اللاتينية LAFTA هو وجود العديد من الضمانات ضد إعادة التوزيع في الوقت الذي توجد فيه حوافز قليلة للتكامل. فحجم معين من إعادة التوزيع هو ضروري سواء كان في زيادة نحة تكو قراطية جديدة لقوقها أو وجود مطلقة أو ثين داخل السوق تعمل كنقاط توجيه للنمو.

والسؤال الحاسم في إعادة التوزيع هو تشكيل النمو لعممية اقوى لالاجة عن عممية التحرير مقارنة بتلك المتأتية من المؤسسات المشتركة. فإذ رداد دور المؤسسات المشتركة وتم النوصل إلى انفاقة حول لقرارات لمشاركة، مثلا من أحل سياسة إقليمية للإرادات أو من أحل سياسة صناعية محلية، فإن معظم الآثار الصارمة لإعادة التوزيع يمكن أن يكون منحكما فيها. لكن هذه السياسات تستلزم تنسيقا سياسيا شديدا. باختصار، تجدد حكومات غالبا من السهل سياسيا تعزيز التكامل بطريق غير مباشر (التكامل السلي) عبر تحرير سياسات تحريرها عوض الموافقة على المقاربات المشتركة ونتائج اسيبرالية (التكامل الإيجابي). إذ أن الفاصل الصعبة هي العمل بواسطة اليد الحفية لقوى السوق بينما تسبره السياسات المشتركة قرارات سياسية صلبة حول التفاصيل. ولذلت ازدياد لتكامل التجاري في أوروبا لم يكن مرتبطا بالمؤسسي، لأن الحكومات تسلك بوضوح الطريق السهل وتعتمد كليا على قوى السوق، وبالتالي إعادة التوزيع يمكن أن تولد مقاومة وتصح تعوق عمليات التكامل.<sup>1</sup>

### ج- تقلص الخيارات:

يرى جوزيف ناي أن العرضة الأولية للتوظيفية الجديدة هي 'التكامل هو عملية الية. في ما مضى أخذ انتشارك في العلاقات مكانا، وسوف يصح متزايد الصعوبة وفك الارتباط يكون مكثما وبالتالي يكون من المستحيل على القادة السياسيين فك أمهم. بالرغم من أن الصياغة الأصية كان مبلعا في

(1) Ibid. pp. 824-25.



تبسيصها ولذلآ كانت مصللة؁ إلا أن فآرة الآلية كادت مقامة على اسآآءام البصيرة؁ وآيارات السيادة المعآرآة على صاع القرار آآقلص كلما بآدم عملية اسآآامل.

ومع ارآفاع الآعاملاب آصبح الآماءاآ (بما في ذلآ الأطراف الآارآية) أكبر الآرط؁ وآآعاطم الآغوط على صاع القرار. نفس لآيء بالسبة للآضابا الآوية بالآوية الإيآيولوجية الآي آصبح آشكل صعطا قوي عى صناع لقرار لسياسيين وآقلل من آمارآهم السياسية. فعنآما آصبح المآهم أكثر آراظا عبر لروبط آآوهرية أو المصفقاآ الشامبة فإن آكاليف مواقف عآم الآآامل آصبح كبيرة بسبب أن هآاك آطر الآسحاب من الأسره لدولية لكلية لآآامل.

وعنآما بآهر في البداية أن آقلص الآيارات سوف يكون به بوصوح آثر آيآ عى مسار العملية الآآاملية؁ فإن الآكاليف الآالية لا آآآء بالآضرورة مواقف آميع صناع اقرار السياسيين. وساء على ذلآ: فإن وآوء آيارات قليلة يس مل عآم وآوءها آآاما. ذلآ أن في بعض آآالات عآك ألا يفهم صاع لقرار أو يمكن أن آآآاهلوا بآعمآ آقلص آآيارات أمامهم بسبب لآآراط الشآيآ في عمية الآآامل؁ بما يعآل آآآوء الأرمآ. وفي آالات أخرى؁ فإن معرفة أن الدول الأآرى الواقعة في شرك آقلص الآيارات يمكن أن يكون باعآا قوي للآآآء لأن يرآب أكثر في إآارة الأزمآآ آآعمآ. وآآير؁ من الآآآمل أن آآآآ عمليات الآآامل والأزمآآ الكبيرة بسبب آخلق للآرآة الكبيرة من الآعآماء المآابل وفي نفس الوقت بسبب مقاومة لقآاة السياسيين اشآيآة لآآآامل لركيز آآآامهم أكثر على مسائل الأمن.

سكن في مقابل ذلآ؁ يمكن أن تكون الأرمآآ مآآآة لعمميات الآآامل. فإذا لآغير في الآآآاهآ أو إرادة الآيام مآآء من آآل النغب على القصور الآآي بآوقف على صلاحية آعل آآار مآبرا للآعاون؁ فإن الأرمآ يمكن أن يكون لها نآيآة. سواء كان صحيحا أم لا أن الناس آآعلمون من الإآباط أكثر

من التحج، أو سواء كان هناك خيار الأزمات كوسيلة لجعل الناس يركزون  
نتائجهم على تكليف انفرصه أم لا، فإنه يمكن أن تلعب الأزمات الكثرة  
المراقبة لتفحص الخيارات دوراً متجاً للموقف، إذا كان الفهم المشترك للمصالح  
قوياً كفية.<sup>1</sup>

## د- التجسيد Externalization

كما طرح شميتير Schmitter، مهما تكن الأهداف "الأصلية، فإن أرباح  
دور الأعضاء في التكامل ستزداد قسرياً لفرض الوضعية الخارجية الجماعية أمام  
الأطراف اشالة غير المشاركة، وهذه الأطراف الثالثة سيكون لها رد فعل  
إزاعها، سواء بالتأييد أو بالمناهضة.

في الحقيقة يتعرض صانع القرار لضغوط متزايدة من قبل جماعات محلية  
أو من قبل الرأي العام من أجل الموافقة على متطلبات السياسة الخارجية التي  
تصبح تمثل مصالح مكتسبة لهذه الجماعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحاول  
القادة السياسيون استخدام عملية التكامل كوسيلة لتعزيز مصالحهم الخاصة مع  
للاقات حرجية. فالنرباط الجوهري للمهام من المحتمل أن يمس قصداً  
العلاقات الخارجية كعملية الوصول إلى أعلى المستويات. ويحدد ذلك الارتباط  
بين الرسوم الجمركية الخارجية المسركة؛ والسياسة التجارية المشتركة،  
والسياسة الخارجية (مثلاً، الاتفاقات التجارية الأوروبية مع إسرائيل، وعلاقات  
الاتحاد السوفياتي مع الجمهوريات الاشتراكية سابقاً) أو الارتباط بين لتجارة  
الحرية، والسياسة المالية، والمذخرات الدولية. أحياناً، في حالات الحاح يمكن أن  
تكون هناك اقتراحات من طرف الدول الأخرى لإقامة الاتحاد، وهذا يمثل تحدياً  
لإيجاد بنية قوية.

(1) Ibid pp 825-26.

زيادة على أن معنى الهوية الخارجية مهم في المراحل الأولى من عملية التكامل وبالطبع أيضا مهم في المستويات العليا للتكامل، فيها (هوية) تبدو أيضا اشتراك عظيم في مشاكل السياسات الخارجية في المراحل الوسطى للتكامل. إذ أن ظهور المشاكل يجعل الصفقات الشاملة والإئتلافات المقامة عاجزة عن إيجاد بنية لمصالح، ويعتّل من الظهور غير الضروري للأزمات. لكن هذا اوضاع بدوره يمكن أن يستميل الجماعات المعارضة للتكامل ويسرع من عملية التسييس عبر اشتراك القادة السياسيين والرأي العام في اسءء في المرحلة الأولى من عملية التكامل.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 826-28.

## دراسة التكامل الجهوي

بمسائل 'أرست هاس' عن سبب دراسة ما يسمى 'بالتكامل الجهوي' الذي دام فترة خمس سنوات أو أكثر؟ وخلال هذا الجهد تجاذبت موضوعات التكامل لدولي، كاهان رئيسيان هما: ازدهار العلوم الاجتماعية النظامية في الولايات المتحدة الأميركية وازدهار الجهود السياسية في أوروبا من أجل بناء وحدة قارية، وفي النهاية تحقيق تكامل أوروبا الغربية.

الانطباع السائد في الغالب هو أن دراسة التكامل الجهوي تشبه دراسة التعاون الجهوي في المنظمات الجهوية، وفي النظم الجهوية، وفي النظم الفرعية، أو الجهوية. فقد استخدمت كل هذه المصطلحات على نحو واسع. إنها تؤلف اشكوكية العامة حول ما إذا المتصورون الجهويون وباء الأمة هم كذلك فواعل على مستوى التكامل الجهوي. ولتحديد الحال، يجب التأكيد أن دراسة التكامل الجهوي هي مميزة عن كل الدراسات النظامية السابقة للوحدة السياسية لأنها تميز نفسها بأنها تدرس جهود غير قسرية (التكامل الجهوي). ولأنه أن تكون دراسة الفدرالية، والوحدة الوطنية، وباء الأمة والإمبراطورية متخمة باستخدام القوة من قبل القائم على الفدرالية أو العامل الحفار Catalytic agent مثل الصفوة الاستعمارية الخارجية، والمصرف العسكري، والدولة الباحثة عن الهيمنة. ومهمة الباحث هنا هي تفسير التكامل بين الدول بدون الاعتماد على الأصراف التاريخية، ليس لأنها غير مهمة ولكن لأنها تجعل التفسير حد بسيط وجد مقيد بالزم. فالرغبة المسيطرة على الطلبة المعاصرين في التكامل الجهوي هي تفسير ليس نحو الإنشاء الإرادي للوحدات السياسية الكبيرة، كن واحدة منها يجعلها وعيها بذاتها تتجنب استخدام القوة والخبوس في لعلاقات بين لوحدات المشاركة في التكامل.

كما أن السبب الأساسي لدراسة التكامل الجهوي هو الجانب القانوني، لأن دراسة الوحدات والمواقف يوفران حقلاً غنياً لملاحظة لإنشاء السببي للمماذج الجديدة الممكنة من الجماعات الإنسانية في المستوى العلوي من التنظيم والعمليات التي يمكن أن تؤدي إلى ظروف معينة. ومن ثم قسم دراسة لتكامل الجهوي بلهزم، والمعاملات التجارية، والإدراكات، والتعلم. ولا نتمتع بسيادة، والقدرة العسكرية، وتوازن القوى. إن دراسة التكامل الجهوي ترفض تقسيم سلوك الأصراف بين الاهتمام السياسي الوطني العالي والديني؛ إنه مشغلة بكل اهتمامات المواعيل مادام أنها يمكن أن تستخدم في العمليات لملاحظة للتكيف والتعلم الحر من الإكراه.

نحب ألا يعزل هذا السبب المركزي الاستخدامات القانونية الأخرى التي يمكن أن تطرحها دراسة التكامل الجهوي. من خلال ذلك يمكن الاكتشاف ما إذا آلة حفظ السلام هي أكثر فاعلية من إجراءات الأمم المتحدة، وكذلك هي درس مهم للأغراض المستقبلية في حل النزاع. كما يمكن كذلك أن نكتشف متى وأين العمليات الجهوية هي محمودة واحدة هيمنة أحد الدول الأعضاء، وأيضا الحصول على الكثير من المعلومات حول النخبة التي تتعلم من اتصالات التي تحدثها لعمليات الجهوية، ونكتشف ماذا تعلمت، وأثر استخدام انضمة الجديدة مطروحة. من ناحية ثانية يمكننا مقابلة هذا بالأحداث المشهقة على المستوى الكوي. إذ يمكن الاكتشاف ما إذا الأسواق المشتركة الجهوية هي حقيقة أحسن للصنيع Industrialization ولسياسات الرفاهية النعماء من الانقسام الكوي للعمل، وما إذا تؤدي إلى إعادة توزيع والتقسيم المتساوي للموارد النادرة أو تؤدي إلى مزيد من المنافسة على النهب.

أكثر من ذلك، نحمل دراسة التكامل الجهوي من الممكن استخدام لدراسة المقاربة لسياسة الخارجية، وحتى السياسات الداخلية ورتابها بدراسة لعمليات الدولية. باختصار، مجال "السياسة الارتباطية Linkage Politics" - كحسب مفاهيمي بين نظريات النظام الدولي وخصريات السلوك الوطني يمكن

أن يقدم حيدة حقيقية حول ما إذا الحاياب الفارعه من مصصوفته يمكن أن تملأ بالتفاعلات المدروسة في عملية التكامل الجهوي.

من جهة أخرى، تقدم دراسة التكامل بتفسير كيف ولماذا تدرن الدول تدمر عن سببدها، وكيف ولماذا تترج طوعيا وتحتلط مع حيراهي نحيث تفقد مساهمتها الخعية السيادية عندما تتعلم تقنيات جديدة لحل النزاع بينها. ولنعاون الجهوي، والمنظمة، والأظمة الفرعية يمكن كلها أن تساعد في شرح مر حل الطريق؛ لكن يجب عدم الخلط مع الظروف المرتبة عن ذلك.

في الحقيقة، خمسون سنة من السحت لم تكن كافية في حقي إجماع حول محطظ واضح. فقد درس أميناي إنزبوي Amitai Etzioni 'للكامل Integration" كوصعية نهائية؛ وليس كعملية حارية. أما فيليب جاكوب وهري توين Philip Jacob & Henry Teune فقد بطرا إلى لكامل كعملية وكوصعية نهائية؛ وضعية مجرة عندما يتحطي عنه غير محددة بواسطة امتزاج غير محدد من عملة مكونة من عشر متغيرات (مستقلة أو وسطية). أما كارل دويتش Karl Deutsch فقد تحدث عن التكامل كعملية مؤدية إلى خلق جماعات الأمن؛ اعترضه عملية لحق الجماعات السياسية المحددة في المفاهيم لمؤسسية والانهية. ويرى أخيرا الفدراليون أن نهاية عممية التكامل هي في تطور الاتحاد الفدرالي بين الدول المكونة له.

لكن الدراسة الجهوية Regionalism أو التعاون الجهوي أو المنظمات الجهوية يعطي ببساطة المواد حول الأنشطة المهمة للفواعل أو حول اعتقاداتهم. إذ تهتم دراسة التكامل بمخرجات أو نتائج الأنشطة المصطلح عليها بـ 'الاتفاق الجديد New Deal' للمنطقة حتى ولو أن هذه الأنشطة تحد عاياب 'حرى.

فملا يمكن أن تكون دراسة التعاون الجهوي من اعسار كجزء من دراسة لكامل جهوي أو اهتمام مفصل. إلا أن التعاون الجهوي هو مصطلح يعصي أي سسط بين دولتين الذي هو أقل من المشاركة الكوية المصممة

لتحقيق حاجة مشتركة معينة. من ناحية أخرى دراسة المنظمات الجهوية تشمل أنشطة العمل التعاوني ما بين الدول وربطها بتلك الأنشطة الملاحظة المتبعة بالتصور المؤسسي. كما تستمد دراسات التكامل بياناً من أنشطة المنظمات الدولية في ذلك الجماعات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، يفضل بعض المنظرين في التكامل استخدام إجراءات وطوائف المنظمات والإجراءات المؤسسية Institutionalization كمؤشرات لتكامل أو عدم التكامل. كذلك تبحث دراسة المنظمات عن النجاح الصغير لهذه الكينونات شكل تكون المنظمات هي مركز الاهتمام بدلاً من التركيز على تأثيرها على الأعضاء. لذلك تعتمد دراسات التكامل على دراسة المقارنة السياسية والاقتصادية لأن المنظمات الجهوية عبر النشاط التكاملي/اللاتكامل تقاس بواسطة المتغيرات الوسيطة معتبرة المؤدية إلى تفسير مناسب لحقيقة عمية التكامل الجهوي في مصفوفة معينة من العالم.

فقد اهتم بعض الباحثين بالأنظمة الفرعية الجهوية والأنظمة الجهوية، ولذلك عندما يتحدثون عن كثافة شبكة الروابط الدولية صمى نطق جغرافي محدد فإنهم عدتد معون التعاون الجهوي، والمعاملات التجارية، أو المنظمات عند مستوى عر من التجريد. فالنظام الفرعي Regional system لا يعدو أن يكون صورته للحطاب الملخص والموضح هذه التفاعلات. وتستلزم الأنظمة الفرعية Subsystems الجهوية تفسير كثافة التفاعلات على مستوى المحلي. مثلاً الشرق الأوسط، والتفسير الواسع لمخرجات النظام مثل لشبكة لكويتية للعلاقات لدولية. عدتد تصح الأنظمة الفرعية Subsystems الجهوية أداة لتفسير الاعتماد لمبادر بين الروابط المحلية والاهتمامات والعالم الواسع لدي يقيدها. ويمكن أن تكون الأنظمة الفرعية هذه مهمة في المساعدة على تفسير لادا جهود التكامل الجهوي تقدم أو لا تتقدم. كما يمكن في بعض لأحيان أن نسوى ظاهرة الجهوية Regionalism بدراسة التكامل الجهوي، ويمكن أن تكون الجهوية شعاراً سياسياً؛ وإذا كانت كذلك، فإن أرنست هاس يرى أنه

على طلبة التكامل الدولي أن يستخدموا البيانات الإيديولوجية. كما يمكن أن تكون كذلك، بجهة أداة تحليلية تميز ما هيّة عالم "الطبيعي" المناطق (أو كيف يجب أن يكون).<sup>1</sup>

---

(1) Ernst B. Haas, Ibid pp. 607-13.



## الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي

النتائج الإمبريقية وحدودها:

تتعلق هذه الفكرة بموقف تنقيص بعض الأشياء التي أشبهاها دراسة التكامل الجهوي. فقد أفضت المحو التي أجريت حول التكامل الجهوي إلى كشف القاب عن كميات كبيرة من المعلومات حول الأسواق المشتركة، والبرامات، وجماعات المصلحة الجهوية، وتدفعات الحارة والبريد، واتجاهات الجمهير، واتحاديد الدائي للمصلحة من قبل النخب، وأنماط لسيرة المهية لسوظفر المديين، ودور "الإدراكات"، والعلاقات بين الأنواع المختلفة من المهام الاقتصادية، وروابط بين المهام السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وتأثير الفواعل النظامية المميرة. إلا أن الإنحار الأكثر هو الرعة في استخدام لتحليل المقارن كاحبر لتعميم النتائج الإمبريقية ندلا من سحبها داخل قوقعة آمنة من الأحدية الجغرافية. فلتحليل المقارن هو أكبر من أن يضيق على المستويات اعليا من التعميمات؛ إنه كذلك أداة لبحث وفسير التعابر داخل الظاهرة نفسها.

وفي هذا الصدد يرى هاس أن الباحثين يدرسون في هذا مجال، حقائق كبود والتي تسمى بالمتغيرات المستقلة - مثل الأحداث، الظروف، الاتجاهات، لسووت- التي تعتبر مسا مهما في تفسير الطرف أو نتيجة التي تشغل الباحث. فاسود المجموعة والمرتة هذا الشكل والتي تساعد في التفسير هي حقائق شائعة فتويا كمتغير ت. ومجموعة المتغيرات مرتبطة بعضها البعض لتفسر سحاح بعض المحرجات، لكن غير مبررة في شكل بنية فكرية شاملة نسميها بالتعميمات الإمبريقية. ومن ثم لا يكون نتائج دراسات التكامل الجهوي - كما هي مفهومة ومقولة من قبل كل الطلبة- أكثر من التعميمات الإمبريقية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 613-14.

## النتائج الإمبريقية: الشاملة:

يمكن تعداد مختلف النتائج الإمبريقية الكوبية المترتبة عن السحوث الأكاديمية التي أُجريت حول التكامل الجهوى في السقاط التالية:

1- يعي أعضاء النجمعات الجهوية أنفسهم كوجود في اعتماد متبادل متريد تنبجة لمستوى ونسبة المعاملات التجارية بينهم المرتفعة مقارنة بدول المجموعة الثالثة التي هي خارج عملية الاعتماد المتبادل.

2- أ) سقيم الأطراف الاعتماد المتبادل سلبيا إذا شعرو بأن شركاءهم جهويين يستفيدون أكثر منهم؛ ويمكن التنبؤ بالتقييمات السسية في الأسواق لمشركة ومصاصق التجارة الحرة في الدول الأقل تطورا. ب) سقيم الأطراف لاعتماد متبادل يحايبا إذا أحسوا أنهم يستفيدون بالنسوي مع شركائهم في بعض المجالات وليس من الضروري أن يكون ذلك في كل محالات. أو يستفيدون بالترمن؛ كما عكس السؤ تمثل هذه الشراكة في الترتبات لاقصادية بين الدول الصاعية.

3 الحجم السسي للدول الأعضاء في النجم الإقليمي ليس مؤشرا لنجح التكامل. بحيث يمكن أن تحفز عدم المساواة الكامل في بعض أوصاع الوظيفة الاقصادية والعسكرية، إذا ما استطاعت "مضقة القلب Core Area" توفير ثما حصا. بالطبع عدم المساواة Inequality يعوق التكامل عندما لا يدفع مش هذا الثمن، مثلا دور الاتحاد السوفياتي سابقا في محس لمساعدة لاقصادية امشركة (COMECON) Council for Mutual Economic Assistance، ودور الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية Latin American Free Trade Association (LAFTA)، ودور الولايات المتحدة خلال عام 1963 في منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO). فالاحلافات في الحجم يمكن أن تؤدي إلى تقدم النجمعات لسلوبسية

لتكاملية عندما يكون أحد الأهداف مدركاً من قبل "مصنقة القلب Core Area" ولشركاء الصغار؛ كما هو الشأن في بعض مناطق التكامل الإقليمي.

4 يستميل انتشار قنوات المنظمات في منطقته (الحكومة والحصة) الاعتماد المتبادل بين الأعضاء بأن يصبح (الاعتماد المتبادل) كملاذ مريد لهذه القنوات من أجل حل النزاعات. من ناحية ثانية، التقييم الإيجابي مثل هذا الاعتماد المتبادل من جانب الأطراف لا يمكن التنبؤ به، مثلاً ردود لأفعال تجاه الجمهورية النمساوية الألمانية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (EEC) وبيكارغوا في اسوق المشترك لأمريكا الوسطى Central American Common Market (CACM).

5- الجمهورية الحاسمة المشكلة للأشطة التكاملية في عدد من الحالات لقضية Issue Areas من المحتمل أن تؤدي إلى الذروة في الواقع أو تنبع الاتحاد لسياسي لشرعي، ومن الصعوبة التنبؤ بمحاطره وإخاياته. فلعديد من الحالات المتكاملة لتساو التكامل، بعد الإحاراب الناحية تفصي إلى لضعف اندائي Self-encapsulation' المنظمي والاتجاهي وبالتالي يمكن ألا يساهم في التقييم لمطالب جديدة من قبل الأطراف. أما المخالات الأخرى من الاعتماد المتبادل المدرك فإنها تفصي إلى خلل المنضامات المتنافسة التي يمكن لأشخصتها أو لا يمكن أن تساهم في التكامل ككل، وتؤدي إلى وضعه 'للدثرة المسففة Spill-around' التي تمحدي المركزية السياسية. يلاحظ أن التغليف الذاتي بصفة خاصة في الأنشطة المرتبطة بالاتصالات البرقة، النقل، حماية حقوق الإنسان. الإستراتيجية العسكرية والتدبير، والصحة العامة.

6- العهد بالنسبة لكل القضايا ومخالات السياسة لإنشاء السوف المشتركة هو لمساعد على سريع التكامل الجهوي والانسداد إلى الحد الأقصى. ولتحافلات العسكرية إذا جهزت بكفاءات كبيرة وأعضاء واقفين، فإنها تخلق نتائج تكاملية قبلية الدوام. في حين الترتيبات المحددة في تنسب الخدمات العسمة والنقمة العامة تمثل محور التغليف الذاتي. إلا أن الترتيبات الإقليمية لحماية حقوق

الإنسان (في حدود أوروبا العربية والمجال العربي) لم تساهم أحد الآن في تكامل القيم والاتجاهات وولدت مؤسسات جديدة قليلة. فقد وجدت المنظمات لمفوضه اقتصاديا لدى قصير لحق السوق المشتركة أو منطقة لحارة الحرة، صعوبة في التأثير على سياسات أعضائها.<sup>1</sup>

### النتائج الإمبريقية: التجمعات الاجتماعية:

يمكن تلخيص هذه الفئة من النتائج الإمبريقية المترتبة عن الدراسات التي أجريت حول تجارب التكامل الإقليمي في النقاط التالية:

أ - الاختلافات في أنظمة التخطيط الاقتصادي الوظيفي لدور الأعضاء في الكوميكور (COMECON) أعاققت تحديد السياسة الاقتصادية الإقليمية.

ب - لا تتدفق الموارد بسرعة بسبب الاختلافات في الخطط الوصية وغيب نظام استثمار المال والتسعير المقبول من قبل الكل.

ج - الاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب الشيوعية جعلتها مكملة في سياسة الحارة والاستثمار وأعاققت جهودها الإقليمية.

د - الاختلافات في مستوى التصنيع أثر بحدّة على توقعات لموقف الإقليمي وأوجد توق أقل للتطور والاعتماد على التطور أكثر. نفس الشيء صحيح بالنسبة للدول غير الاشتراكية المتخلفة.<sup>2</sup>

### النتائج الإمبريقية: الدول متعددة التصنيع:

تدحض ملامح التكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية في مجموعة من النقاط نعرضها كما يلي:

<sup>1</sup> Ibid. pp. 614-16.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 616-17.

٤ المصلحة الذاتية بين الحكومات والجماعات الخاصة غير كافية لسحب شبكات وتوقعات الاعتماد المتبادل والمنافع المشتركة. لكن التعبير في الظروف الاقتصادية أو في إطار سياسي هذه التوقعات يصبح من الممكن إيجاد مرجعة وإعادة تقييم من قبل الأطراف. فليس من الضروري أن تكون الدوافع الأدائية قوية أو تكون هناك روابط دائمة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ب- القرارات الجماعة - من الصعوبة والفوضى، إلى الرسوم على التلاعبات، إلى الدجاج، وإلى الجن، ومن هناك إلى قانون الشركة، رجوعاً إلى الرسوم، وضبط دائرة العمل - صنعت تدريجياً، وأقيمت عالمياً على النتائج وليس على لية الأولوية للأطراف (الحكومات وجماعات المصالح المهمة). فقد حرص هذا الاتحاد في "الانتشار في مجال الموقف الجماعي Spillover in the collective action".

ج- انتشار المجال هو محدد في القرارات والأهداف المرتبطة بتحقيق إشباع المنافع من إيجاد السوق المشتركة.

د- هناك انتشار قليل على مستوى الموقف، مثلاً تغلغل المتقدم قليلاً من قبل المؤسسات فوق قومية في صناعة القرار الدولي على المستوى الوطني والخطي.

هـ- ومع ذلك، نمو اجتماعات، والاتصالات، والمنظمات (الاتحادات التجارية، والمنظمات التجارية، وعمل الأطراف في الخدمات المدنية، والبرلمانات، الطلبة، الأساتذة) وتزداد غير الحدود.

و أساليب التفاوض هو تدريجي، ومخضع، وغير عاطفي، ويبحث عن أساليب متبادلة، وهو توافق إجماعي، وصفقة شاملة بين مجالات القضية Issue Areas. ومن الأمثلة المحسنة لذلك نجد أن السلوك الفرنسي المعارض لتكامل في عهد شارل ديغول لم يقل كسلوك شرعي من قبل أطراف التكامل ولم يبق لنا ونهائياً.

ي- عندما طرح جماعة من الفواعل القرارات الجماعية مع لميل لاقتصادي الجوهري إلى عرض معظم خصائص الانتشار والأهداف لفدرالية لظاهرة أو لصمنية، فإن سرعة التكامل تتباطأ عندما تكون هذه الجماعة ضعيفة، مثلاً الجماعة الأوروبية الاقتصادية بعد 1963، ومظنة لبحاره لأوربية (EFTA).

س- الشعوب الشابة أكثر اسهاماً في تأييد كثافة عممية لتكامل من لشعوب الكبيرة أو القديمة في الجانب الذي تصبح لديها وعي داني بعدم لانتماء القومي.

ع- التربة العالية والمنهي الاحترافية للشعب، بكل أحياله متاعمة مع تأييد شدة لتكامل. فالرضا الأكبر عنى حياتهم العامة يميل كذلك إلى أن يكون هو الحالة ما بعد التكامل. باحتصار، يميز اتجاهات ما بعد التكامل Prointegration معظم النجاح ومعظم الأجزاء الحديثة للشعب.

ص- بالرغم من السهل خلق روابط جديدة بين أعضاء منطقة الهيمنة الثقافية/اللغوية الكبرى، إلا أنه ليس من الضروري إنشاء سهولة قرارات جماعية تكاملية عندما تدرك القضايا كوجود بارز من قبل الأصناف المنخرصة في الاعتماد المتبادل مع دول خارج المنطقة.<sup>1</sup>

### النتائج الإمريكية: الدول المتخلفة:

يمكن تحديد نتائج البحوث الإمريكية التي أجريت حول ظاهرة التكامل الإقليمي في مناطق المتخلفة في النقاط التالية:

أ - تسييس توقعات الفاعل قبل أوائها، وبالتالي هناك تجنب للمفاوضة التدرجية حول الأهداف المشتركة غير الخلافية نسبياً.

(1) Ibid. pp. 617-18.

ب- المتفاوضة مع المنافع المتبادلة؛ خاصة عندما يكون هناك تباين في المنفعة، ومحدودية في الموارد. وعندما لا يحتفظ بالقضايا معككة بسهولة، فإن حجم الاختلافات الوضعية وقوتها تصبح مسبة لاختلاف.

ج- عيب لعددية يجعل التكوين الطوعي للجماعات حول القاعدة الإقليمية جد صعبا. وعندما توجد الروابط الإيديولوجية بين القادة فإنها تساعد على التكامل؛ أما بالنسبة للانقسامات الإيديولوجية فهي أكثر إثارة للانقسامات، ولا يمكن من الالتقاء على الأهداف الاقتصادية.

د- لدول التي لديها تكامل داخلي ضعيف فإنها تصعب أنشط ضعفة لعملية لتكامل الإقليمي بسبب مغومة القادة عملية التحكم في بلدهم من قبل الغير.

من ناحية أخرى، خلصت العديد من الدراسات حول التكامل الاقتصادي الإقليمي -مع رمزيتها- في أميركا اللاتينية إلى أن التجربة في تلك المنطقة تشارك النموذج الأوربي في العديد من الخصائص منها:

أ- لدور القبة في أن حجمها هو موردها الأساسي الذي يجعلها مستقرة نسبيا عن السمادج الإقليمية وقليلة الاهتمام بالتكامل الإقليمي. في ظل هذه اشروط الخاصة فإن حجم وقوة التباينات تعوق التكامل.

ب- النسب الاقتصادية المتباينة والاختلاف في التطور الاجتماعي يعوقان تطور استجابه النخب الإقليمية في منظمة التجارة الحرة لأمركا اللاتينية (LAFTA). لكن نفس الشيء بالنسبة للنسب المؤيدة للنخب للحكماء والمستحبة.

ج- الانشورات الإدارية والتنظيمية على المستوى الوطني في محيط التكامل المحلي ضعيف وضعف القومية يسهل السيطرة على التكامل الإقليمي من قبل لتكنوقراط. ووجود حكومة مركزية قوية وقومية قوية يقلل من فرص التكنوقراط.

د - مصق صناعة القرار التدريجية واتجاه الانتشار يمكن أن يعالجا أيضا بين الدول المتخلفة التي تعاني من ضعف التكامل الوطني بالرغم من ضعف مباح الأزمة الاقتصادية.<sup>1</sup>

### النتائج الإمبريقية: العالم الخارجي:

يمكن أن تكون العلاقات بين النظامي الإقليمي (النظام الفرعي) ولعام خارجي (سواء النظام ما وراء الدولي منهم أو النظام الإقليمي الكبير الذي بعد دراسة النظام الفرعي جزءا منه) مهمة في تفسير التكامل. لكن الصور المختلفة للمتغيرات الدخيلة يجب أن تكون واضحة.

1- 'النظام الكوني Global System' يمكن أن يسحود على أكبر اهتمام للموضوع، كما في حالة الاتحادات الاقتصادية بين الدول النامية.

2- الدولة الواحدة (أو نخبتها) يمكن أن تدرك كقوة فوق إقليمية لتي تساعد أو تعوق التكامل.

3- بقيض النظام الإقليمي يمكن أن يكون قوة فوق إقليمية تفسر لتكامل أو عدم التكامل. وبالتالي الإدراكات التي تكون ضحية النظام الكوني تمل إلى تقوية التكامل كما يمكن أن تضعفه.

فدور الدولة الوحيدة فوق إقليمية (أو نخبتها) هو عامص في تفسير التكامل الإقليمي، بسبب أنه يمكن أن يستعمل الفاعل فوق إقليمي المهيمن قدرته على دفع الأمن لتقويض إرادة التكامل، كاحتجاج الولايات المتحدة في التعامل مع مصمة التجارة الحرة لأميركا اللانسة. لكن في بعض الأحيان لاتحادات الاقتصادية بين الدول المتخلفة بدوم كمنفعة لتأييد من لفاعل الخارجي.<sup>2</sup>

(1) Ibid. pp. 618-19.

(2) Ibid. pp. 620-21.



## خلاصة الوظيفة الجديدة:

تركز الوظيفة الجديدة على دافعية الأطراف وسائح القصد وغير لقصد لسعي الأفراد وراء لمصلحة. ولا تركز الوظيفة الجديدة على تطوير اقيم مشتركه. ولكن عوض عن ذلك يركز على الطبيعة التعددية لمجتمع حديث؛ ونكون النحة المتنافسة والمصالح المتصارعة. الأكثر من ذلك، فبدلا من معالجه التكامل كحالة التي تصورت فيها القيم المهنية والإجماع السياسي، فإن الوظيفة الجديدة تعالج التكامل كعملية التي بعيد النخب السياسية المهمة تحديد مصالحها تدريجيا في مفاهيم إقليمية بدلا من التوجه الوطني الخالص. فالعملية وفق للأطراف اسيسية في العديد من السينات الوطنية المتميزة تقنع بتغيير ولاءات، وتوقعاتها ونشيتها السياسية نحو المركز الكبير والحديد.

فوفقا لـ Haas فإن عملية إعادة الاتحاد تأخذ مكانا ليس بسبب لدوافع الاثارة أو المثالية من جانب النخب المهمة، وإنما بسبب إدراكهم لمؤسسات فوق قومية Supranational Institutions كأحسن صديق لإشاع مصاحهم ابرعمانية. لذلك يركز أنصار الوظيفة الجديدة على تطوير عميات صاعدة لقرار الجماعي، واصريقة التي تغير فيها النخب الحكومة وغير الحكومية كتيكها والمنظمة كعمية صاعدة قرار تغير من المستوى الوطني إلى المستوى فوق قومي. فبارعم من أن أنصار الوظيفة الجديدة قد استعاروا المفهوم لوظفي المنس في صناعة القرار التدريجي، فإن المشاركين في المنطماات لدولية يطبقون تقنيات اتعدون التي نحت في أحد المجالات الوطنية، في مجال آخر، ويرفضون لافراض الوظفي الذي مؤداه أن إنجاز مهام الرفاهية هو غير خلافي في الجوهر وكذلك يمكن أن يكون مفصلا عن الصراع السياسي. لكن سبب أن لسلطة غير قابلة للانفصال فإن أداء مهام الرفاهية يستلزم اوظيفه السياسية في توزيع الموارد النادرة بين المطالب المتنافسة، والإمكانة النكاملة لدمج لدولية اتعدونية يحتمل أن تكون عالية فقط إذا المهام المطلوبة هي مهمة

اقتصادي، بشرط إذا الممثلون الوطنيون تحملوا بعض العبء في عمليات صناعة قرارهم الوطني، وإذا الجماعات المخترطة في عملية التكامل ساركت في الإجماع. ومع حلول الأهداف والإجراءات. لذلك فالملزمات الإقليمية هي أكثر احتمالا لأن تزرر التكامل Integrative Potential من الأجهزة العالمية التي تمثل شريحة واسعة من القيم الثقافية.

يظهر أنصار الوظيفة الجديدة إلى عملية التكامل كجماعة من الأطراف قراروا أن يتعاونوا على المستوى التكاملي من أجل تحقيق مصالحهم الفردية والجماعية عبر بعض القيود، التي هي غير حلافية نسبيا ووظيفية. وبعد فترة يسير هم أنهم يستطيعون أن يحققوا هدفهم الأصلي فقط إذا مسحوا سلطه أكثر جهات صناعة القرار الجماعي وكذلك التصرف جماعيا في مجالات وظيفية أخرى. ذلك علاقة تلك المسعى التعاوني الأولى يصبح تدريجيا ميسر، كمطور لشبوع واسع وحذر بين الدول المستقلة وتصبح صناعة القرار فوق قومية أكثر وضوحا. هذا مثل هذا التيسير نجح، وأدركت الأطراف الوطنية أن مصاحبا لخدم بشكل حسن بواسطة تفويض سلطات صناعة القرار الوطنية إلى جهاز فوق قومي حاديد مختص في أحد المجالات، من المحتمل عددا أن يقوموا بتطبيق حرية هذه الحرية التكاملية الأحررة على مجالات أخرى.

لا يكون هناك توسع تدريجي للنشاط التكاملي بسبب ظهور تعهدات دولية لم فوق قومية Supranationalism؛ ولا حتى بسبب الإجماع العالمي حول الأهداف. والجماعية التي يسعون وراءها، ولكن بسبب إدراك الأطراف المخترطة في اعممية أن مصاحبا الخاصة تخدم بواسطة غميد وتوسيع كفاءة المؤسسات فوق قومية. إنه مفهوم 'الانتشار Spill-over' الذي هو المفهوم المميز في المنابر الوطنية الجديدة؛ فالافتراض الأساسي هو أن المحاولات الأولية للتكامل في مجالات القضية الاقتصادية التي هي غير حلافية نسبيا ستؤدي إلى الانتشار أكثر وأكثر في مجالات (بما في ذلك المجالات الاقتصادية) الأنشطة الحلافية، أي أن التكامل السبسي سيتم انطلاقا من التكامل الاقتصادي. فالمنفعة

الأساسية من الانتشار يمكن أن تكون في إيجاد مؤسسة فوق قومية جديدة، التي ستزداد قوتها وكفاءتها من خلال العمل كـ 'Honest Broker' صادق في عقد جماعيا لصفقات الشاملة التي تتيح المصالح المختلفة للأطراف المعنية.

لذلك تمثل الوظيفة الجديدة إلى التأكيد على الدوافع الفردية ومصالح جماعات النخب في العملية، والتأكيد على دور المصلحة الذاتية في تشكيل إدراكات النكاح. والوظيفية تركز على كيف النخب المتمثل في إعادة توجيه أنشطتها وتشكيل تحالفات جديدة عبر الحدود الوطنية من أجل تحقيق مصالحها على المستوى الإقليمي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>Michael Hodges, *Ibid.* pp. 245-47

## **رابعاً: مقارنة الاتصالات**

### **The Communications Approach**

مضمون المقاربة وافترضاؤها  
أبعاد المقاربة الاتصالية  
المقارنة بين المقاربة الاتصالية والوظيفية الجديدة

## مضمون مقارنة وافترضاها

يترعم هذه المقاربة كارل دويتش Karl Deutsch، ويرى أن تص  
الاتصال بين الوحدات الوطنية سينشق من الجماعة المتراسة بين لوحدات وتبقى  
الأعباء والقدرات متوازنة. ويرافق هذه الرؤية عدد من المسلمات كالثقة،  
والصدقة، والتكاملية، واتجاوية. فوجود الوحدات المتترة من قبل النظرية  
يتعلق بالدول والوجود النظائ للأشخاص أو الجماعات فحسب. يجب أن  
كون واضحا أن خاصية هذه الاقتراحات هي الشكل الخاص جدا للفرضيات.  
فإذا كانت لمعاملات التجارية متماثلة تحت شروط توازن الأعباء والقدرات،  
عندئذ تردد اسحدة التخبه. وإذا ازدادت استجابة السحمة عندئذ ستظهر جماعة  
الأمن. يفترض المقاربة الاتصالية أن وجود علاقات معية بين مجموعات من  
المتغيرات، تنسج في المرحلة النهائية جماعة معية، مثل جماعة الأمن. من ناحية  
أخرى نجد المقاربة النظامية تفترض أن المعاملات التجارية هي نط السوك  
الجمع، والحقائق المحتررة إنسانا. باختصار، تبحث هذه المقاربة التساؤل لتبي:  
هل لعامل الذي يحسب المتغيرات الاقتصادية يقيس حقيقة سلوك العاعل؟ إى  
تشبه حاجة المطربين لتوازن القوى للقلق حول تضيق المبادئ الميكانيكية  
للسياسة الدولية وليس الحاجة للقلق حول كيف وزراء الخارجية يعون أنفسهم  
في هذه البعة الكبرى.

كما تبحث مقارنة الاتصالات في تفسير السوك الارتحاعي  
Retroactively بدلا من التسو. فلا نخبرنا المقاربة عن محتوى الرسائل وعرو  
علاقتها إلى تطور القدرة من جانب المؤسسات الإقليمية. إى لا تفسر متى  
وكيف الثقة والاستجابة بين الأطراف والسحب، مواصلة، وحدثة. ومن هم  
الذين يحملون اعبء؟ فالساسة في سياق المطالب، والمفاوضات،

والمؤسسية، تطور المهام، وليست جزءا من المقاربة عندما لا يعالج محتوى الرسائل دائما. فقد اقترح دويتش Deutsch أن الشك في مستقبل تكامل أوروبا الغربية بسبب تراجع في زيادة نسب المعاملات التجارية، يقاس بواسطة مؤشرات التجارة، البريد، وتدفق السياحة وبواسطة مؤشر تشكل الجماعة فوق قومية.<sup>1</sup>

---

(1) Ernst B. Haas, pp. 626-27.

## أبعاد المقاربة الاتصالية

وفي إطار هذه المقاربة حدد كارل دويتش أربعة عشر بعدا للتكامل،  
واندي يرى أنه يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا في أن تكون  
الوحدات في اتصال فيما بينها، ويمكن أن تقود عموما إلى حكم تقريبي على  
المناطق الأقل أو الأكثر احتمالا في تحقيق التكامل. وهناك ثلاثة أبعاد منها تدور  
حول أبعاد انتاعم بين الجماعات المنسقة في منطقة معينة:

- 1- التناغم في الاستجابات (أو غياب السلوك الممزق).
- 2- لقابلية لإقامة التبادل (أو درجة لعب الجماعات أدوارا متساهمة في  
دول مختلفة).
- 3- القابلية للتنبؤ (عبر اطراد أنماط السلوك).

وتتعلق خمسة أبعاد أخرى بالتوزيع وتنظيم التبادل:

- 1- تعدد الفواعل.
- 2- التوافق في الرغبات الخاصة.
- 3- توازن التبادلات بين الوحدات.
- 4- الأرباح المشتركة.
- 5- تنمية الاتصالات المترافقة مع التبادلات.

ونقيت ستة أبعاد هي مؤشرات حول قيمة التبادلات وهي كالتالي:

- 1- تكرار التبادلات.
- 2- السرعة (كوظيفة حجم الشعب).
- 3- الأمانة (في الاتصالات).
- 4- إحداث الأثر.

## 5- التوازن الأولي (التوازن المتعدد الاتجاهات).

### 6 توزيع الاستجابة (مرة أخرى التوازن المتعدد الاتجاهات).

يتضح مما سبق أن الافتراض الأساسي لهذه الدراسة هو لنشبه بين الدول لمشجعة على تنمية الاتصالات، والروابط الانصالية بين المجتمعات. وبالرغم من إقامة لتمييز بين التكامل بهذا المعنى العام والتكامل السياسي، والذي اهتم به لوظائفون الجدد؛ فإن فئات كارر دويتش لم تكن معبرة عن أعادها، برغم من أنها قبلت دون انتقاد كشروط مؤيدة لإنجاز المهدف السياسي. فقد أصف هاس وزملاؤه فئات أخرى مستبطة من مفهوم الوظيفة الجديدة لعملية للديناميكية المؤدية إلى توحيد الوظائف الاقتصادية للجماعة. وفرص مقدما حين هاس Haas أن الوحدات المتكاملة تكون متقدمة صناعيا ومتعددة الديمقراطية. ومن جهته. يرى إتزيوني Etzioni في دراسته أن هناك تمزج بين نسبتي Relativities (وأي يحددها بالخاصيات التحليلية والطام) والفرد (الخاصيات لبيانية). فالخاصيات التحليلية هي توزيع خاصيات الوحدة؛ خواصها الصغيرة، تدور في اعني، اتناي في الأصول الإثنية؛ التساند في التقاليد الثقافية، العه وليس. خاصيات النظام هي عناصر الاعتماد المبادر في كل أنواع التبادلات والاتصالات. وبضمن الخاصيات الفردية درجة التكامل الداخلي للوحدة لعضو، ودرجة السيطرة الحكومية على أدوات العنف، وكيف يتجاوب مركز صناعة لقرار الوطني مع الجماعات المختلفة داخل لشعب، وضعية شرعية الوحدة.<sup>1</sup>

(1) Inst B Haas, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," *International Organization* 24 (Autumn 1970): 99-102.



## المقارنة بين المقاربة الاتصالية والوظيفية الجديدة

كلا المقاربين ستركاز في تعهد عدد معين من المتغيرات المستقلة المعتدرة بشكل بارز وهي المعاملات التجارية والربح أو الخسارة المرافقة لها من طرف الأطراف؛ والاتصالات اللفظية والرمزية بين النخب الرئيسية؛ ولتوقعت اشتراك لسحب، والاستجابة المشتركة بين السحب؛ والمؤسسات المناسبة تتحمل عبء المعاملات والاتصالات. لكنهما يختلفان في طريقة معالجة العبء، إذ يعبر المنظرون في مقاربة الاتصالات كل نماذج المعاملات التجارية مسبوقة الأهمية وبالتالي تقاس بالمقاييس الإحصائية؛ بينما يرى الوظيفيون مجدد أن الرفاهية مرتبطة بالقضايا الأساسية في السياسة الخارجية والدفاع بالنسبة للأطراف. وأعباء مرتبطة بالمعاملات التجارية التي تصح حاسمة في دراسته اهتمام الإقليمية الأساسية. كذلك يفصل الوظيفيون الجدد ملاحظة أساليب المعايير والإستراتيجيات كمعطيات أساسية لهم بدلا من التأكيد على مستوى وسبة المعاملات التجارية أو تراجع وتدقق الرأي العام. الأكثر من ذلك، بفصلون دراسات حلة للتطور التنظيمي أو تلاشيها بدلا من جمع المعطيات المفصلة من قبل أنصار مقاربة الاتصالات. وفي كلا الحالتين المعطيات والمقاييس تحدد بواسطة المسلمات النظرية الأولية. إذن هناك مفاهيم تنظيمية أساسية للميانات كإشارات الإستجابة Responsiveness والاستثمار. إلا أن قوة نظرية الاتصالات تكمن في عموميتها وخاصيتها التنظيمية. أما قوة النظرية الوظيفية الجديدة فهي تكمن في شدة التحامها Closeness بالأطراف.

نذكر بلاحظ أن النظرية الاتصالية والوظيفية الجديدة لم يظهرا براعة فائقة في استنبؤ الإيجابي ندرج أوروبا العربية فيما يتعلق بالتكامل الدولي. الأكثر من

ذلك، لم يستطع أنصارها انقارئة أو الإضافه خلال صياغة لمستويات المحسنة من التحريد النظري. كذلك مرونة البذخيات لني بنوها لم تساعد في حل مشكل. وما هو واضح ونس في المستوى الوطني أصبح قريب من لمسلمة، ومن التأكيد في السياق الإقليمي الذي تحت الوظيفة الجديدة على تصبغه.

كلا اضريتين 'تُهما' بإهمال "السياسة لعليا 'High Politics' خاصة في إخفاء مثل هذه امسائل المهمة كالقوة الدولية والمهبة، الحرب والسلام. التسبح واتحالت تحت المسميات الدنيا كالتفاعلات، وتوسع الوظيفة أو احد الأقصى من الرفاهية. فالتق في السياسة الدولية والسلطة لعليا على الاتحادات الإقليمية التي يشار إليها في بعض الأحيان بالسياسة العليا لا تكون معاحة أو مكيفة من قبل أي نظرية منهما. فهؤلاء الذين يؤكدون على النوعيات الأحادية لسياسه العليا يوفرون أهمية أساسية مؤهنة لكلا النظريتين بدون تطور في ذات النظرية. إنهم يعتقدون أن كل القرارات السياسية هي إما مهمة أو روتينية، وأن بحث هذه الاقتراحات في ربط النشاط السياسي بالأهداف لاقتصادية أو لاجتماعية يكون خاصا من خلال افتراض أن السلوك الإنساني في كلا المجالين هو متطابق. إذ ترى الوظيفة الجديدة أن وجود دوافع خاصة لسياسة لعليا يمكن أن تكشف بواسطة دراسة إدراكات الأطراف عندما يتفاعون مع الضغوط الخارجية والتهديدات أو عندما يرتبطون (أو يفسلون في الرصد) الطموحات الإقليمية مع صاعة القرار الإقليمية. سواء كانت السياسة أكثر أهمية من الاقتصاد أم لا فإنها مسألة إمبريقية وليست منقسمة إلى قسمين بواسطة لطبيعة. في حين ترى نظرية الاتصالات أن قوة السياسة لعليا سوف نطرح عندما تكون الأحداث معاكسة لمحنة لظاهرة الاعتماد المتبادل.

## خامسا: مقارنة المعاملات التجارية **TRANSACTIONALISM APPROACH**

## Transactionalist Approach يؤكد أنصار مقاربه المعاملات التجارية

على دور المعاملات التجارية بين الناس كمؤشر لاتجاهاتهم نحو بعضهم البعض وكمولد للاعتماد المتبادل داخل الجماعة. وفي مقابل هذه المقاربة هناك المقاربة الوظيفية الجديدة التي تؤكد على وجود مؤسسات فوق قومية التي تحقق قوة صاعدة اغرر تشق من تقارب المصلحة الذاتية للجماعات مختلفة في اجتماع. فبالرغم من اختلاف المقاربتين في الأسلوب والتأكيد (تركز الوصيعة الجديدة كثيراً على أساليب لمفاوضة بلنحبه وإستراتيجيتها، ومقاربة المعاملات التجارية مركز على مستوى وسعة المددلات أو الخسر وتدفق رأي العام)، فإن كلاهما يتفقان حول العناصر الكبرى.

إذن تبحث مقاربة المعاملات التجارية في تثبيت الخصائص المميزة في التنظيم والاعتماد المتبادل للجماعة ضمن التجمع العشوائي للأفراد، وتبحث في الشروط للضرورة المعررة والمحققة لعمى الجماعة ضمن الشعب المفترض في المنطقة، وتكر صير هذه المقاربة هو كارل دويتش Karl Deutsch الذي بدأ بدرسه دسيميكيات القومية ودور الاتصال الاجتماعي في ذلك الوحدة الوطنية والإجماع، وسورت قليلة بعد دويتش تسكل فريق من علماء السياسة والتاريخ بدراسة تكون اجماعات التكاملية. أو عدم تكاملها؛ من خلال عشر حالات تاريخية، بدء من تكامل إنجلترا في القرون الوسطى إلى انتهاء النمسا-المجرية في القرن العشرين، وكان غرض الدراسة الأخيرة البرهنة على ما إذا الجماعة الأطلسية Atlantic Community كانت في منطقة غير واضحة أم لا. وفي هذا الصدد، يفترض كارل دويتش Karl Deutsch وفريقه أن اعمساب التكاملية في المستوى ما فوق قومي أو المستوى الإقليمي هي منطوية لأنشطة بناء الجماعة على المستوى الوطني أو حتى المستوى المحلي، وأن الاستجابة المشتركة لضرورة للجماعة التكاملية هي لإنجاد كيان بواسطة معاملات تجارية بين الأعضاء في النظام. بمعنى آخر، ترى مقاربة المعاملات التجارية أن لتعبيرات الأساسية للتكامل يمكن أن تستوحى من جهود بناء الجماعة في الماضي،

وأنه بواسطة قياس العيراب في الكثافة ومنظور المعاملات التجارية بين جماعة الفواعل يمكن تقييم نمو معنى الجماعة في المنطقة المفترضة.

فوفقاً لنظرة المعاملات التجارية فإن التكامل هو وضعية أو حالة Condition في شعوب منطقة ما (كنتيجة لبادلانهم مع بعضهم البعض) تحقق معنى الجماعة، وعندئذ يتفقون على أن المشاكل المشتركة يجب أن تحل بدون اللجوء إلى العنف. وسيجة لذلك يؤيد أعضاء الجماعة تحقيق المؤسسات والإجراءات التي تضمن التغيير السلمي. من ناحية أخرى، لا يفترض كارل دويس Karl Deutsch أن المرحلة النهائية للتكامل تكون بالضرورة الوصول إلى الدولة فوق قومية الموحد. ولذلك ميز على وجه التحديد بين 'الجماعة الأمنية المندمجة Amalgamated Security Community' التي ترأس فيها حكومة مشتركة وحدتان مستقلتان أو أكثر في شكل وحدة كبيرة واحدة؛ و'الجماعة الأمنية المتعددة Pluralistic Security Community' التي يكون فيها التغيير اسمي مصمونا ومؤسساتيا في بعض المظاهر مع إبقاء الحكومات مرادى على استقلالهم. فقد ذكر كارل دويتش Karl Deutsch الولايات المتحدة الأميركية كنموذج حديث لجماعة الأمنية المندمجة، وعلاقات الولايات المتحدة الكندية كجماعة أمنية متعددة نموذجية.

ففي منظور مقارنة المعاملات التجارية Transactionalist View، لا توجد الجماعة ما لم يكن أعضاؤها في حالة اعتماد متبادل، ويثبت مثل هذا الاعتماد المتبادل فقط بواسطة شبكة مشتركة من المعاملات التجارية. والمعاملات التجارية وحدها لا تضمن وجود الجماعة، وعدم تستصيع الاتصالات في بعض الأحيان زياده التأثير فإنه يكون التأكيد على القيم المساعدة والتوقعات بدلاً من الإظهار 'الصمى' للقيم والمصالح المتطابقة. لذلك بالطبع لابد من مستوى من المعاملات التجارية أن يرافق بواسطة تطور 'الاستجابة المشتركة' في إطار معنى أن المطالبات المتراصة عبر النظام يجب أن تتلقى استجابة مناسبة ضمن فترة زمنية مقبولة.

فالنظم سيكون قادرا على إنتاج الاستجابة المناسبة فقط إذا الرقابة فوق قومية هي قدرة على انتقاء المطالب المهمة، وبركبتها مع المعلومات حول الاستجابة المناسبة والموارد المتاحة؛ وإنتاج الاستجابات التي تقوي السكامل بواسطة إشباع المطالب قدر الإمكان. ومادامت المطالب المطروحة أمام النظام ستزداد عادة إذا تن أن هناك عمل على إبعائها، فإن الأمر الحاسم هو أن المؤسسات المراقبة لنظام تزيد من قدرة صياغة قرارها لتتقن مساوية أو أعلى تحتل مكانا أرفع على المطالب. والفصل في ذلك، سيؤدي إلى عدم التكامل كما كان في حالة القانون البريطاني في أيرلندا في القرن التاسع عشر.

فإذا سمح قدرات النظام في تحقيق توارر المطالب انطروحة عليه، فإن أنصار مقاربه المعاملات التجارية يرون أنه زيادة كثافة الاتصالات مستطور معنى اجماعة. وذلك يدعو أنصار مقاربه المعاملات التجارية إلى استخدام تدفقات المعاملات التجارية بين الأطراف في منطقة ما كمؤشر للاعتماد المتبادل (صبة وثيقة مشتركة) داخل تلك المنطقة. ولذلك يمكن أن تفسر الزيادة في المعاملات التجارية كنتيجة لعملية التعلم أين الأطراف المستخرصة تصح معتدة على استخدام لإجراءات مشتركة جديدة لصناعة المطالب وتحديد الخلافات، وتصوير معرفة مشتركة مخاوف معينة ورموز داخل المنطقة. هذه الطريقة تتشبه سية مشتركة من القيم كنتيجة لتدفق المعاملات التجارية تحت ما سماه بول تايلور Paul Taylor 'جماعة السوسيو سيكولوجية Socio-Psychological'.

المنهجية المطبقة من قبل أنصار مقاربه المعاملات التجارية قدتهم إلى تحديد محصين من المعاملات التجارية المتميزة بابتاق جماعات إقليمية، تسمى سندسوى الأعلى من المعاملات التجارية داخل المنطقة في حصص مجموعة كبيرة من الأسطة الاقتصادية والسياسية، والمط الثاني هو زيادة التعاقد بين حجم المعاملات التجارية داخل الجماعة المنخرصة والمعاملات التجارية بين هذه المنطقة والعالم الخارجي. وذلك يمكن لتدفق المعاملات التجارية الميعة بالرسم الياني أن تحدد درجه الاعتماد المتبادل المتل في المنطقة، وما إذا الأطراف الموحودون في

المنطقة يصبحون أكثر اعتماداً على بعضهم البعض من اعتمادهم على الأصراف  
خارجية.<sup>1</sup>

الصعوبة الكبيرة في تحليل تدفق معاملات تجارية تكمن في تحديد أي  
المعاملات التجارية هي أكثر أهمية في تطوير صلات مترابطة وتماسك داخل  
المنطقة. فغالباً ما يكون هناك ضغوط عابرة أو تداعبات بين نماذج مختلفة من  
تدفق اتبذلات التجارية؛ ولذلك دراسة العلاقات الأعمى-الأمر كمة حلال فرة  
1890-1954 أوصحت أن الكثافة النسبية لمعاملات الاقتصادية بين الدولتين  
بدأت نقل أهميتها مع مرور الوقت؛ ومازالت هناك زيادة محتسمة في اتبذاور  
السياسي والعسكري. هذا النوع من الضغط العابر أو التبعء في تدفق  
المعاملات التجارية يمكن أن يستخءم في بيان نقاط الضعف في التماسك، لكن  
هناك صعوبة في إجراء المقارنات ما لم يكن هناك إثبات لأهمية النماذج لمختلفة  
للمعاملات التجارية في تقوية التماسك الجهوي.

ففى أحد الدراسات في تكامل أوروبا العربية؛ ربط كارل دويتش Karl  
Deutsch ورملاؤه نذفق المعاملات التجارية عبر الحدود الوصية (مثل التجارة،  
البريد، الاتصالات أهاقفية، البعثات الدراسية للطلبة، وحركات السياحة) بمسح  
اتجاهات الجمهور والنخبة من حلال المقابلات، استفتاءات للرأي وصءور  
البرائد. وفء استسح كارل دويتش Karl Deutsch أن السكامل الأوروبي كان  
بطيئاً حلال فترة منتصف الخمسنيات من القرن العشرين وخلال عءم 1958  
وصل إلى مرحلة مستقرة نسبياً؛ وبعءئذ لم تكن البريدة في المعاملات التجارية  
أكبر مما كان متوقفاً من الاحتمال العشوائى والريادة في الازدهار في الدول  
المعبية. كما استسح كارل دويتش Karl Deutsch أن الدول الأوروبية سوف لا  
سكامل في المستقبل المنظور، ماءم أن اتبذور التذهل في المعاهدات الأوروبية  
الرسمية والمؤسسات حلال فترة منتصف اءمسينيات من القرن اءشرين لم يربص

(1) Michael Hodges, Ibid, pp. 243-45

بأي تكامل عميق مرافق للسلوك المشترك. وتسير الدراسات الحديثة في المعاملات التجارية والاتجاهات أنه عندما تعزز المعاملات التجارية ذات العلاقة الوثيقة بالتكامل، فإن الاستجابة المشتركة تكون إما متأثرة بالتعبيرات في تدفق المعاملات التجارية أو تضعف مع الوقت.

وهناك مقاربة أخرى بنهاها روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart، الذي درس الرأي العام في أوروبا الغربية؛ قاده إلى السؤا حول تركيز دويتش Karl Deutsch على سية التكامل (الريادة في التجارة، اسفر، الريد، ابعاب لدراسية بطلب، وما إلى ذلك) بدلاً من التركيز على التعبيرات في اتجاه المجموعات محل الاهتمام. يرى روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart أن العمل الحاسم ليس لقيام بالمعاملات التجارية، وإنما الاتجاه الذي يعطوي وراءها، وكذلك بحث روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart قاده إلى الاستنتاج أن الحجم المحدود لإعادة توجيه الاتجاه من أجل التكامل الأوروبي أخذ مكاناً خلال عام 1958.

إضافة إلى ذلك وفر دونالد بيتالا Donald Puchala بعض التأييد لفكرة روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart القاضية بأن التكامل الأوروبي قد استمر منذ عام 1958، وأن تساوم دويتش Karl Deutsch هو غير مبرر. فقد أعطى أهمية ملاحظة أن مؤشرات تدفق المعاملات التجارية هي محدودة في توفير معصيات كمية، وتستلني العديد من المعاملات التجارية التي لا تحسب كمياً بسهولة، مثل استااور السياسي الرسمي والتنسيق الذي يجري بين الحكومات الوطنية. الأكثر من ذلك: تدفق المعاملات التجارية نفسها تعكس التكامل بدلاً من أن تسببه، ولذلك تستعمل لتوجيه تقدم التكامل في المجالات المختلفة؛ وبسبب مقصورة على استبق بالسلوك المستقبلي في المستقبل. وبناء على ذلك فإن نتائج دونالد بيتالا Donald Puchala تشير إلى أن مدد تكاا المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1958 ظهر التقارب في الاتجاهات في مجال ظهور



محتشم ومتوصل في المعاملات التجارية، وأن التكامل الأوروبي لم يركد كما دعى دويتش.

من ناحية أخرى، أحد القناص الرئيسية في مقاربة المعاملات التجارية هو أن المظهر الآخر لعملية التكامل الإقليمي هو نمو إجراءات صياغة القرار فوق قومية الخاصة بكل النزاع. ومادام هذا النزاع ثدت فهو وظيفه للمعلوماتية العالية، وهناك مشاكل هائلة في الاستنباط المناسب للمؤشرات. حتى في حالة وجود معلومات مناسبة حول المنظمات الجهوية كمؤشر لنمو قدرة المؤسسات فوق قوميه، فإن هناك صعوبة في وزن المعاملات التجارية الفردية من أجل الإشارة إلى علاقاتها المهمة. فمثلا العصرية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية هي أكثر أهمية من لعضويه في اتحاد أوروبا العربية، لكن ما حجم هذه الأهمية؟

لذلك تستخدم مقاربة المعاملات التجارية The Transactionalist Approach في وصف المناطق المحتملة كحالات مناسبة للمعالجة التكاملية، ويمكن أن يكون من الأحسن استخدامها في الإشارة إلى العلاقات الارتصاصية بين لتغيرات في الساذج المحتفلة لتدفق المعاملات التجارية مثل الريادة في تسكل جماعة لسافة عن اريادة في المؤسساتية Institutionalization. ويمكن ان تظهر هذه العلاقات الارتباطية أنماط من 'الأولوية في عملية التكامل، لكن من المشكوك فيه أن العلاقات النسبية يمكن أن توضح بواسطة مقاربة المعاملات التجارية. فالتكامل اسياسي لا يحدد بواسطة تدفق المعاملات التجارية ولكن سكة الاعتماد المتبادل هي التي تخلق بيئة التي يجب أن يتفاعل فيها رجال الدولة.

ومع ذلك تسها مقاربه المعاملات التجارية Transactionalism إلى أننا لا نستطيع أن نصنع الشيء من غير المواد الضرورية لصعته، وأن التكامل الإقليمي لابد أن يتضمن العدد الضروري من العناصر إذا العلاقات لوبيقة المشتركة كانت مرافقة باستجابة مشتركة.<sup>1</sup>

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 247-49

## قائمة المراجع

### 1- قائمة المراجع العربية

1. نيماشيف، نيكولا. نظرية علم الاجتماع. ترجم من طرف محمود عودة وآخرون. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.
2. حلي، عبي عبد الرزاق. الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، د. م.، 1999.
3. جني، عبي عبد الرزاق؛ السيد: عبد العاطي؛ ومحمد جابر، سامية. علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، د. م.، 1998.
4. حوفر، روبرت و أليستار، إدواردز. المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجم من طرف سمير عبد الرحيم الخليلي، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
5. دورتي، جيمس و دانسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجم من طرف وليد عبد الحفي . بيروت: كاضمة لستر والتوزيع والمؤسسة احامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
6. شكشي، عبي حسين. العولة نظرية بلا منظر. القاهرة: مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2000.
7. شتا، السيد علي. نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية: مؤسسة شتاب للجامعة، 1993.
8. عبد حي، وبيد. تحول المسلمات في العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
9. عمر، معي حدين. نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية. بيروت: دار الافاق الجديدة، 1991.

10. كبير، ريتشارد؛ تومبسون، مايكل؛ و ويندفسكي، أرون. نظرية الثقافة.  
ترجم من طرف علي سيد الصاوي، مر. وتق. الفاروق زكي يونس.  
الكويت: مطابع الرسالة، 1997.

## 2- قائمة المراجع الأجنبية:

1. Aron, raymond. Paix et Guerre Entre Les Nations. France:calaun-levy,1962.
2. Barber, james & Michael. smith. The Nature Of Foreign Policy.Great Britqin:holmes Mc Dougall perth,1974.
3. Bottomore. I.B. Elites & Society.London:C.Awatts&co LTD,1964.
4. Charles, O. Lerege jr & Abdul, A Said. Comcept Of International Politics. U.S: prentice-hall,inc,1963.
5. Clark, Ian. "Globalization and The Post-Cold War Order." in The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, pp. 634-48. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
6. Collard, Danial. Les Relations International De 1945 Anos Jours. Paris: imprimeries Maurey,1993.
7. Gamal, Barakeat. Dictionary Diplomatic Terminology . Beirut : Librairie Du Liban, 1996.
8. Hans Joackim, Morgenthau. Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace. 4<sup>th</sup>. Ed. New York: Alfred A Knof, 1978.
9. Hain, shaked & Itamar, Rabinovich. The Middle East & United States.U.S: transaction Inc, 1980.
10. Harrison, Reginald J. Europe in Question : Theories of Regional International Integration. 2 ed. London : George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975.
11. Hassan, Abdallah. A Dictionary Of International Relations And Conference Terminology. Beirut: Librairie Du Liban,1994.
12. Hodges, Michael. « Integration Theory.» in Approaches an Theory In International Relations, edited by Trevor Taylor.London: Lowgman Group Limited, 1978.
13. Jack, Plano roy Olton. The International Relations Dictionary. New York: Hot, rinchart and winston, Inc, 1969.
14. Jackson, Robert II. Quasi States: Sovereignty, International Relations & The Third World. Great Britain: Cambridge university press, 1993.
15. James, N. Rosenau. The National interest. In: James Barker and Miechel Smith. Great Britain: holmes Mc2Dougll, 1970.
16. John, W. Burtor. "World Society." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
17. Justin G., Longenecker. Principles Of Management And Organizational Behavior. 3th ed. U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973.
18. Keohane, Robert O. & Nye, Joseph S. "International Interdependence and Integration." In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
19. Larche, Jr. &A., Said. Concepts of International Politecs. U.S: printice, hall. Inc, 1963.

20. Lee Cameron, Mc Donald. Western political theory. New York: Harcourt, brace&World ,Inc,1968.
21. Leonard, L . Larry. Elements of Americans Foreign policy. New York: Mc graw hill book compny, Inc 1953.
22. Magdi, Wahba. A Dictionary Of Modern Political Idiom .Beirut : Librairie Du Liban, 1997.
23. Michael, Smith; Richard, Little; & Michael, Shackleton. Perspectives On World Politics. London: croom helm, 1981.
24. Neack, Laura; Hey Jeanne A. K.; & Haney Patrick J. Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1976.
25. Nuechterlein, Donald E. America Recommitted United States , International Interests In A Restructured World .Kentucky:the: university press , 1991.
26. Ole, R. Holsti. "Theories of Crisis Decision Making." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 304-42. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
27. Palmer, Michael A. Guardians Of The Golf .New York: Maxwell maemillon international,1992 .
28. Papp, Daniel S. Contemporary International Relations. New York: Mac ,illam college publishing company, 1994.
29. Paul, R. Viotti & Mark. V. Kauppi. International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. 2th ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
30. Robert. Gilpin. "War And Changing In World Politics." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 142-53.-383. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
31. Robert. H. Jackson. Quasi-states : Sovereignty, International Relations and The third World. Great Britain: Gambridge university press : 1993.
32. Robert. O. Keohane. "Theory of World Politics Structural Realism and Beyond." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 186-227. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
33. Robert. O. Keohane & Joseph, S. Nye. "International Interdependence and Integration." In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 384-400. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
34. Rubenberg, Cheryl A. Israel And The American National interest . Chicago: university of Illinois press, 1986.
35. Sabine, George H. A History Of Political Theory. London: George harrap co LTD, 1984.
36. Saunders, Harold H The Arab- Israeli Peace Process In A Global Perspective. New York: affiliated- west press LTD. 1992.
37. Scholte, Jan Aart. « The Globalization of World Politics.» in The Globalization of World Politicism : An Introduction to International

- Relations*, pp. 13-32. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
38. Scholte, Jan Aart. «Global Trade And Finance.» in *The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations*, pp. 519-39. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
39. Scyom, Brown. *International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy* 2th ed. USA: West-View Press, 1996.
40. Turabian, L. Kate. *A Manual for Writers : of Term Papers, Theses, and Dissertations*. 4<sup>th</sup> ed. Chicago: The University of Chicago Press. 1973.
41. Vladimir, Sojack. *International Relations in our times*. Praha: statni pedagogicke , Without Note The Publisher Or The State Or The Date Of Publication.
42. Walker, R. B, J . *Inside - Outside: International Relations As Political Theory* .Grcat Britain : Othenaeum press LTD, 1993.
43. Woods, Ngaire. «International Political Economy in an Age of Globalism.» in *The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations*, pp.277-289. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
44. Zaki, Badawi. D. R. A . *A Dictionary Of The Social Sciences*. Beirut: riad solh square, 1993.

### 3- قائمة الدوريات:

1. الأطرش، محمد. "العرب والعمولة: ما العمل؟". *المستقبل العربي* 229 (مارس 1998).
2. عبيد، نايف علي. "العمولة والعرب". *المستقبل العربي* 221 (حولية 1997).

3. Birch, A. H. «Approaches to The Study of Federalism.» *Political Studies*, Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.
4. Haas, Enst B. «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing.» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 607-45.
5. Nye, J. S. «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model.» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-835.
6. Taylor, Paul. "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence." *Politics Studies*, XVI (March 1968).

أعجز طبعه على مطابع  
كيوان المطبوعات الجامعية  
للطبعة المرفقة - بن عكنون  
الجزائر